

طريق الوصول إلى علم الأصول
بمعرفة القواعد والضوابط والأصول

مختار من كتب

شيخ الإسلام ابن تيمية

جمعها العلامة

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

طبع على نفقة

عبد الله بن محمد العوهلي

طريق الوصول إلى العلم المأمون
بمعرفة القواعد والضوابط والأصول

مختار من كتب

شيخ الإسلام ابن تيمية

جمعها الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

عمر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع على نفقة

عبد الله بن محمد العوهد

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه واستغفره ، وسوب إليه ، ونعوذ بالله من
سرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا
هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده
ورسوله (أما بعد) لما كات كتب الامام الكبير شيخ الاسلام والمسلمين ،
نقى الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة قدس الله روحه ،
جمعت فأوعى ، جمعت جميع الفنون النافعة ، والعلوم الصحيحة ، جمعت علوم
الاصول والفروع ، وعلوم النقل والعقل ، وعلوم الاحلاق ، والآداب الظاهره
والباطنه ، وجمعت بين المقاصد والوسائل ، وبين المسائل والدلائل ، وبين
الاحكام وبيان حكمها وأسرارها ، وبين تحرير مذهب الحق والرد على
جميع المبطلين ، وامسارت على جميع الكتب المصنفه لغزارة علمها ، وكبرته
وفرته وحوادثه وتحقيقه ، بحيث يحرم من له اطلاع عليها وعلى غيرها أنه
لا يوجد لها نظير يساويها أو يعاربيها ، وقد منّ الله تعالى بسرّها في هذه
الاعواق ونفع الله بها الصع العظيم ، وصار كل مصلح منها مستفيد ،
وعاينها يعتمد

ومن أعظم ما فاقته غيرها رآه . ويشهد على سواها أن مؤامرها
ج . ا " نعم حار الرعا بالله على الرعا الكيل . الأسماء الأسماء

والضوابط المحيطة في كل فن من الفنون التي تكلم بها ، ومعلوم ان الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبيانات ، والأصول للأشجار لا ثبات لها إلا بها ، والأصول تبني عليها الفروع ، والفروع تبت وتتقوى بالأصول ، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمى نماء مطردا ، وبها تعرف ما آخذ الأصول ، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تستببه كثيرا ، كما أنها تجمع النظائر والاشباه التي من جمال العلم جمعها ، ولها من الفوائد الكثيره غير ما ذكرنا .

وقد يسر الله الوقوف على كسبه الموحودة ، فتبعت ما وجدته في كتب هذا الامام من الأصول والقواعد والضوابط السافعة وأثنتها في هذا المجموع ، ونقلتها عبارات مؤلفها إلا سينا سيرا منها أوجب تغيير بعض الألفاظ إذا كانت القاعده والأصل مفترقا في كلامه غير متصل بعينه ببعض ، فجمعت من متفرقات كلامه في موضع واحد ولفظ في غير النفيير اليسير الذي يوضح المعنى ولا يغيره

ولشيخ الاسلام كتاب يقال له (قواعد الاستقامه) طالما بحثا عنه لخصيله من مظانه فلم يتيسر لكثرة فرائده ، وإني أرحو أن يكون ما جمعته في هذا المجموع من كلامه في الأصول والقواعد مغيا عن ذلك الكتاب ومنضمنا ريادات كبيرة لا توحد فيه ولا في غيره وسميته (طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفته القواعد الموعه والضوابط والأصول) إذ هو اسم مطابق مسماه ، وفيه من العلوم الجمه والفوائد الميمه ما يعرفه أهل العلم الراغبون فرحمه الله من إمام رحم الله به المسامنين ، وكان قدوة المحققين والمصلحين ،

وهي قواعد وأصول متنوعة في أصول الدين ، وفي أصول الفقه ، والنفسير
والحديث ، وفي أصول الأحكام وفي أصول الأخلاق والمناظرات ، والرد
على أهل الباطل ، ويوجد في يسير منها نوع تكرار إذا كان الأصل مهماً
جداً وكان فيه زيادة فائدة . وأسأل الله تعالى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه ،
وأن يعم نفعه ويعظم وقعه ، إنه جواد كريم رؤوف رحيم .

وقد فصلت بين كل أصل وآخر جعلت كل أصل في أول السطر
ووضعت له رثاً مسلسلاً وقد ألحقتها بعد ما أكلتها بقواعد وأصول أخر
من كسب شمس الدين ابن القيم ، فبلغ الجميع ما يزيد على الألف ما بين أصل
وقاعده وصابط وكلام جامع .

﴿ أصول من العقيدة المسماة بالندميرية ﴾

لشيخ الاسلام

(١) فلا بد للعبد أن يُدبِتَ لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، ونفى عنه ما يجب نفيه مما بضاد هذه الحال ، ولا بد له في أحكامه أن ينبت حله وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مسئئته ، ويدبِت أمره المنضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، واثم من شرعه وقدره إيمانا خاليا من الرل ، وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد في القصد والارادة والعمل ، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول

(٢) والله سبحانه لعب رساله بانبياء مفصل . ونبي مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصاح له من السبب والتدليل

(٣) القول في الصفات كالقول في الداب فإن الله ليس كمتله شيء لافي ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فادا كان له داب حقيقة لا تماثل الدواب ، فالداب متسمه بصفات حقيقة لا تماثل سائر الدواب

(٤) القول في بعض الصفات كالقول في بعض

(٥) فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أحبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمعاد ، الى بين ما في الدنيا والآخرة . وأن مبايعة الله بخلقه أعظم

(٦) والله تعالى لا يصرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخالقه فان الله لا مثل

له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن بشرائه هو والمخلوقات في قياس تمثيل ، ولا في قياس شمول تسنوي أفراده ، ولكن بسنعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أنه كل ما اتصف به المخلوق من كمال الخالق أولى به وكل ما يبره عنه المخلوق من نقص الخالق أولى بالنزبه عنه

(٧) وينبغي أن يعلم أن النبي ليس فيه كمال ولا مدح إلا إذا تضمن إنباتا ، وكل ما بقى الله عن نفسه من النقائص ومساوئ أحد له في خصائصه فانها تدل على إنبات صدها من أنواع الكمالات

(٨) ما أخبر به الرسول عن ربه فانه يجب الايمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرفه ، لأنه الصادق المصدوق ، فما جاء في الكتاب والسنة وحب على كل مؤمن الايمان به وإن لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها مع أن هذا الباب يوحد عامه منصوحا عليه في الكتاب والسنة مسوق عليه بين سلف الأمة ، وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإنباتا وليس على أحد بل ولا له أن يوافق على إنبات المظه أو يهيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلا رد ، وإن اشمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ . ويفسر المعنى

(٩) سئل الامام مالك رحمه الله وعيره من السلف عن قوله الرحمن على العرش استوى كيف الاستواء ؟ فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فبين أن الاستواء معلوم وإن كيفية ذلك مجهول ، وهكذا يقال في كل ما وصف الله به نفسه

(١٠) والله تعالى لا يعلم عباده الحقائق التي أحبر عنها من صفاته وصفاته

اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره فيجب الايمان بأن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم ما سيكون قبل ان يكون وقدّر المقادير وكتبها حيث شاء .

(١١) ويجب الايمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له كما خلق الجن والانس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته

(١٢) فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم كما ان ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم وان كانوا يعلمون بعقولهم مجمل ذلك .

(١٣) المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور

(١٤) وجماع ذلك أنه لا بد له في الأمر من أصلين ولا بد له في القدر

من أصلين في الأمر عليه الاجتهاد في امثال الأمر علما وعملا ، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك ، ثم عليه ان يستغفر ويتوب من تفریطه في الأمر وتعديه للحدود ، وأما في القدر فعليه ان يستعين بالله في فعل ما أمر به ويتوكل عليه ويدعوه ويرغب اليه ويسئله ، ويكون مصتقرا اليه في طلب الخير ، وترك الشر ، وعليه ان يصبر على المقدور ، ويعلم ان ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه وإذا أذاه الناس علم أنه مقدر عليه

(١٥) على العباد أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب
 (١٦) وقد جمع الله بين هذين الأصلين العبادة والتوكل في غير موضع
 كقوله (إياك نعبد وإياك نستعين) فاعبده وتوكل عليه، فلم يكن بالله لا يكون
 فاه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله لا يفع ولا يدوم، ولا بد في
 عبادته من أصلين إخلاص الدين لله وموافقة أمره الذي لعب به رسوله

ومن كتاب الايمان لشيخ الاسلام

(١٧) ونحن نذكر من كلام الله وكلام رسوله محمد ﷺ فيحصل المؤمن
 إلى ذلك من نفس كلام الله وكلام رسوله، فان هدا هو المقصود، فلا يذكر
 اختلاف الداس ابتداء بل يذكر من ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام
 الله وكلام رسوله ما يبين ان رد موارد النزاع إلى الله ورسوله خير وأحسن
 تأويلا، خير في الحال وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة

(١٨) اسم الايمان تارة يذكر مفرداً غير مقرون بغيره فيدخل فيه
 الاسلام والأعمال الصالحة، وتارة يقرن بالاسلام أو بالعمل الصالح، أو
 بالذين أوتوا العلم، فيكون الايمان إسما لما في القلب، وما قرن معه إسما للشرائع
 الظاهرة، ثم ان بي الايمان عند عدمها دل على أنها واجبة، لأنه لا تنهى
 إلا لبي بعض واجباته وان ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينف إيمانه دل على
 أنها مستحبة

(١٩) إنما يخشى الله من عباده العلماء، والخشية أبدا متضمنة للرجاء،
 ولولا ذلك لكانت قنوطا، كما أن الرضاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان

أما ، فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الدين مدحهم الله
(٢٠) لما ذكر قولهم في العقل أنه العلم قال فلا بد مع ذلك أنه علم بعمل
بموجبه ، فلا يسمى عاقلاً إلا من عرف الخير فطلبه ، والشّر فتركه .

(٢١) ومن أتى الكبائر مثل الربا والسرقة أو شرب الخمر وغير ذلك
فلا بد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخسيسة ، والخسوع والبور ، وإن بقي
أصل التصديق في قلبه ، وهذا من الإيمان الذي يزرع عنه عند فعل الكبيرة
(٢٢) والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله ،
بل ليس لأحد أن يحمل كلام كل أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراد به
لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد ، فإن كثيراً من الناس يأول
النصوص المخالفة لقوله بسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله
اللفظ وقصده به دفع ذلك المحتج بذلك عليه ، وهذا خطأ بل جميع ما قاله
الله ورسوله يجب الإيمان به ، فليس لما أن يؤمن ببعض الكتاب وكفر
ببعض ، وليس الاعتناء في مراده في أحد البصين دون الآخر بأولى من العكس .
فاذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الله ورسوله فكذلك
النص الآخر الذي تأوله ، فيكون أصل مقصوده معرفته ما أراد الله ورسوله
بكلامه ، وهذا هو المقصود بكل ما يجور من تفسير وتأويل

(٢٣) فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبإساءة المذارع من المؤمنين فإنها
مما بين الله فيه الهدى ، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر كما يكفر مخالف النص
البين ، وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به فيها أيضاً قد لا يقطع بأنهم
مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول ، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر

وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الاجماع وما لا يكفر
والاجماع هل هو قطعى الدلالة أو ظنى الدلالة

(٢٤) ومن لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذى
حرمه من الكفر والفسوق والعصيان لم يكن في قلبه الايمان الذى أوجبه
الله عليه فان لم يكن مبغضا لشيء من المحرمات أصلا لم يكن معه إيمان أصلا.
(٢٥) الايمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات وترك
المحرمات ، ومن نى الله ورسوله عنه الايمان فلا بد ان يكون ترك واجبا
أو فعل محرما فلا يدخل في الاسم الذى يستحق أهله الوعد دون الوعيد
بل يكون من أهل الوعيد

(٢٦) وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه وإما أن يقصد لغيره ، فان كان
منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له وهو إلهه الذى لعبده
لا لعبد سواه ، وهو أحب إله من كل من سواه ، فان إرادته تنهى إلى
إرادته وجه الله سبحانه على مباحاته الى مقصدها الاسعاده على الطاعة ، وان
كان أصل مقصوده عبادة غير الله لم تكن الطيبات مباحة له ، فان الله إنما
أباحها للمؤمنين من عباده بل الكفار وأهل الحرام والديوث وأهل السهوات
يحاسبون يوم القيامة على نعم الله التى تعموا بها فلم يسكروه ولم لعبدوه بها
ويقال لهم (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) الآية وأما إذا
فعل المؤمن ما أيسر له قاصدا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه فانه
يتاب عليه ، وأما ما لا يحتاج إليه الا لسان من قول وعمل بل بفعله عبافه
عليه لا له لحدب « كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمرًا بمعروف أو نهيا عن
منكر أو ذكر الله » ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت »

فأمر المؤمن بأحد امرين : إما قول الخير أو الصمت ولهذا كان قول الخير خيراً من السكوت عنه والسكوت عن الشر خيراً من قوله ، إذ ليس من شرط ما عليه أن يكون مستحقاً لعذاب جهنم وغضب الله بل نقص قدره ودرجته عليه .

(٢٧) ولفظ الصالح والشهيد يذكر مفرداً فيأول الدين والصديقين والشهداء ، ويذكر مع غيره فيفسر بحسبه

(٢٨) ولفظ الفسوق والعصيان والكفر ، فإذا أطلقت المعصية والفسوق تناول الكفر ثادوه ، وإذا قيدت أوقرمت مع غيرها كانت على حسب ذلك (٢٩) فالسفاعة الحسنة الإغاة على الخير الذي يحبه الله ورسوله من نفع من يستحق النفع ، ودفع الضرر عن من يستحق دفع الضرر عنه ، والسفاعة السيئة الإغاة على ما يكرهه الله ورسوله ، كالسفاعة التي فيها ظلم الإنسان أو منع الإحسان لمن يستحقه .

(٣٠) الإله هو المستحق للعبادة ، فكل ما يعبد به فهو من تمام تأله العباد له ، من استكبر عن بعض عبادته سامعاً مطيعاً في ذلك غيره لم يحق قول لا إله إلا الله في هذا المقام

(٣١) وهؤلاء الذين اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله حيب أطاعوهم في تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله على وجهين أحدهما أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل فيعتقدون تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله اتباعاً للرؤسائهم مع علمهم أنهم حالوا دين الرسل ، فهذا كفر ، وهذا جعل الله ورسوله شركاً وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم ، فكان

من اتبع غيره في خلاف الدين وأعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركا مثل هؤلاء (الثاني) أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحليل الحلال وتحريم الحرام ثامناً لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي ، فهو لاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب .

(٣٢) ثم ذلك المحرم للحلال ، والمحلل للحرام ، إن كان مجتهدا قصده اتباع الرسول لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر ، وقد اتقى الله ما استطاع ، فهذا لا يؤاخذ الله بخطئه بل يبيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه ، ولكن من علم ان هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول ، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله ، لا سيما إن اتبع في ذلك هواه ، ونصره باللسان واليد مع علمه أنه مخالف للرسول ، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه ، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يحور تقليد أحد في خلافه ، وإنما تنازعوا في جوار التقليد للقادر على الاستدلال وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي لعلمه ، فهذا يكون من عرف أن دين الإسلام حق ، وهو بين المصارى ، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه

(٣٣) وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل وقد فعل ما يقدر عليه من الاحتياط في التقليد ، فهذا لا يؤاخذ إن اخطأ كما في القبلة ، وأما إن قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه ونصره بيده ولسانه من غير علم ان معه الحق فهذا من أهل الحاهلية وإن كان متبوعه معصياً لم يكن عمله صالحاً وإن كان منبوعه مخطئاً كان آمناً .

(٣٤) الظلم المطلق تناول الكفر ، ولا يخصص بالكفر ، بل يتناول أيضا ما دونه ، وكل بحسبه كلفظ الدنوب والخطيئة والمعصية ، فان هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان

(٣٥) إذا أطلق الصلاح تناول الخير كله ، وإذا أطلق الفساد تناول الشر كله ، وكذلك المصلح والمفسد

(٣٦) ليس لفظ الايمان في دلالاته على الأعمال المأمور بها دون لفظ الصلاة والصيام والركاة والحج في دلالاته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي والركاة الشرعية والحج الشرعي سواء قيل ان السارع نقله أو زاد الحكم دون الاسم أو زاد الاسم ونصرف فيه نصرف أهل العرف أو حاطب بالاسم مقيداً لا مطلقاً

(٣٧) أهل البدع لا يعتمدون على الكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة والتابعين ، وإنما يعتمدون على العقل واللغة ، وتجدد لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة ، والحديث وآثار السلف ، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وصفتها رؤسهم ، وهذه طريقة الملاحدة أيضا إنما يأخذون ما في كتب الفلاسفة وكتب الأدب واللغة ، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلبثون إليها هؤلاء يعرضون عن أصول الأنبياء إذ هي عندهم لا تصيد العلم ، وأولئك يأولون القرآن برأيهم ووجههم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه قال أحمد أكبر ما يخطيء الناس من جهة التأويل والقياس

(٣٨) إذا تدبر صحيح أهل الباطل رأيتهم يدعون لا يقوم عليها دليل

(٣٩) إذا أمر بعبادة الله مطلقا دخل في عبادته كل ما أمر الله به وكذلك الطاعة والنقوى والبر والهدى ، وإذا قرن كل منها بغيره فسر بما يناسب المقام ، ومن ذلك تعبير السلف عن الايمان أنه قول وعمل أو قول وعمل ونية ، أو قول وعمل ونية واتباع سنة ، مع شمول كل تعبير منها (٤٠) لفظ الايمان إذا اطلق في الكتاب والسنة يراد به ما يراد بلفظ البر ، ولفظ النقوى ، ولفظ الدين فكل ما يحبه الله ورسوله يدخل في اسم الايمان

(٤١) لا يجعل أحد محرد دس يدبه ولا بدعة اسدعها ولو دعا الناس اليها ، كافرا في الباطن إلا إذا كانت منافقا ، فأما من كان في قلبه الايمان بالرسول وما جاء به وقد غلط فيما تأوله من البدع ، فهذا ليس بكافر أصلا (٤٢) وكذلك سائر النذس والسبعين فرقة من كان منهم مافقا فهو كافر بالباطن ، ومن لم يكن مافقا بل مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرا بالباطن وان أخطأ في الأويل كائنا ما كان حطؤه ، وقد يكون في بعضهم تبعه من النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار ، ومن قال ان النذس والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة فليس فيهم من كفر كل واحد من النذس والسبعين فرقة وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المبالاب .

(٤٣) إذا كان الايمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله فاذا ذهب بعض ذلك فصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه ونقاء

بعضه ، ولهذا كان السلف يقولون : إنه يتفاضل ويزيد وينقص ، والناس فيه متفاوتون بحسب قيامهم به وبلوازمه ومكملاته

(٤٤) وزيادة الايمان من وجوه (أحدها). الاجمال والتفصيل فيما أمروا به ، الثانى . الاجمال والتفصيل فيما وقع منهم ، الثالث ان العلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب ، الرابع ان التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذى لا يستلزم عمله. الخامس والسادس ان أعمال القلوب والحوارح متفاوتة تفاوتاً عظيماً ويتفاضل الناس بها ، السابع . ذكر الانسان ما أمر به قلبه واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلاً عنه أكمل ممن صدق به وعقل عنه النامن قد يكون عند بعض المؤمنين كثير من التفاصيل التى ينكرونها لجهلهم انها مما جاء به الرسول فيكون ذلك نقصاً عن ليس كذلك

(٤٥) فمن علم ما حاء به الرسول وعمل به أكمل ممن أخطأ ذلك ، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك

(٤٦) المؤمن المطلق الممدوح الذى إيمانه يمنعه من دخول النار هو الذى أدى الواجبات وترك المحرمات ، وأما من أطلق عليه اسم الايمان ودخل في الأمر والنهى وفي ذم السارع له على بعض الأفعال أو التروك ، فهذا الذى معه أصل الايمان ولكنه يتحرأ على بعض المحرمات ، ويترك بعض الواجبات ، فهذا إيمانه يمنعه من الخلود في النار

(٤٧) ومما ينبغى ان يعلم ان الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبى ﷺ لم يحتج في ذلك الى الاستدلال

بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ، ولهذا قال الفقهاء الأسماء ثلاثة أنواع نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والركاة ، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر ، ونوع يعرف حده بالمعرف كالفظ القبض ، والمعروف في قوله .
وعاشر وهن بالمعروف

(٤٨) والتحقيق ان النبي ﷺ حين اقنصر على الشهادتين وبقية الخمس مع أنه يوجد واجبات كثيرة غيرها أنه ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لله مطلقا الذي يجب لله عبادة محضه على الأعيان ، فيجب على من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصا له الدين ، وهذه هي الخمس ، وما عدا ذلك فانه يجب بأسباب لمصالح فلا يعم وجوبها جميع الناس

(٤٩) قد يكون من الايمان ما يؤمر به بعض الناس ويدم على تركه، ولا يذم عليه بعض الناس ممن لا يقدر عليه وبفضل الله ذاك بهذا الايمان وان لم يكن المفضول ترك واجبا ، وكذلك في الاعمال الظاهرة قد يعطى الانسان مثل أجر العامل إذا كان يؤمر بها ويريدها جهده ، ولكن بده عاجز

(٥٠) فضل الله يؤتیه من يشاء بالأسباب التي تفضل الله بها عليهم وخصهم بها ، وهكذا سائر من يفضله الله فانه يفضله بالأسباب التي يستحق بها التفضيل بالجراء كما يخص أحد السحسين بقوة بنال بها العلم ، وتقوه سأل بها اليقين والصبر والموكل والاحلاص ، وغير ذلك مما يفضل الله به

(٥١) أحبر الله في غير موضع أنه يغفر لمن يساء ، ويعذب من يساء وقد بين في مواضع أسباب المغفرة وأسباب العذاب . وكذلك يرفق من يساء بغير حساب وقد عرف أنه يخص من يساء بأسباب الرزق

(٥٢) الانسان قد يكون فيه شعبة إيمان ونفاق وكفر وإسلام وخير وشر ، وأسباب النواب وأسباب العقاب بحسب ما قام به من أصول الايمان ولوازمه وفروعه وما ضيعه منها

(٥٣) فالمسلمون سنيهم وبدعيهم متفقون على وحيب الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وعلى وحيب الصلاة والركاء والصوم والحج ، ومتفقون على أن من اطاع الله ورسوله فانه يدخل الجنة ولا بعدب ، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمداً رسول الله فهو كافر ، وأمثال هذه الامور التي هي أصول الدين وقواعد الايمان التي اتفق عليها المنتسبون للإسلام والايمان فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد وبعض معاني الاسماء أمر خفيف بالنسبة الى ما اتفق عليه ، مع أن المخالفين للحق البس من الكذاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود عليهم بالضلاله ، ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم ، وإنما يتنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تختفي على أكبر الناس ، ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ، والله اعلم

﴿ ومن رساله العبوديه ﴾

(٥٤) وأصل ضلال من ضل هو تقديم قياسه على البص المنزل من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله

(٥٥) والمخالف لما بع الله به رسله من عبادته وطاعته وطاعة رسله لا يكون مبعاً للدين الذي شرعه الله بل يكون مبعاً لهواه غير هدى من الله.

(٥٦) والعبادة والطاعة والاستقامة ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الاسماء مقصودها واحد ولها أصلان أحدهما . ان لا يعبد إلا الله ، والثاني ، ان يعبد بما أمر لا بغير ذلك من الاهواء والبدع .

(٥٧) كمال المخلوق في تحقيقه عبوديته لله ، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته

(٥٨) والباس يتفاضلون تفاصلاً عظيماً وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان ، وهم ينقسمون فيه إلى خاص وعام ، ولهذا كانت ربوبية الرب لهم فيها عموم وخصوص وضروب

(٥٩) من كان متعلقاً برياسة أو صورة ونحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضى وإن لم يحصل له سخط ، فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته ، فما استرق القلب واستعبده فهو عبده

(٦٠) العبد لا بد له من رزق وهو محتاج إلى ذلك ، فإذا طلب رزقه من الله صار عبداً لله فقيراً إليه ، وإذا طلبه من مخلوق صار عبداً لذلك المخلوق فقيراً إليه

(٦١) كلما قوى طمع العبد في فضل الله ورحمته ورحاؤه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قويت عبوديته لله وحريته ممن سواه وبالعكس

(٦٢) إعراض القلب عن الطلب من الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله لا سيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق ، بحيث يكون قلبه معتمداً إما على رئاسته وجوده وأتباعه ومماليكه وإما على أهله

وأصدقائه ، وإما على أمواله وذخائره ، وإما على ساداته وكرائه كمالكه
وملكه وشيخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت . قال تعالى
(وتوكل على الحى الذى لا يموت)

(٦٣) عبوديه القلب وأسرده هى التى يترتب عليها الثواب والعقاب
(٦٤) والقلب إذا ذاق طعم عبادة الله والإخلاص له لم يكن ثىء
قط عنده أحلى من ذلك ولا أطيب ولا ألد ، والإسان لا يترك محبوبا
إلا بمحبوب آخر يكون أحب اليه منه أو حوفا من مكروهه ، فالحب الفاسد
إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر

(٦٥) والقلب خلق يحب الحق ويريده ويطلبه فلما عرصت له إرادته
الشر طلب دفع ذلك فانه يفسد القلب كما يفسد الررع بما ينبت فيه من دغل
(٦٦) ومطالب النفوس وأغراضها نوعان منها ما هو محتاج اليه كما
يحتاج إلى طعامه وسراجه ومسكنه ومسكحه ونحو ذلك ، فهذا يطالبه من
الله ويرغب اليه فيكون المال عنده ليعمله في حوائجه بمنزله حماره الذى
يركبه ، ولساطه الذى يحاس عامه ، بل بمنزله الكسيف الذى تقضى حاجته
فيه من غير أن يستعده فيكون هلوعا إذا مسه الشر حروعا وإذا مسه
الحر ميوعا ، ومنها ما لا يحتاج اليه العبد فهذا لا ينبغي له أن يعلق قلبه
بها ، فإذا لعلق قلبه بها كان مستعبدا لها ورعا صار معمدا على غير الله فيها ،
فلا يبقى معه حقيقة العبادة ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه سعيه من العبادة
لغير الله ونسبه من التوكل على غير الله

(٦٧) وحقيقة الجهاد الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الأيمان والعسل

الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان .

(٦٨) وكلما قويت المحبة في القلب طلب فعل المحبوبات ، فاذا كانت المحبة

تامة استلزمت إرادة جارمة في حصول المحبوبات ، فاذا كان العبد قادراً عليها حصلها وإن كان عاجزاً عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كأن له كأجر الفاعل .

(٦٩) إذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلاً على ضعف محبة

الله ورسوله في قلبه

(٧٠) كلما ازداد القلب حياً لله ازداد له عبوديه وحرية عما سواه وكلما

ازداد له عبوديه ازداد له حياً وحرية عما سواه

(٧١) القلب لا يصلح ولا يفلح ولا يسر ، ولا يابى ولا يطب ولا

يسكن ولا يطمئن إلا لعبادة ربه وحبه والإيابة إليه ، ولو حصل له كل ما يلتد به من المحلوقات لم يطمئن ولم يسكن ، إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه من

حيث هو معبوده ومحبوه ومطلوبه ، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة وهذا لا يحصل إلا بإعانة الله له لا يقدر على تحصيل ذلك له إلا الله ، فهو دائماً مقتصر إلى حقيقة (إياك اعبد وإياك

استعين) فهو مقتصر إليه من حيث هو المطلوب المحبوب المعبود ، ومن

حيث هو المستعان به المتوكل عليه ، فهو إله لا إله له غيره ، وهو ربه

لا رب له سواه ، ولا تتم عبوديته إلا بهدين

(٧٢) والله سبحانه هو رب العالمين وكل ما سواه فهو مربوب مفطور

فقير محتاج معبد مقهور ، وهو الواحد القهار الخالق الماريء المصور ، وهو

وإن كان حاق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدر له ، وهذا مفتقر

إليه كافتقار هذا وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضرر ، بل كل ما هو سبب فهو محتاج إلى سبب آخر يعاونه ، وإلى ما يدفع عنه الضرر الذي يعارضه ويمانعه ، وهو سبحانه وحده الغنى عما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه

(٧٣) اتباع الشريعة والقيام بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه ، وبين من يدعى محبة الله ناظرًا إلى عموم ربوبيته أو متبعًا لبعض البدع المخالفة لشرعته

(٧٤) إذا كان العبد مخلصًا لله اجتباها ربه فأحيا قلبه واجتدبه إليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فان فيه طلبا واردة وحبا مطلقا فيهوى ما اسنحله ويتسبب بما يهواه كالغصن أى نسيم مر يعطفه أماله

ومن رسالة الواسطة

(٧٥) حاصل جواب الشيخ في إثبات الواسطة بين الله وبين عباده أنها على قسمين واسطة من تمام الدين والایمان إتيانها وهي ان الرسول ﷺ وغيره من الرسل وسائط بين الله وبين عباده في تبليغ دينه وسرعه ، وواسطة تركية وهي التقرب إلى أحد من الخلق ليقر به إلى الله وليحلب له المنافع التي لا يقدر عليها إلا الله أو يدفع عنه المضار ، فهذا النوع من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله ، فالخلق مضطرون إلى وساطة الرسل في تبليغ الدين وليس بهم حاجة إلى وساطة أحد في طلب الخواج من الله ، فليس بين العبد وبين الله حجاب ولا واسطة

(٧٦) على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور (أحدها) أن يعلم أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لا بد معه من أسباب أخرى ، ومع هذا فلها موانع ، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود ، وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يسأ الناس ، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يسأ الله (الذاني) انه لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم ، فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلاً ، مثل أن يظن أن النذر سبب في دفع البلاء أو حصول العناء (البال) أن الأعمال البدنية لا يجوز أن يسجد منها سبباً إلا أن تكون مشروعة ، فإن العبادات مبناهما على التوقيف

ومن رسالة الحسبة

(٧٧) إذا كاتب حاحه الناس لا تدفع إلا بالسعير العادل سعر عليهم
سعير عدل لا وكس ولا سُطط

(٧٨) ومن امتنع من معاوضة تجب عليه ألزم بها بقيمة المثل
(٧٩) العقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت ، وأما الملع والاحراز
ن مع التهمة

(٨٠) العقوبة على ترك الواجبات أو فعل المحرمات نوعان ، مقدرة
في الشرع لا يراد فيها ولا ينقص ، وراحته إلى اجتهاد الوالي بحسب
ما يحصل به المقصود ، وتكون بالصر وبالحبس وبالتوبيخ وبالمال ،
كل أحد بحسب ذنبه وبحسب حاله

(٨١) إذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو

المشروع بحسب الإمكان

(٨٢) رسالة الله لرسله ، إما إخبار وإما إثناء ، فالإخبار عن نفسه

وعن خلقه مثل التوحيد والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد ،

والإثناء الأمر والنهي والإباحة ، وهذا كما ذكر الله في سورة (قل هو

الله أحد) التي تعدل نكت القرآن لشمولها ثلث التوحيد ، إذ هو قصص

وتوحيد وأمر ، وقوله في صفة نبي محمد ﷺ (يأمرهم بالمعروف وينهاهم

عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) هو بيان لكمال

رسالته ، فإن الله أمر على لسان نبيه بكل معروف ، ونهى عن كل منكر

وأحل كل طيب ، وحرم كل حيب وكذلك وصف الأمة بما وصف به

بنيها ، فهذه الأمة خير أمة أخرج للناس ، فهم أنفعهم لهم وأعظمهم

إليهم إحساناً ، لأنهم كملوا أمر الناس بالمعروف ونهيتهم عن المنكر من

جهة الصفة والمدرحيب أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لكل

أحد ، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، وهذا كمال

النفع للخلق ، وسائر الأمم لم تأمروا كل أحد بكل معروف ولا نهوا

كل أحد عن كل منكر ، ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد ،

والدين جاهدوا من بني إسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم

كما يقاتل الصائل الظالم لا لدعوه المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيتهم

عن المنكر

(٨٣) ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة ، لأن الله أحبر أنهم

يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله أو عن خلقه بباطل لكانوا متصفين بالأمر بمتنكر والنهي عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح

(٨٤) كل ما أمر الله به فهو صلاح ، وقد أننى الله على الصلاح والمصلحين (والدين آمنوا وعملوا الصالحات) وذم المفسدين في غير موضع حيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به ، وإن كان قد ترك واحد وفعل محرم ، إذ المؤمن عاينه أن يتقى الله في عبادته وليس عاينه هدام

(٨٥) من أصول أهل السنة لروم الجماعة وترك قتال الأئمة ، وترك القتال في الفتنة

(٨٦) إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات يجب ترجيح الراجح منها ، فما إذا ازدحت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد ، ويجب احتمال أدنى المفسدتين لدفع أكبرهما ، وذلك بميران السريعة ، متى قدر الإنسان على اتباع المصوح لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشياء والنظائر ، وقل أن تعود المصوح من يكون خيراً أبها وبدلاً لها على الأحكام

(٨٦) ونفس الهوى وهو الحب والبغض الذي في النفس لا يلام عليه فإن ذلك لا يملك وإنما يلام على اتباعه غير هدى من الله

(٨٧) الواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه ومقدار حبه

وبغضه ، هل هو موافق لأمر الله ورسوله ، وهو هدى الله الذى أنزل على رسوله ، بحيب يكون مأموراً بذلك الحب والبغض ، لا يكون متقدماً فيه بين يدي الله ورسوله فإنه قال (لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم بين يدي الله ورسوله ، ومحرد الحب والبغض هوى ، لكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله

(٨٨) لا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ، ولا بد من العلم بحال الأمور والمنهى ، ومن الصلاح أن يأتى بالأمر والنهى بالصرط المستقيم ، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود ولا بد في ذلك من الرفق ، ولا بد أيضاً أن يكون حليماً صبوراً على الأذى ، فإنه لا بد أن يحصل له أذى ، فإن لم يحلم ويصبر كان ما يفسد أكبر مما يصلح ، فلا بد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر ، العلم قبل الأمر والنهى ، والرفق معه ، والصبر بعده ، وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال (٨٩) ومن المعلوم بما أرانا الله في الآفاق وفي أنفسنا من آياته وبما شهد به في كتابه أن المعاصي سبب المصائب ، فسيئات المصائب والجزاء من حسن سيئات الأعمال . وأن الطاعة سبب النعمة ، فأحسن العمل سبب لإحسان الله

(٩٠) أسباب الضلال والغنى البدع في الدين والفحور في الدنيا وهى مستركة تعم جميع نبي آدم لما فهم من الظلم والجهل (٩١) أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذى فيه اشراك في

أنواع الإيم أكبر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تسترك في إثم
ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة
وإن كانت مسلمة

(٩٢) الباغى يصرع في الدنيا وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة
(٩٣) يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات ، كما
يقابل الطيب المرض بضده ، فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه ، وذلك
لنسيئين بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ما ينهى الحسنات ويقتضى
السيئات ، وهذه أربعة أنواع ، ويؤمر أيضاً بإصلاح غيره بهذه الأنواع
الأربعة بحسب قدرته وإمكانه كما قال تعالى (والعصر إن الإنسان لئى
خسر) إلى آخرها

(٩٤) ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به وينعم به
ويغتدى به وهو اليقين

(٩٥) القضايا التي يتم عليها سو آدم لا تكون إلا حقاً كاتفاقهم على
مدح الصدق والعدل ، وذم الكذب والظلم

ومن رسالة المظالم المشتركة

(٩٥) المستركون في الأموال والحقوق زيادتها لهم ونقصها عليهم
بقدر أملاكهم وحقوقهم ، وعليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم لغير حق
كما عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق ، فإن الكلف التي تؤخذ لغير
حق من الشركاء بسبب نفوسهم وأموالهم هي بمنزلة غيرها بالنسبة إليهم،

وإنما يختلف حالها بالنسبة إلى الاخذ

(٩٦) وليس لبعضهم أن يمتنع عن أداء قسطه امتناعاً يؤخذ به قسطه من سائر الشركاء فيتضاعف الظلم عليهم ، ومن تغيب منهم أو امتنع فأحد قسطه من شريكه فله الرجوع عليه ، كالذي يؤدي عن غيره ديناً واجباً

(٩٧) ومن له ولاية على مال غيره أدى ما ينوبه مما لا بد منه ، سواء كان بحق أو بغير حق ، بل يجب عليهم إذا خافوا إن لم يؤدوه أن يؤخذوا كغيره منه (٩٨) وإذا كان الإيعطاء لدفع ضرر هو أعظم منه ، فمذهب مالك وأحمد المشهور عنه وعيرهما ، أن كل من أدى عن غيره واجباً فله أن يرجع به عليه إذا لم يكن متبرعاً بذلك وإن أداه بغير إذنه

(٩٩) ومعلوم أن الداس تحت أمر الله ورسوله ، فليس لأحد أن يصرف نفسه وماله ضرراً نهاه الله عنه ، ومن دفع ذلك الضرر عنه بما هو أحف منه فقد أحسن إليه ، وفي فطر الداس جميعهم أن من لم يعايل إلا إحسان بالإحسان فهو معند ، وما عده المسامون ظالماً فهو ظلم

ومن رسالة معارج الوصول

(١٠٠) الرسول ﷺ يسن الدين أصوله وفروعه باطية وظاهرة ، عامه وعمله وهذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً ، ومن كان أبعد عن الحق علماً وعملاً كان أبعد عن هذا الأصل بحسب حاله فستقل ومستكثر من الباطل

(١٠١) وقد دل الرسول الداس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين

اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية ، وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدايته وصفاته وصدق رسوله وغير ذلك مما يحتاج إليه وإلى معرفته بالأدلة العقلية ، وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية ، وإن كان لا يحتاج إليها ، فإن كثيراً من الأمور يعرف بالخبر الصادق ، ومع هذا فالرسول بين الأدلة العقلية الدالة عليها فجمع بين الطريقتين السمعى والعقل ، ودلالة الكتاب والسنة ليس بمجرد الخبر بل ولا الحاق ، وهدىهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المينة لأصول الدين

(١٠٢) تكرير القصص في عدة مواضع من القرآن يبين في كل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعاً غير النوع الآخر ، كما يسمى الله نفسه ورسوله وكتابه بأسماء متعددة كل اسم يدل على معنى لم يدل عليه الاسم الآخر ، وليس في هذا تكرار ، بل فيه تنويع الآيات

(١٠٣) والصالح محصور في نوعين في العلم النافع والعمل الصالح وقد لعب الله محمداً ﷺ بأفضل ذلك ، وهو الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً فالعلم النافع هو الإيمان ، والعمل الصالح هو الإسلام ، العلم النافع من علم الله ، والعمل الصالح هو العمل بأمر الله هذا تصديق الرسول فيما أخبر وهذا طاعته فيما أمر ، وضد الأول أن يقول على الله ما لا يعلم ، وضد الثاني أن يسرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً والأول أشرف ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمناً

(١٠٤) ولابد من العلم بما أخبر به الرسول والنظر في الأدلة التي دل بها الرسول وهي آيات الله ، ولا بد مع ذلك من إرادة عبادة الله وحده

بما أمر ، ومن طلب علماً بلا إرادة أو إرادة بلا علم فهو ضال ومن طلب
هدى بدون اتباع الرسول فيهما فهو ضال

(١٠٥) والعلم والمعرفة مدارها على أن يعرف ما جاء به الرسول
ويعرف أن ما أخبر به حق ، إما لعلمنا أنه لا يقول إلا حقاً ، وهذا تصديق
عام ، وإما لعلمنا أن ذلك الخبر حق بما أظهر الله من آيات صدقه ، فإنه أنزل
الكتاب والميزان ، وأرى الناس آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين
لهم أنه الحق وأن القرآن حق

(١٠٦) الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين ، وأما الإجماع
فهو في نفسه حق لا يجتمع الأمة على ضلالة ، وكذلك القياس حق ، فإنه
لعل رسوله بالعدل وأنزل الميزان مع الكتاب ، والميزان ينضمن العدل
وما به يعرف العدل

(١٠٧) ودين الأنبياء كلهم الإسلام كما أخبر به في غير موضع ،
وهو الاستسلام لله وحده ، وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك
الوقت ، فطاعة كل نبي هي من دين الإسلام إذ ذاك

(١٠٨) واليهود والنصارى خرجوا عن دين الإسلام فانهم تركوا طاعة
الله وتصديق رسوله ، واعتاضوا عن ذلك بمبدل أو منسوخ وهكذا
كل مبتدع دينا خالف به سنة الرسول لا يتبع إلا ديناً مبدلاً أو منسوحاً ،
والشرك كله من المبدل لم يشرع الله الشرك قط ، وكذلك ما كان أهل
الجاهلية يحرّمونه مما ذكره الله في القرآن ، كالسائبة والوصيلة والحام وغير
ذلك من الدين المبدل

(١٠٩) من صدق محمداً ﷺ فقد صدق كل بي ، ومن أطاعه فقد طاع كل بي ، ومن كذبه فقد كذب كل بي ، ومن عصاه فقد عصى كل بي (١١٠) وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة طنوها بصحيفة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها وإما لرأى رأوه وفى المسألة لصوص لم تبلغهم ، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل فى قوله (رتبا لا تؤاخذنا إن سينا أو أخطأنا)

ومن رسالتى زيارة القبور

(١١١) يكفى المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة وما نهى الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبة ، ولا أمرهم إلا بما يصلحهم ولا نهاهم إلا عما يضرهم

(١١٢) وقد بين الله فى كتابه حقوقه التى لا تصلح إلا له ، كوحدايته وعبادته ووحده لا شريك له ، وحقوق رساله ، وحقوق المؤمنين بعضهم لبعض

ومن رسالتى رفع الملام

(١١٣) يجب على المسلمين بعد موالاته الله ورسوله موالاته المؤمنين عموماً كما لطق به القرآن ، خصوصاً العلماء الذين هم وريثة الأنبياء الذين جعلهم الله منزلة البحوم يهتدى بهم فى ظلمات الدرب والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم

(١١٤) ولعل أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً

يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل ، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه ، وجميع الأعداء ثلاثة أصناف أحدها عدم اعتقاده أن الرسول ﷺ قاله الثاني عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ

ثم فصل هذه الأصناف إلى عشرة أنواع ثم قال ف هذه الأسباب العشرة ظاهرة ، وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل في الحديث لم نطلع نحن عاينها ، فإن مدارك العلم واسعه ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء ، والعالم قد يبدى حجه وقد لا يبديها ، وإذا أداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغ ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه ، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا ، لكن نحن وإن حوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول طهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم ، إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكبر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم ، والدليل السري يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ، ورأي العالم ليس كذلك ، ولو كان العمل بهذا التحويل جائزاً لما بقي شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا ، لكن الغرض أنه

في نفسه قد يكون معذوراً في تركه ، ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك
(١١٥) وإذا كان الترك يكون لبعض هذه الأسباب ، فإذا جاء حديث
صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له من
العلماء الدين وصفنا أسباب تركهم يعاقب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال
أو حكم بغير ما أنزل الله ، وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل من
لعنة أو غضب أو عذاب ونحو ذلك فلا يجوز أن يقال إن ذلك العالم الذي
أباح هذا أو فعله داخل في هذا الوعيد ، وهذا مما لا تعلم بين الأمة فيه
خلافاً إلا شيئاً يحكى عن بعض معزلة بغداد مثل المريسى وأضرابه أنهم
رعموا أن المخطيء من المجتهدين يعاقب على خطئه ، وهذا لأن لحوق الوعيد
لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم أو تمكنه من العلم بالتحريم

(١١٦) وهذا الشرط في لحوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل
خطاب لاستقرار العلم به في القلوب ، كما أن الوعد على العمل مشروط
بإخلاص العمل لله ولعدم حيلولة العمل في الردة . ثم إن هذا الشرط لا يذكر
في كل حديث فيه وعد ، ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم
يتحلف عنه لمائع ، وموانع لحوق الوعيد متعددة ، منها التوبة ، ومنها
الاستغفار ، ومنها الحسنات الماحية ، ومنها بلاء الدنيا ومصائبها ، ومنها
شعاعة شفيع مطاع ، ومنها رحمة أرحم الراحمين ، فإذا عذمت هذه الأسباب
كلها ولن تعد إلا في حق من تمرد ، فهالك يلحق الوعيد به

من رسالة تنوع العبادات

- (١١٧) العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع بشرع فعلها على جميع تلك الأنواع من غير كراهة لشيء منها
- (١١٨) وينبغي أن يفعل هذا تارة وهذا أخرى
- (١١٩) وقد يستحب بعضها لسبب شرعي
- (١٢٠) المفضل قد يصير فاضلاً لمصلحة راجحة تقترب به أو روال مصدرة

من التسهيلية

- (١٢١) على الناس أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل الامام المقتدى به سواء فهموا معناه أو لم يفهموه فيؤمنون بلفظ النصوص، وإن لم يعرفوا حقيقة معناها، وأما ما سوى كلام الله ورسوله فلا يجعل أصلاً بحال
- (١٢٢) ليس لأحد أن يلزم الناس أو يوجب عليهم إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولا يحظر عليهم إلا ما حظره الله ورسوله، ومن فعل ذلك فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله
- (١٢٣) الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين حاصتهم وعامتهم ويعاقب تاركوه هو ما يده النبي ﷺ فأحبر به وأمر بالإيمان به دون ما قاله غيره
- (١٢٤) لا ريب أن من لقي الله بالإيمان بجميع ما جاء به الرسول بمجمل مقرأ بما بلغه من تفصيل الجملة غير حاد لشيء من تفاصيلها، أنه يكون بذلك من المؤمنين. إذ الإيمان بكل فرد من تفصيل ما أحبر به الرسول

وأمر به غير مقدور للعباد ، إذ لا يوجد أحد إلا وقد خفى عليه بعض ما قاله الرسول ، ولهذا يسع اللسان في مقالات كثيرة لا يقر فيها بأحد النقيضين لا نفيها ولا إثباتها ، إذ لم يبلغه أن الرسول نفاها أو أثبتها

(١٢٥) ومن أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين ، فإنهم يناظرونهم ويحاجونهم بغير الحق والعدل لينصروا الاسلام ، زعموا ، بذلك فيتسلط عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم ويحاجونهم بمالعات ومعارضات فيحتاجون حينئذ إلى حشد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول ، والظلم والعدوان لا إخوانهم المسلمين بما استظهر عليهم أولئك المشركون ، فصارقوهم مشتملا على إيمان وكفر ، وهدى وضلال ، ورشد وغى ، وجمع بين النقيضين وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين

(١٢٦) من أظهر العلوم الفطرية الصورية التي علمها نوح آدم وجوب قيام الأوصاف بالموصوف وامتناع قيامها بغيره

(١٢٧) الذي يجب على اللسان اعتقاده في كلام الله أن القرآن الذي أنزله على رسوله كلام الله ، وأنه منزل غير مخلوق منه بدا وإليه يعود

(١٢٨) وهو كلام الله حروفه ومعانيه

(١٢٩) ولم يقل أحد من السلف أن القرآن قديم وأنه لا يتعلق بمشيئته

وقدرته . بل هو صفة لله يتعلق بمشيئته وقدرته

من السبعينية

(١٣٠) قد بينا أن المؤمن الذي لا ريب في إيمانه قد يخطئ في بعض الأمور العلمية الاعتقادية ، فيغفر له كما يغفر له ما يخطئ فيه من الأمور العلمية ، وأن حكم الوعيد على الكفر لا يتبت في حق الشخص المعين حتى تقوم عليه حجة الله التي نعت بها رسوله ، وأن الأمكنة والأزمنة التي تقرر فيها النبوة لا يكون حكم من حفيت عليه آثار النبوة حتى أكر ما جاء به خطأ ، كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي طهرت فيها آثار النبوة «١٣١» وفتنة الساحل لا تختص بالموجودين في زمانه ، بل حقيقة فتنته الباطل المحالف للشريعة المقرون بالخوارف ، فمن أقر بما يخالف الشريعة لخارق فقد أصابه نوع من هدة الفتن ، وهذا كثير في كل زمان ومكان لكن هذا المعين فتنته أعظم الفتن ، فإذا عصم الله عبده منها ، سواء أدركه أو لم يدركه كان معصوماً مما هو دون هدة الفتن

«١٣٢» وأما المؤمنون وولاه الأمور من العلماء والأمراء ، ومن يدخل في ذلك من المسايخ والملوك فلهم حقوق بحسب ما يقومون به من الدين فيطاعون في طاعه الله ، ويجب لهم من النصيحة والمعاونة على البر والتقوى ، وغير ذلك مما هو من حقوقهم ولعموم المؤمنين أيضاً من المناصحة والمواظبة وغيرها من الحقوق ما دل عليه الكتاب والسنة

«١٣٣» وكل من جعل غير الرسول بمنزلة الرسول في خصائص

الرسالة فهو مضاه لمن جعل معه رسولا آخر كمسيمة ونحوه وإن افترقا في بعض الوجوه .

من شرحه على الاصفهانية

(١٣٤) وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، فلو كان المخلوق مماثلا للخالق للرم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، والخالق يجب وجوده وقدمه ، والمخلوق لسحيل وجوب وجوده وقدمه ، بل يجب حدوده وإمكانه (١٣٥) الله سمي نفسه بالرحمن الرحيم ووصف نفسه بالرحمة والمحبة ، وليست رحمته ومحبته كرحمة المخلوق ومحبته ، ومعلوم أن صفاتنا بالنسبة إلينا كصفات الله بالنسبة إليه ، فكما لا مثل لداته لا مثل لصفاته

(١٣٦) وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفاً على أن يقوم دليل عقلي على تلك الصفة بعينها ، فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله وحب علينا التصديق به وإن لم نعلم تبرته لعقولنا ، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه لعلمه فقد أسبه الدين قال الله عنهم (لن يؤمن حتى يؤتى مثل ما أوتى رسل الله) ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمناً بالرسول ولا متلقياً عنه الأخبار بشأن الربوبية . ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به ، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه لعلمه لا يصدق به ، بل يتأوله أو يهوه . وما لم يخبر به إن علمه لعلمه آمن

هـ ، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره ، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده ، وقد صرح به أئمة هذا الطريق (١٣٧) من عرف حقائق أقوال الناس وطرفهم التي دعاهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرحمة ، فعلم الحق ورحم الخلق وكان مع الذين أعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول ﷺ فإنهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله ، وأهل البدع يتدعون بدعة باطلة ويكفرون من خالفهم فيها

(١٣٨) الفاضل إذا تأمل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية ، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق أمور عظيمة لا يقاربه بيان ولا تحقيق (١٣٩) الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك المحل فكان هو الموصوف بها ولا يعود إلى غيره ، واشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم ولا تستق الاسم لمحل لم يسم به تلك الصفة

(١٤٠) التمييز بين الصادق والكاذب له طرق كبيرة فيما هو دون دعوى النبوة ، فكيف بدعوى النبوة ، ومعلوم أن من ادعى النبوة إما أن يكون من أكل الناس وأفضلهم ، وإما أن يكون من أقص الناس وأردلهم « ١٤١ » والكذاب يظهر في نفس ما يأمر به وما ينهى عنه وما يصعله

ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة ، والصادق يظهر في نفس ما يأمر به
وما ينجر عنه ويفعله يظهر به صدقه من وجوه كثيرة

(١٤٢) فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه ومطابقة قوله لعمله علم علماً
يقيناً انه ليس شاعر ولا كاهن ولا كاذب

(١٤٣) والنبوة مستملة على علوم وأعمال لا بد أن يصف الرسول بها
وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال ، فكيف يشبهه الصادق فيها بالكاذب
والعالم لا يخلو من آثار النبوة والرسالة ، ومحمد ﷺ قد جمع الله فيه أكل
الصفات وأفضاها التي يوصف بها الأنبياء في نفسه وأحلاقه ، وفي دينه
وسريعه وما جاء به ، وفي آياته وبراهينه المتنوعة التي هي أكثر وأقوى
وأوضح من جميع البراهين اليقينية الدالة على صدقه وصحة ما جاء به

(١٤٤) ومن تأمل ما جاء به علم أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم
الخلق وأصدقهم وأبرهم ، وأن مثل هذا يمتنع صدوره عن كاذب متعمد
للكذب معتز على الله بالكذب الصريح ، أو مخطيء جاهل صال يظن أن
الله أرسله ولم يرسله ، لأن فيما أحبر به وما أمر به من الأحكام والالتقان
وكشف الحقائق وهدى الخلائق ويأمر ما يعلمه العقل جملة ، ويعجز عن
معرفة تفاصيل ما يبين أنه من العلم والخبرة والمعرفة في الغاية التي بآين بها
أعلم الخلق وأكملهم

(١٤٥) وفيه من الرحمة والمصلحة والهدى والخير ودلاله الخلق على
ما يفهم ومنع ما يصرف ما يبين أن ذلك صدر عن راحم بار يقصد غاية
خير والمنفعة للحاق ، ومن ثم علمه وتم حسن قصده امتنع أن يكون كاذباً

على الله يدعى هذه الدعوى العظيمة ، وكذلك الأنبياء صلوات الله عليهم
 (١٤٦) إذا استقرأ الانسان ماعلمه مما يجده في نوع الانسان من أن
 كل من عظم ظلمه للحلق وضرره لهم كانت عاقبته عاقبة سوء وأتبع اللعنة
 والدم ، ومن عظم نفعه للحلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خير ، استدل
 بما علم على ما لم يعلم

«١٤٧» كذلك سنته في الأنبياء الصادقين وأتباعهم من المؤمنين ،
 وفي الكذابين والمكذبين بالحق ، إن هؤلاء يصرون ويبقى لهم لسان صدق
 في الآخرين ، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللعنة
 «١٤٨» إذا علم أن محمداً رسول الله وأن الله مصدقه في قوله إني
 رسول الله إليكم جميعاً ، فالرسول هو المخبر عن المرسل بما أمره أن يخبر
 به علم بذلك انه صادق فيما يخبر به عن الله

«١٤٩» فتكذيبه في الأمور المعينة كتكذيبه في أصل الرسالة والطرق
 التي بها يعلم صدقه في المطلق يعلم بها صدقه في المعين والله أعلم .

من رد الشيخ على تأسيس الرازي

«١٥٠» ألم يكن في آثار الأبياء والمرسلين ما يستغنى به في أعظم
 المطالب وأشرف المعارف عما يروى عن معلم المبدلة الصائين الدين انقلوا
 عن الحنفية الثابتة بالعقل والدين

«١٥١» وقد علم جميع الدين خبروا كلام «أرسطو» وذويه في العلم
 الإلهي أنهم من أقل الناس نصيباً في معرفه العلم الإلهي وأكثر اضطراباً

وضلالا وهو مع قلته كثير الضلال عظيم المشقة ، وهذا يعرفه كل من له
نظر صحيح في العلوم الإلهية ، فكيف يستدل بكلام هؤلاء في العلم الإلهي
وحالهم هذه الحال

(١٥٢) والله خلق عباده على الفطرة التي فطرهم عليها وبعث إليهم
رسلا وأنزل عليهم كتبه ، فصلاح العباد وقوامهم بالفطرة المكمل بالشرعة
المنزلة ، وهؤلاء الفلاسفة بدلوا وغيروا فطرة الله وشرعته خلقه وأمره ،
وأفسدوا اعتقادات الناس وإراداتهم ، إدراكهم وحركاتهم ، قولهم وعملهم
وأمرهم أن يتركوا الفطرة الربانية والعلوم النبوية ويحور من قلوبهم ذلك
وبستبدلوا به العلوم الفلسفية المخالفة للعقل والنقل ، وأطال في رد هذا
الأصل الخبيث

من كتاب العقل والنقل

(١٠٣) وفساد المعارض لما جاء به الرسول قد لعلم جملة وتفصيلا
أما الجملة فإنه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما وعلم مراد الرسول قطعاً يتقن
ثبوت ما أخبر به وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة
(والدين يحاحون في الله) الآية ، وأما التفصيل فبعلم فساد تلك الحجة المعارضة
(١٠٤) والرسول بلغ البلاغ المبين ويحسن مراده . فكل ما في القرآن
والحديث من لفظ يقال فيه أنه يحتاج فيه إلى التأويل الاصطلاحي الخاص
الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فلا بد أن يكون الرسول قد بين
مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي

مفهومه ومدلوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه لا مكان معرفة ذلك بعقولهم ، فإن هذا قدح في الرسول الذي بلغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور وفرق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والغى وبين أولاء الله وأعدائه وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما ينزه عنه من ذلك حتى أوضح الله به السبيل وأنار به الدليل وهدى به الدين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)

(١٥٥) والرسول اعلم الخلق بالحق ، واقدر الناس على بيان الحق ، وأصح الخلق للخلق ، وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل أحد

(١٥٦) أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ويجب أن تذكر قولاً أو تعمل عملاً ، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعدر ، إلهداً من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول الذي يسره وبلغه ، وكتاب الله الذي نقل الصحابة هم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سمة رسول الله ﷺ مسنمة من ذلك على عادة المراد وتمام الواجب والمستحب . والحمد لله الذي لعب فيما رسولا من

انفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة ، الذي اكل لنا الدين وأتم علينا النعمة ، ورضى لنا الاسلام ديناً ، الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة وشرى للمسلمين

وأما القسم الثاني وهو دلائل هذه المسائل فإن الله يبين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم ما لا يقدر أحد من هؤلاء أهل الكلام والفلاسفة وغيرهم قدره ، ونهاية ما يدكروه حاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه ، وذلك كالأمثال المصروفة التي يدكرها الله في كتابه التي قال فيها (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل) فإن الأمثال المصروفة هي الأقيسة العقلية ، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين ، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية

(١٤٧) وفي القرآن والحكمة البوذية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل (١٤٨) دم الساف والأئمة للكلام وأهله مساوئ لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . وأما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان ، والله يقول الحق ويهدي السبيل ، وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم وليس بمكره إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة . وإما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه

(١٤٩) وإذا عرفت المعاني الصحيحة التامة بالكتاب والسنة وعبر عنها بمن يعبر بهذه الألفاظ ليتين ما وافق الحق ، من معاني هؤلاء وما حالف عهداً عظيم المصعة وهو من الحكم بالكتب بين الناس فيما اختلفوا فيه . وهي الكتب والسنة عن أمور . منها القول على الله غير علم ، وقول غير

الحق والجدل تغير علم ، والجدل في آياته ، والتفرق والاختلاف
 (١٦٠) يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً مجملأماً
 ولا ريب أن معرفة ما جاء به على التفصيل فرض كفاية ، فإن ذلك داخل
 في تبليغ ما بع الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعلم الكتاب
 والحكمة ، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بآتي
 هي أحسن ، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية
 منهم ، وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم
 ومعرفتهم وما أمر به أعيانهم ، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم
 أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص
 وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي
 والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك

(١٦١) وما أوجب الله به اليقين وجب فيه ما أوحى الله كقوله
 (اعلموا أن الله شديد العقاب) الآية ، فاعلم أنه لا إله إلا الله ، وكذلك
 يجب الإيمان بما أوحى الله الإيمان به ، وقد تقرر في الشريعة أن الوحوب
 معلق باستطاعة العبد

(١٦٢) وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على
 ظنه لعجزه عن تمام اليقين ، بل ذلك هو الذي يقدر عليه ، لا سيما إذا كان
 مطابقاً للحق ، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط
 به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه

(١٦٣) وقد أخبر تعالى في غير موضع من كتابه بالضلال والعداب لمن ترك اتباع ما أنزله ، وإن كان له نظر حدل واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك ، وجعل ذلك من نعوب الكفار والمنافقين

(١٦٤) فمن كان خطؤه لتعريضه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والایمان مثلاً ، أو لتعديه حدود الله لسلوك السبيل التي هي عنها أو لا اتباع هو اه لغير هدى من الله ، فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا ، الذي يطلب الحق باجتهاده ، فهذا مغفور له خطؤه

(١٦٥) إذا تعرض دليلان ، سواء كانا سمعيين أو عقليين ، أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً ، فالواحد أن يقال لا يخلو إما أن يكونا قطعيين أو يكونا طبيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر طبيعاً ، فأما القطعيان فلا يجوز تعرضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً وهذا منفق عليه بين العقلاء ، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالة باطلة ، وحينئذ ولو تعرض دليلان قطعيان ، وأحدهما ياقض مدلول الآخر للزم الجمع بين التقيضين وهو محال . بل كلما يعتقد تعرضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية . فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي . أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين ، فأما مع ته قص المدلولين المعلومين عيتمتع تعرض الدليلين ، وإن كان أحد الدليلين أمتع رصين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ، سواء كان هو السمعى أو العقلى ، وإن الظن لا يدفع اليقين . وأما إن كانا ظنيين فإنه يصار

إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعياً أو عقلياً (١٦٦) وبهذا التفصيل المحقق المتفق عليه بين العقلاء يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي ، والجزم بتقديم العقلي معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء

(١٦٧) عدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها ، فما أخبر به الصادق المصدوق عليه السلام هو ثبات في نفس الأمر ، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ، ومن أرسله الله إلى الناس فهو رسوله ، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدق الناس ، وما أمر به عن الله فهو أمر به وإن لم يطعه الناس ، فثبوت الرسالة في نفسها ، وثبوت صدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا . فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي اعلمها لعقولنا ، وهذا كما أن وجود الرب وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه ، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع ولا معطياً له صفة لم تكن له ولا مفيداً له صفة كمال ، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم ، فالعلم تابع له ليس مؤزراً فيه ، فإن العلم نوعان

أحدهما العملي وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم كتصور أحدا

لما يريد أن يفعله ، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه

والثاني الخبري النظري وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده

إلى العلم ، كعلمنا بوحداية الله وأسمائه وصفاته وصدق رساله ، وملائكته وكتبه ورساله وغير ذلك ، فإن هذه المعلومات ثابتة ، سواء علمناها أو لم نعلمها

فهي مستغنية عن علمنا بها ، والشرع مع العقل هو من هذا الباب ، فإن
الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه ، سواء علمناه لعقولنا أو لم نعلمه
وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن
نعلمه لعقولنا ، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به
وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته ، وانتفع بعلمه به
وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً
(١٦٨) كل من أثبت ما أثبتته الرسول وبني منافاه كان أولى بالمعقول
الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح ، وكل من خالف صحيح المنقول فقد
خالف أيضاً صريح المعقول ، وكان أولى بمن قال الله فيهم (وقالوا لو كنا
نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير)

(١٦٩) قد علم قطعاً أن الرسول لم يدع الناس لطرق أهل البدع
والفلسفة والكلام ، وإنما دعاهم بالبراهين الصحيحة والآيات البينة وأدلة
الهدى والحق

(١٧٠) إذا علم الرجل أن محمداً رسول الله بالعقل والنقل والبراهين
اليقينية ، سم وجد في عقله ما يذازه في حربه كان عقله يوجب عليه أن يسلم
موارد البرع إلى من هو أعلم به منه ، وأر لا يقدم رأيه على قوله ، ويعلم
أن عقله قاصر بالدسبة إليه ، وأنه أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه
ون التفاوت لدى بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت لدى بين العامة
وأهل العلم والطب . فإذا كان عقله يوجب عليه أن يتقيد لطبيب يهودي
في حربه من مقدرات من الأعداء والتأثير والاصمدة والمسبيلات

واستعمالها على وجه مخصوص مع ما في ذلك من الكلفة والألم لظنه أنه أعلم منه وإنه إذا صدقه أقرب لحصول الشفاء مع علمه أن الطبيب يخطئ كثيراً وإن كثيراً من الناس لا يتسنى بما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصفه سبباً لهلاكه ، ومع هذا يقبل قوله ويقلده وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه ، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام ، والرسل صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط ومن عارضهم ففيه من الجهل والضلال ما لا يحصى إلا ذو الجلال ، فكيف يجوز أن يعارض من لم يخطئ قط بمن لم يصب في معارضته قط

(١٧١) ما علم لصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط ، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ماخالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل تبوء بقيصها المرافق للشرع وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ، ووجدت ما يعلم لصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه ، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح العقول ، ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل بمحارات العقول ، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يحجز العقل عن معرفته ، والكلام على هذا الأصل على وجه التفصيل مذكور في موضعه ، فإن أدلة النفاة للصفات والقدر ونحو ذلك

إذا تدبرها العقل الفاضل واعطاها حقها من النظر العقلي علم بالعقل فسادها

وثبوت نقيضها

(١٧٢) ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه فضلا عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالاجماع ونحوه من الأدلة السمعية، فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالأجماع ونحوه، فإن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار، والعرش والكرسي وعامة ذلك من ألباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم. ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم، إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوكين وعالبيهم يرى أن إمامه أحق منه في ذلك، ولهذا نجد عند التحقيق مقلدين لا أئمتهم فيما يقولون من العقليات المعلومة بصريح العقل. فتجد أتباع «ارسطو» يتبعونه فيما ذكره من المطقيات والطبيعات والإلهيات مع أن كثيراً منهم قد يرى لعقله نقيض ما قاله «ارسطو» ونحوه لحس ظنه به يتوقف في مخالفته أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ البين ما لا ريب فيه، كما ذكر في غير هذا الموضع وأتم كلام «ارسطو» وأتبعه في الإلهيات ما فيه من الخطأ الكثير

والتقصير العظيم طاهر لجمهور عقلاء بني آدم ، بل في كلامهم من التناقض
مالا يكاد يستقصى ، وكذلك رؤوس المقالات البدعية جمعت بين مخالفة
النقل والعقل المعلومين

(١٧٣) ومما يدل على فساد معقولات الفلاسفة وأهل الكلام الباطل
بقطع النظر عما يدل على فسادها عقلا ونقل ككرة التناقض والاضطراب
بين أهلها وعدم الاستقرار والاتفاق على رأى واحد ، بل ربما قال الواحد
من أئمتهم ورؤسائهم القول وقال إبه مقطوع به ، ثم في كتاب أخريقول
إبه مقطوع بخلافه ، فقول هذه حالها لا يصلح أن تكون مغبرة في
الأمور الجزئية ، فضلا عن تقديمها على نصوص الأبياء والمرسلين في
الأُمور العظيمة من أصول الدين

(١٧٤) وكثير من أذكاء أهل الباطل ورؤسائهم تراحموا عن باطلهم
واعترفوا بالاضلال والخيرة ، فمنهم من وفق بعد ذلك لسلوك طرق أهل العلم
والايمان فصار إماما في الهدى بعد ما كان إماما في الضلال ، ومنهم من لم
يتيسر له ذلك فاعترف بطلان ما كان عليه أولا وبقى على دين العجا نزواهل
الفطر الصحيحة ، وكثير منهم في طغيانهم يعمهون وفي غيهم يترددون ،
وذلك ان الهدى هو ما لعنت الله به رسوله ، فمن اعرض عنه لم يكن مهتديا
فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه

(١٧٥) والمقصود ههنا ان لوسوع للباطرين ان يعرضوا عن كتاب الله
ويعارضوه بأرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك امر مضبوط يحصل لهم
به علم ولا هدى ، فإن الدين سلكوا هذا السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما

يوجب حيرته وشكه والمسلمون يشهدون عليه بذلك ، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وتهادة المسلمين الدين هم شهداء الله في الأرض انه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه يقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه ، والدين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب قائلهم آخرون من ذوى العقولات ، فقالوا إن قول هؤلاء معلوم لطلانه لصريح المعقول ، فصار ما يدعى معارضة للكتاب والسنة من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح ، إما شهادة أصحابه عليه وتهادة الأمة ، وإما ظهور تناقضهم ظهوراً لا ارتياب فيه ، وإما لمعارضة آخرين من أهل هذه العقولات لهم ، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح لطلانه ، والناس إذا تارعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على الأخرى بل يرجع في ذلك إلى العطر السليمه التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى ، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات . وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة لمخالفة طائفة كبيرة لها . ولم يبق إلا أن يقال إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه وما وجدته معارضا لأقوال الرسول من رأيه خالفه وقدم رأيه علىصوص الأبياء صلوات الله وسلامه عليهم . ومعلوم أن هذا أكبر ضلالا واضطرابا ، وإذا كان حول النظر وأساطير الفلسفة الدين بلغوا في ندكء والنظر إلى الغاية، وهم أياهم ونهارهم يكدهور في معرفة هذه العقليات في معقول صريح يناقض الكتاب . بل

وإما إلى اختلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الدهن والذكاء ومعرفة ماسلكوه من العقلیات ، فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب ، فالأول كسراب نقيعة يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب والثاني . كظلمات في بحر لجى إلى نور ، وأصحاب القرآن والایمان في نور على نور ، ثم ذكر الآيات المتعلقة بذلك

(١٧٦) والمتناقضون في العقلیات من هؤلاء قد يكون كلا الاعتقادین باطلاً ، وقد يكون الحق فيه تفصيل يبين أن مع هؤلاء حقاً وباطلاً ومع هؤلاء حقاً وباطلاً ، والحق الذي مع كل منهما هو الذي حاءه الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه

(١٧٧) الآيات والبراهین دالة على صدق الرسل ، وانهم لا يقولون على الله إلا الحق ، وانهم معصومون فيما يبلغون عن الله من الخبر والطلب لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم ، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون في ذلك شيء من مناقض لدلائل عقلية ولا سمعية ، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك حزم جرمًا قاطعاً أنه حق وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به ، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي لا عقلي ولا سمعي وإن كلما ظن أنه عارضه من ذلك فإنه هو حصح داحضة وشبهه من جنس

شبه «السوفسطائية» وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك وانه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح كان هذا العقل شاهداً بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعاً شهدا بطلان العقل المخالف للسمع

(١٧٨) والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرسول صادق وأن ما جاء به ثابت وأن إخباره لنا بالشئ يفيد تصديقنا بتيوت ما أخبر به ، فمن كان هذا معلوماً له امتنع أن يجعل العقل مقدماً على خبر الرسول ﷺ وأما من أوضح بحقيقة قوله وقال إن كلام الله ورسوله في التوحيد وأمور الغيب لا يستفاد منه علم بالحقيقة فهذا لكلامه مقام آخر

(١٧٩) ففي الحملة لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول إيماناً حازماً ليس مشروطاً بعدم معارض ، فتي قال أو من أخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره ثم يكن مؤمناً به

(١٨٠) العلوم ثلاثة أقسام . منها ما لا يعلم إلا بالعقل ، ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع ، ومنها ما يعلم بالسمع والعقل

(١٨١) وطرق العلم ثلاثة الحس والعقل والمركب منهما كالأخبار فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالأخبار كما يعلمه كل شخص بإخبار الصادقين كالأخبار المتواترة وما يعلم بحبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، وهذا التقسيم يجب الإقرار به . وقد قامت الأدلة اليقينية على سوات الأنبياء و هم قد يعلمون ما لا يعلم إلا بالأخبار وكذلك يعلمون غير أخبارهم وعس النبوة تتضمن الخبر ، فإن النبوة مستقته من النبوة . وهو الإخبار

بالمغيب ، فالنبي يخبر بالغيب ويتمتع أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم ، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبريه ، فمن كذب لطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق

(١٨٢) وجماع هذا أن يعلم أن المقول عن الرسول ﷺ شيآن . ألفاظه وأفعاله ، ومعاني ألفاظه ومقاصده بأفعاله وكلاهما منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة ، ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس وإن كان عند غيره مجهولاً أو مظلوماً ومكدوماً به ، وأهل العلم بأقواله كأهل العلم بالحديث والتفسير المنقول والمغازي والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم ممن لم يشركهم في علمهم ، وكذلك أهل العلم بمعاني القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم من معاني الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول

(١٨٣) المعارضون لكلام الله ورسوله من المشهورين بالاسلام تنتهي أمرهم إلى التأويل أو التفويض

(١٨٤) والتأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم ، فإن لم يكن التأويل كذلك كان من باب التحريف والإلحاد لا من باب التفسير وبيان المراد ، وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا أن نتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه ومعرفته

(١٨٥) وحقيقة قول الطائفتين أن المحاطب لنا لم يبين الحق ولا أوضحه

مع أمره لنا ان نعتقده ، بل دل ظاهره على الكفر والباطل وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً أو نفهم منه ما لا دلائل عليه فيه ، وهذا مما يعلم بالاضطرار تدرية الله ورسوله عنه ، وانه من جنس أقوال أهل التحريف والالحاد ، وبهذا احتج عليهم زنادقة الفلاسفة والرموهم بطرد هذا في المعاد وغيره ، فلو آمنوا بالكتاب كله حق الايمان لبطلت معارضتهم ودحضت حججهم (١٨٦) ما هو مطلق كلي في أذهان الناس لا يوجد إلا معيناً مشخصاً مخصوصاً متميزاً في الأعيان ، وإنما سمي كلياً لكونه في الذهن كلياً ، وأما في الخارج فلا يكون في الخارج ما هو كلي أصلاً ، وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم ، فهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه فيحتاج أن يفهم في كل موضع يحتاج إليه فيه ، وسبب الغلط فيه صل طوائف من الناس حتى في وجود الرب

(١٨٧) كل من تكلم بألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة نفيًا أو اثباتًا فان كان في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم لا يجب على أحد ان يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ ولو كان ذلك المعنى حقاً

(١٨٨) وإن كان الماطر معارضاً للشرع بما يذكره من هذه الألفاظ استفسر عن مراده بذلك . فإن أراد معنى صحيحاً قبل ، وإن أراد باطلا رد وإن اشتمل على حق و«طل قبل» فيه من الحق ورد البطل

(١٨٩) ويقال لمن يتقيد «السريعة إطلاق» هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا مدعة وفي كل من الأبواب والنو تليس . و«العممة في إطلاق ألفاظ

الشارع من الكتاب والسنة

(١٩٠) نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في اصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول إذ كانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله ، فكيف يجوز ان يترك الرسول اصول الدين التي لا يتم الايمان إلا بها لا يبينها للناس ومن هنا يعرف ضلال من اتدع طريقاً أو اعتقاداً زعم ان الايمان لا يتم إلا به ، مع العلم بأن الرسول لم يذكره ، وهذا الاصل مما احتج به علماء السنة على من دعاهم إلى قول الجهمية وغيرهم

(١٩١) والانسان في نظره مع نفسه ومناظرته غيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم

(١٩٢) وأما إذا كان الانسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له وفي مقام النظر ايضاً فعليه ان يعتصم ايضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك ، وله ان يتكلم مع ذلك ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسه العقلية والأمثال المصروفة ، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة ، فإن الله ضرب الأمثال في كتابه وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسوله وامر المعاد وغير ذلك من اصول الدين ، واحاط عن معارضة المشركين كما قال تعالى (ولا تأتوك بمثل إلا جئناك بالحق واحسن تفسيراً) وكذلك كان الرسول ﷺ في مخاطباته

(١٩٣) وإذا كان المتكلم في مقام الإحاطة لمن عارضه بالعقل وادعى ان العقل يعارض الدصوص فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان لطلانها بإبطال الواححات والاستفصال عن المستبهمات من الألفاظ واستفسار

صاحبها ماذا يريد بها ، فإن أراد بها حقاً قبل أو باطلاً رد ، وإن أراد حقاً وباطلاً قبل الحق ورد الباطل

(١٩٤) والأصل في هذا الباب أن الألفاظ نوعان ، نوع مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الاجماع ، فهذا يجب اعتباره معناه وتعليق الحكم به ، فإن كان مدحاً استحق صاحبه المدح وإن كان ذماً استحق الذم ، وإن أثبت شيئاً وجب إثباته ، وإن نفي شيئاً وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الاجماع حق ، وذلك كما ذكر الله في كتابه من أسمائه وصفاته وأفعاله أو ذكره رسوله ، ومن دخل في اسم مدموم في الشرع كان مدموماً ، كاسم الكافر والمنافق الملحد ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محموداً ، كاسم المؤمن والحق والصديق ونحو ذلك ، وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فذلك لا يجوز تعليق المدح والدم والاثبات والنفي على معادها إلا أن يبين أنه يوافق الشرع والألفاظ التي تعارض بها المصوص هي من هذا الصرب ، كلفظ الحسم والحيز والحمة والجوهر والعرض ونحوها

(١٩٥) لا كفر بمخالفة العقليات معها كالب ، وإنما يكون الكفر بكذب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتها مع العلم بصدقه . وفي الحملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول

(١٩٦) فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع

تصديقه وطاعته

(١٩٧) وأهل البدع يتدعون بدعاً تخالف الكتاب والسنة

ويكفرون من خالفهم

(١٩٨) ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا ولا يخالف دليلا شرعيا ولا عقليا ، فانه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على اطلاق النبي والاثبات في الألفاظ التي لا توجد في الكتاب والسنة ، بل يستفصلون ويستفسرون كما تقدم .

(١٩٩) أهل البدع من الجهمية ونحوهم في تحريفهم لنصوص الصفات ارتكبوا أربع عظام ردهم لنصوص الأبياء ، وردهم لما يوافق ذلك من عقول العقلاء ، وجعل ما خالف ذلك من أقوالهم الجملة الباطلة هي اصول الدين وتكفيرهم أو تفسيرهم أو تخطئهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة للعقل والنقل

واما أهل العلم والايان فهم على نقيض هذه الحال ، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه ، وإليه يرد ما تازع الناس فيه ، فما وافقه كان حقا ، وما خالفه كان باطلا ، ومن كان قصده متابعته من المؤمنين واحطأ بعداجتهاده الذي اسفرغ فيه وسعه غفر الله له خطأه ، سواء كان حطؤه في المسائل العلمية الخبرية او المسائل العمالية

(٢٠٠) القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات هما مجمع

الكذب والبهتان

(٢٠١) إذا حاطبنا الرسول ﷺ فعليدا أن يأدب بأدب الله لنا حيث

قال (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) فلا تقول يا محمد

يا احمد ، بل نقول يا رسول الله ، يا بى الله ، وإذا كنا في مقام الإخبار
 عنه قلنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فالفرق بين مقام
 المحاطبة ومقام الاخبار فرق ثابت بالشرع والعقل ، وبه يظهر الفرق بين
 ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى وبين ما ينخر عنه عز وجل بما هو حق
 ثابت لإثبات ما يستحقه من صفات الكمال وبى ما ينزه عنه من
 العيوب والنقائص

(٢٠٢) ونفط التسلسل يراده التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات
 بأن يكون للفاعل فاعل وللفاعل فاعل إلى مالا نهاية له ، وهذا متفق على
 امتناعه عند العقلاء ، والناى التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث الثانى
 موقوفاً على حادث قبله ، وذلك الحادث موقوف على حادث قبله وهلم حرا
 وهذا في حوازه قولان مشهوران للعقلاء وأئمة السنة والحديث مع كبير
 من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجورون ذلك ، وعلى هذا دلالات
 الكتاب والسنة الكثيرة والعقل الصحيح . وأما التسلسل في الشروط ففيه
 قولان مشهوران للعقلاء والصواب المبع كالتسلسل في العال

(٢٠٣) وينبى على القول بجوار التسلسل في الآثار الذى هو الصواب
 المقطوع به ان الله لم يرل متكليماً فعلاً لما يريد ولا يرال كذلك

(٢٠٤) قد تب بالسمع اتصف البارى بالأفعال الاختيارية القائمة به
 كالاستواء على العرش والقبض والبسط والنزول والخلق والبرق المتعلقة
 بنفسه والمتعدية إلى الخلق والفعال المتعدى واللام لا بد أن يقوم بالفعال
 وينتفع عقلاً وترعاً أن يقوم بغيره في الخائى . وهذه الأفعال الاختيارية

تبع لقدرته ومشيتته فما شاء قاله وتكلم به وما شاء فعله في الحال والماضي والمستقبل ، هذا أصل متفق عليه بين السلف وعليه دل الكتاب والسنة (٢٠٥) من القضايا الكلية الضرورية أن كل محدث لا بد له من محدث وكل مفعول ومصنوع لا بد له من فاعل وصانع ، وكل ممكن لا بد له من واجب ، والآية والدلالة يجب أن يكون ثبوتها مستلزماً لثبوت المدلول الذي هو آية له وعلامة عليه إلى أن تندرج تحت قضية كلية ، وإذا كان كذلك فجميع المخلوقات مستلزمة للحالق بعينه وكل منها يدل نفسه على أن له محدثاً بنفسه والعلم بأفراد ذلك لا يحتاج إلى العلم بالقضية الكلية وهو أن كل محدث فلا بد له من محدث

(٢٠٦) فالفعل يستلزم القدرة ، والإحكام يستلزم العلم ، والتخصيص يستلزم الإرادة ، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة ، فهذا كانت المخلوقات آيات عليه وسماها الله آيات

(٢٠٧) الاقرار بالصانع ضروري فطري ، فإنه لا شيء أحوج إلى شيء من المخلوق للحالق ، فهم يحتاجون إليه من جهة ربوبيته إذ كان هو الذي خلقهم وهو الذي يأتيهم بالمنافع ويدفع عنهم المضار ، وكلما يحصل من أحد ما هو بخلقه وتقديره وتسييره وتيسيره ، وهذه الحاجة التي توجب رجوعهم إليه حال اضطرابهم ، كما يخاطبهم بذلك في كتابه ، وهم يحتاجون إليه من جهة ألوهيته ، فإنه لا صلاح لهم إلا أن يكون هو معبودهم الذي يحبونه ويعظمونه ولا يفعلون له أنداداً يحبونهم كحب الله ، بل يكون ما يحبون كأبيائه وصالحى عبادهم ، إنما يحبونهم لأجله ، ومعلوم أن السؤال

والحب والدل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمستول المحبوب المرجو المحوف المعظم الذي تعترف النفوس بالحاجة إليه والافتقار الذي توأص كل شيء لعظمته واستسلم كل شيء لقدرته ، وذل كل شيء لعزته ، فإذا كانت هذه الأمور مما تحتاج النفوس إليها ولا بد لها منها بل هي ضرورية فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والاقرار به أولى أن يكون ضرورياً في النفوس وأصل الإيمان قول القلب وعمله ، أي علمه بالخالق وعبوديته للخالق ، والقلب مفطور على هذا وهذا

(٢٠٨) الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطريق الموصلة إليه النافعة للخالق ، وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من التبهات « السوفسطائية » فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل والعلوم القطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها ، وقد يعرض للفطرة ما يفسدها ويمرضها فيرى الحق باطلا كما في البدن ، والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الأمراض ، والنبي ﷺ علم أن وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس ، وأنه معلوم الفساد بالضرورة فأمر عند وروده بالاستعاذة بالله منه والانهاء عنه كما في حديث أبي هريرة المعروف لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله . فمن وجد شيئاً من ذلك فليقل آمين بالله وليستعد بالله ولينته . وهذا محامع البراهين التي يرجع إليها غاية النظر . فأمر بالاستعاذة وأمر بالانهاء ثم أرشده إلى لا يتردد في حط الأصل الديني ودفع تعرض . فعالجه بالانهاء الذي

فيه دفع التسلسل في الفاعل وبالاتعاذة التي فيها اللحا إلى الله بدفع الشيطان
الموسوس بهذه الوسوس الباطلة ثم ليقل آمنت بالله ، وهذا من باب دفع
الضد بالضد النافع ، فإن قوله آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد
(٢٠٩) ومما ينبغي أن يعلم أن كثيراً من العلوم تكون ضرورة فطرية
فإذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها السك ، إما لما في
ذلك من تطويل المقدمات ، وإما لما في ذلك من خفاءها ، وإما لما في ذلك
من كلا الأمرين ، والمستدل قد يعجز عن نظم دليل على ذلك ، إما لعجزه
عن تصوره ، وإما لعجزه عن التعبير عنه ، وإما لعجزه عن دفع التبهات
المعارضة ، إما في المستدل ، وإما في السامع

(٢١٠) وكما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشدوا كره
كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر ، وكانت طرق معرفته أظهر
وأكثر وكانت الأسماء المعرفة له أكثر وكانت على معانيه أدل ، ولما
كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربها أعظم الخاحات كانت طرق معرفتهم له
أعظم من طرق معرفة ما سواه ، وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم
لأسماء ما سواه ، وله سبحانه في كل لغة أسماء ، وله في اللغة العربية أسماء
كثيرة ، والصواب الذي عليه جمهور العلماء أنها لا تنحصر في تسعة وتسعين
كما في أحاديث أحر

(٢١١) إذا عرشنا على العقل الصريح ذاتاً لا علم لها ولا قدرة ولا حياة
ولا تشكلم ولا تسمع ولا تبصر ، أو لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات ،
وذاتاً موصوفة بالحياة والعلم والقدرة والكلام والمشئمة كان صريح العقل

قاضياً بأن المتصفة بهذه الصفات التي هي صفات الكمال، بل القابلة للاتصاف بها أكل من ذات لا تتصف بهذه ولا تقبل الاتصاف بها، ومعلوم بصرح العقل أن الخالق المبدع لجميع الدوات وكلماتها أحق بكل كمال وأحق بالكمال الذي باین به جميع الموحودات، وهذا الطريق ونحوه مما سلكه أهل الإثبات للصفات، فيقال وإذا عرضنا على العقل الصريح ذاتاً لا فعل لها ولا حركة ولا تقدر أن تصعد ولا تنزل ولا تأتى ولا تنجى، ولا تقرب ولا تقبض ولا تطوى ولا تحدث شيئاً بفعل يقوم بها، وذاتاً تقدر على هذه الأفعال وتحدث الأشياء بفعل لها، كانت هذه الدات أكمل، فإن تلك كالجادات أو كالحى الرمن المجدع، والحى أكمل من الجماد، والحى القادر على العمل أكمل من العاجر عنه

هذا آخر ما يسر الله نقله من كتاب « العقل والنقل »

وصل في ذكر القواعد والاصول

والضوابط الجامعة من كتاب « منهاج السنة »

هجران أهل البدع وترك عيادتهم وتشجيع جنائزهم من باب العقوبات الشرعية وهو يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها وظهور السنة وحفاؤها. وأن المشروع هو التأليف تارة والمحران أخرى كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل، لأن المقصود دعوة الخلق بأقرب طريق إلى طاعة الله فيستعمل الرعه حيب تكون أصلاح والرهيه حيب تكون أفسح. وهو صلى الله عليه وسلم أمره شامل عام لكل مؤمن تهديد أو عاب عنه في حياته وبعثته

وإذا أمر أناساً معينين بأمور وحكم في أعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات ، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة

(٢١٢) والقول كل ما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل ، فإن الحق لا يتناقض ، والرسول إنما أخبر بحق والله فطر عباده على معرفة الحق والرسول بعث بتكميل الفطرة لا تغيير الفطرة ، قال الله تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم انه الحق) فأخبر انه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية الميينة ، لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق فتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والظن المعقول

(٢١٣) والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ، ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع ، فلا يلزم من ذلك أن يكون الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل ، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المقضية فإن وليس النوع فايها

(٢١٤) أهل السنه يقولون ينبغي أن يولى الأصلاح للولاية إذا أمكن اما وجوباً او استحباباً ، ومن عدل عن الأصلاح مع القدرة لهوى فهو ظالم ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلاح مع محبته لذلك فهو معدور ويقولون من تولى فانه يستعان به على طاعة الله بحسب الإمكان ، ولا يعان إلا على

طاعة الله ولا يستعان به على معصية الله ولا يعان على معصية الله
 (٢١٥) من طرق المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين ومحاسن
 إحداهما أكبر وأعظم ، ومساوئها أقل وأصغر ، فإذا ذكر ما فيها من
 ذلك عورض بأن مساوئ تلك أعظم كقوله (يسألونك عن الشهر الحرام)
 الآية ، وإن كان كل من الطائفتين ممدوحا لا يستحق الذم ، بل هناك شبه
 في الموضعين ، وأدلة في الموضعين ، وأدلة أحد الصنفين أقوى وأظهر ،
 وشبهته أضعف وأخفى ، فيكون أولى بتبوت الحق بمن تكون أدلته أضعف
 وشبهته أقوى ، وهذا حال النصارى واليهود مع المسلمين ، وهو حال أهل
 البدع مع أهل السنة

(٢١٦) والله سبحانه لعب الرسل بما يقتضى الكمال من إثبات أسمائه
 وصفاته على وجه التفصيل والنبي على طريق الاجمال للنقص والتمثيل ، فالرب
 تعالى موصوف بصفات الكمال التى لا غاية فوقها منزه عن النقص بكل
 وجه ممتنع أن يكون له مثل فى شىء من صفات الكمال ، فأما صفات النقص
 فهو منزه عنها مطلقا . وأما صفات الكمال فلا يماثله ، بل ولا يقاربه فيها
 شىء من الأشياء والتمزيه يجمعه نوعان : بى النقص وبى مماثلة غيره له فى
 صفات الكمال ، كما يدل على ذلك النصوص والعقل

(٢١٧) وأسمائه سبحانه تتضمن صفاته ، ليست أعلاما محضة ، وهو
 مستحق للكمال المطلق لأنه واحد الوجود بنفسه يمتنع العدم عليه ، ويمتنع
 أن يكون مفقرا إلى غيره بوجه من الوجود . إذ لو افتقر إلى غيره بوجه

من الوجود لكان مفتقراً إلى ذلك الغير ، والحاجة إما إلى حصول كمال له وإما إلى دفع ما ينقص كماله ، ومن احتاج في شيء من كماله إلى غيره لم يكن كماله موجوداً بنفسه بل بذلك الغير ، وهو بدون ذلك الكمال ناقص ، والناقص لا يكون واجبا بنفسه بل ممكناً مفتقراً إلى غيره

(٢١٨) فأى شيء اعتبرته من العالم وجدته مفتقراً إلى شيء آخر من العالم ، فبدلك ذلك مع كونه ممكناً مفتقراً ليس بواجب بنفسه إلى أنه مفتقر إلى فاعل ذلك الآخر حتى ينتهى الأمر إلى الرب الخالق لكل شيء ، ويمتنع أن يكون للعالم فاعلان مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر كما قال تعالى (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله) ويمتنع أن يكونا مستقلين ، لأنه جمع بين الازدياديين ، ويمتنع أن يكونا متشاركين كما يوجد ذلك في المخلوقين لاستلزام ذلك العجز والحاجة إلى الآخر

(٢١٩) وهو تعالى مستحق للكمال الذى لا غاية لفرقه ، إذ كل غاية تفرض كمالاً إما أن تكون واجبه له أو ممكنة أو ممتنعة ، والقسمان الأخيران باطلان فوجب الأول ، فهو منزّه عن النقص وعن مساواة شيء من الأشياء له فى صفات الكمال ، بل هذه المساواة هى من النقص أيضاً ، وذلك لأن المتماثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، فلو قدر أنه ماثل شيئاً فى شيء من الأشياء للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع على ذلك الشيء ، وكل ما سواه ممكن قابل للعدم ، بل معدوم مفتقر إلى فاعل ، وهو مصنوع مربوب محدث ، فلو ماثله لزم اشتراكهما فى هذه الأمور ، وقد تبين أن كماله من لوازم

ذاته لا يمكن أن يكون مفتقراً فيه إلى غيره ، فضلاً عن أن يكون ممكناً
أو مصنوعاً أو محدثاً

(٢٢٠) وأما المحالون للرسول من المشركين والصابئة ومن اتبعهم من
الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم ، فطريقتهم نبي مفصل وإثبات مجمل
يتفون صفات الكمال ويثبتون مالا يوجد إلا في الخيال ، فيقولون ليس
بكذا ولا بكذا إلى آخر ما يقولون

(٢٢١) والله سبحانه ضرب الأمثال في كتابه لما في ذلك من البيان
والإسناد لا يرى نفسه وأعماله إلا إذا مثلت له نفسه بأن يراها في مرآة
وتمثل له أعماله بأعمال غيره ، ولهذا ضرب المثل لداود ، وضرب
الأمثال مما يظهر به الحال ، وهو العياس العقلي الذي يهدي به الله من
يشاء من عباده

(٢٢٢) العبد كماله في حاجته إلى ربه وعبوديته وفقره وفاقته ، فكما
كانت عبوديته أكمل كان أفضل ، وصدور ما يحوجه إلى التوبة والاستغفار
ما يزيد عبودية وفقراً وتواضعاً

(٢٢٣) ومن أراد أن يمدح أو يدم عليه أن يبين دخول الممدوح
والمدموم في الأسماء التي علق الله ورسوله عليها المدح والدم . فأما إذا كان
لا يسم ليس له أصل في السرعة ودخول الداخل فيه مما يذاع فيه المدخل
نظمت كل من المقدمتين

(٢٢٤) فعل الحسب له آثار محمودة في النفس وفي الخارج ، وكذلك
السيئة . والله تعالى جعل الحسب سبب لهذا والسيئة سبب لهذا . فك

جعل أكل السم سبباً للمرض والموت ، وأسباب الشر لها أسباب تدفع بمقتضاها ، فالتوبة والأعمال الصالحة يحى بها السيئات ، والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات

(٢٢٥) ومن العلوم علوم لو علمها كثير من الناس لضرهم ذلك ، ويعوذ بالله من علم لا ينفع ، وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكمة الله في كل شيء نافعا لهم ، بل قد يكون ضاراً قال تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)

(٢٢٦) والاحتجاج بالقدر حجة داحضة باطلة ، اتفق كل ذى عقل ودين من جميع العالمين ، والمحتج به لا يقبل من غيره هذه الحجة إذا احتج به في ظلم ظلمه إياه وترك ما يجب عليه من حقوقه ، بل يطلب منه ماله عليه ويعاقبه على عدوانه عليه ، وإما هو من جنس شبه « السوفسطائية » التي تعرض في العلوم ، ولا يحتج به أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله ، فإذا كان معه علم بأن ما فعله هو المصلحة وهو المأمور وهو الذى ينبغى فعله لم يحتج ، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذى لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأموراً به لم يحتج ، بل إذا كان متبعاً لهواه لغير علم احتج ، والقدر

(٢٢٧) فالرسل صلوات الله عليهم دعوا لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، فأتباع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذبون للرسل انعكس الأمر في حقهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطلون المصالح ، فهم

تشر الناس

(٢٢٨) تكليف مالا يطاق على وجهين الأول مالا يطاق للعجز عنه ، كتكليف الزمنى المشى ، وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك ، فهذا غير واقع في الشريعة ، والثانى مالا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر ، وهذا واقع ولا ينبغى أن يعبر عنه أنه لا يطاق

(٢٢٩) أهل السنة يقولون إن العبد له قدرة وإرادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء ، كما دل على هذين الأصلين نصوص الكتاب والسنة وهو الواقع

(٢٣٠) وفعل العبد حادث ممكن فيدخل في عموم خلق الله للحوادث واتفق أهل السنة أن الله خص المؤمنين بنعمة دون الكافرين بأن هداهم للإيمان ، ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن المؤمن مؤمناً كما قال تعالى (ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) والله خالق الملائكة والأبداء وحالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق ، فهذا محمود معظم ، وهذا واسق يهتل في الحل والحرم ، وهو سبحانه خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضى الخير والاحسان ، وفي هذا طبيعة حييئة توجب الشر والعدوان

(٢٣١) الإرادة في كتاب الله نوعان إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره ، وأما إرادة الخلق فإن يريد ما يفعله هو . وإرادة الأمر هي المضممة للمحبة والمرحمة وهي الإرادة الديرية . والإرادة المتعلقة بالخلق هي المستيئة وهي

الإرادة الكونية القدورية ، فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراداً للرب
بالاعتبار الأول والطاعة موافقة لتلك الإرادة أو موافقة للأمر المستلزم
لتلك الإرادة ، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعاً

(٢٣٢) وكما على العبد أن يؤمن بقدر الله وقضائه فعليه أن يوافق الله

في حبه وبعظه ، فقضاء الشرور من جهة خلقه الرب لها محبوبة مرضية لأن
الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة ، والعبد فعلها وهي ضارة له موجبة له
العداب ، فنحن نكرها وبكرها ونأى عنها ، وإذا أرسل الله الكافرين
على المسلمين ، فعلينا أن نرضى بقضاء الله في إرسالهم ، وعلينا أن نجتهد في
دفعهم وقتالهم ، وأحد الأمرين لا ينافي الآخر

(٢٣٣) أهل السنة متفقون على أن الأبياء معصومون في تبليغ

الرسالة ، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين ،
وكل ما يبلغونه عن الله من الأمر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين ،
وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين ، وما أمرهم به ونهواهم
عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الأمة ، والجمهور الذي يجوزون عليهم
الصغائر ومن يجوز الكبائر يقولون إنهم لا يقرون عليها ، بل يحصل لهم
بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك

(٢٣٤) القياس نوعان مدموم إما لفوات شرطه وهو عدم المساواة

في مناط الحكم ، وإما لوجود مانعه وهو النص الذي يجب تقديمه عليه
وصحيح محمود وهو الذي يستوى فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ، ولم
يعارضه ما هو أرجح منه

(٢٣٥) الصديق قد يراد به الكامل في الصدق ، وقد يراد به الكامل في التصديق ، وكما علم ذلك علم ما أخبر به النبي ﷺ جملة وتفصيلا وتصديق ذلك تصديقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل ، وأكمل الناس في هذا الوصف أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

(٢٣٦) فمن تكلم في هذا الباب ، أي مدح الصحابة أو القدح فيهم بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجبا للوعيد ، ولو تكلم بحق لقصد الهوى لا لوجه الله أو ليعارض به حقا آخر لكان أيضا مستوجبا للدم والعقاب ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من التناء على القوم ورضى الله عنهم واستحقاقهم الحمة ، وانهم حير هذه الآمة التي أحرحت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة ، منها ما لا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توتهبه منه . ومنها ما يعلم أن لهم من الحسرات ما يغمره ، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله . وكن من أهل الحق والاستقامة والاعتدال وإلا حصل في جهل ونقض وتناقض كحل هؤلاء الرافضة الضلال

(٢٣٧) والرحل الصالح المشهود له بالحمة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تمحوها حسنة أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك ، فإن العبد إذا أدب كان لدفع عقوبة الدار عنه عشرة أسباب . ثلاثة منه وثلاثة من الناس ، فقيه من الله النوبة والاستغفار والحسب الماحية ودعاء المؤمنين وهدؤهم له العمل الصالح وشهادة نبي ﷺ . والمصائب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمته

(٢٣٨) ومما ينبغى أن يعلم أن الأمة يقع فيها أمور بالتأويل في دماءها وأموالها وأعراضها ، كالقتال واللعن والتكفير وجماهير العلماء يقولون إن أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا هؤلاء ولا هؤلاء ما أتلفوا هؤلاء ، كما قال الرهرى وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون فأجمعوا أن كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن ، فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية في الدماء والأموال ، فكيف بالأعراض كاللعن والتكفير والتفسيق

(٢٣٩) ومما ينبغى أن يعلم أن أسباب الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يجمع القلوب عن معرفة الحق وقصده ، ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية ، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق وقصده والاسلام حاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده

(٢٤٠) ويترتب على هذا الأصل أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الحى فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغى اتباعه فيه وإن كان من أولياء المتقين ويعير منه لطائفتين ، طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه ، وطائفة تدمه فتحمل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه ، بل في بره وكونه من أهل الجنة ، بل في إيمانه حتى تخرجه من الإيمان ، وكل هذين الطرفين فاسد ، ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه ، فيعظم الحق ويرحم الحاق ، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات ، فيحمد ويذم

ويثاب ويعاقب ويحب من وجه ويبغض من وجه ، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم

(٢٤١) الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئهم وتأثمهم وعدم تأثمهم ، ونحن نذكر أصولاً جامعة نافعة

الأصل الأول هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع ، وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق ، بل قال ما اعتقد إنه هو الحق في نفس الأمر ، هل يستحق أن يعاقب أم لا ؟ هذا أصل هذه المسائل ، ثم ذكر أقوال أهل البدع فيه ، ثم قال ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً ، وهذا قول الفقهاء والأئمة وإن الناس يتفاوتون في معرفة الحق بحسب الأسباب التي يعرف بها الحق ولا يعذب الله إلا من عصاه بفعل محظور أو ترك مأمور من غير فرق بين المسائل الأصولية والفروعية . وكما ذكر من الفروق فإنه غير صحيح ولم يدل عليه كتاب ولا سنة ، بل دلالتها على عدم الفرق ، ثم ذكر الأدلة على ذلك

(٢٤٣) فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد واستدل واتفق الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه . وهو مطيع لله مستحق للتواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة ، خلافاً للجهمية المخبرة ، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله ، لكن قد يعبر الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه خلافاً للقدرة

(٢٤٤) وهل تلزم الشرائع من لم يعلمها أم لا تلزم أحداً إلا بعد العلم بها أو يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة ، فيه ثلاثة أقوال الصواب منها أن الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم ، وأنه لا يقصى ما لم يعلم وجوبه ، فالواجب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون إلا على ذنب بعد قيام الحجة

(٢٤٥) فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ، ولا يعرفون حقيقتها كان كلامهم فيها كلاماً بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهم لغير حق ، ولو عرفوا انها مذبذبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحه من باب الغيبة المدمومة

(٢٤٦) ودين الاسلام وسط بين الاطراف المتحاذية ، فهم وسط في التوحيد بين اليهود التي تصف الرب بالنقائص ويشبهون الخالق بالخلق وبين النصارى التي تصف المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ويشبهون المخلوق بالخالق ، فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع النقص ، ونزهوه أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص ، وليس كمثله شيء لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله

(٢٤٧) وكذلك في النبوات ، فاليهود تقتل الأبياء وتستكبر عن اتباعهم ونكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يحلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً

(٢٤٨) وأما الشرائع فاليهود منعوا الخلق أن يعبد رسولا غير

شريعة الرسول الأول ، والنصارى جوزوا لأخبارهم أن يغيروا من الشرائع ما نعت الله به رساله

(٢٤٩) وكذلك في العبادات النصارى يعبدونه ببدع ما أنزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات ، والمسلمون عبدوا الله بما شرع ولم يعبدوه بالبدع ، وهذا هو دين الإسلام الذي نعت الله به جميع النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره وهو الخيفية دين إبراهيم

(٢٥٠) وكذلك في أمر الحلال والحرام ، في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من الحساسات ، فالنصارى لا تحرم ما حرم الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة ولا يتطهرون ، واليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم (٥١) وكذلك أهل السنة في الإسلام متوسطون في جميع الأمور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض وفي عمان بين المرواية والريدية وفي سائر الصحابة بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم ، وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرحئة ، وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبرة من الخهمية ونحوهم . وهم في الصفات وسط بين الممنلة والمعظة

(٢٥٢) والدين رفع الله قدرهم في الأمة هو مما أحياه من سنته وأصرته . وهكذا سائر طوائف الأمة ، بل سائر طوائف الخلق كل خير معهم فيما طاعت به الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهة ر ر

(٥٣) وأداء الواجب له مقصودان ، أحدهما براءة الدمة بحيث يندفع

عنه الدم والعقاب المستحق بالترك ، فهذا لا يجب معه إعادة الصلاة التي ترك الخشوع فيها ، فإن إعادة يبق مقصودها حصول ثواب مجرد وهو شأن التطوعات ، لكن حصول الحسنات الماحية للسيئات لا يكون إلا مع القبول الذي عليه الثواب فبقدر ما يكتب له من الثواب يكفر عنه به من السيئات الماضية ، ومالا نواب فيه لا يكفر وإن برئت به الدمة

(٢٥٤) ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل ، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين ، كسبوت الوعيد في الآخرة في حقه ، وذلك له شروط وموانع

(٢٥٥) والنبي ﷺ لم يخرج التنتين والسبعين فرقة من الاسلام، بل جعلهم من أمته ولم يقل انهم يخلدون في الدار

(٢٥٦) ومع مروق الخوارج وبدعتهم وضررهم العظيم واتفاق الصحابة على وجوب قتالهم ، ومع هذا فقد صرح على رضى الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفاراً ولا منافقين وكان الصحابة يصلون حلفهم، فمن كفر التنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان

(٢٥٧) والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرره عن المسلمين ، وإن كان في الآخرة خيراً ممن لم يعاقب ، وأيضاً فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه لا ديانة ويصد عن الحق الذي لا يتابع هواه ، فهذا يعاقبه الله على هواه ومثل هذا يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة

(٢٥٨) فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً ومن مباح أهل

العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون، وسبب ذلك أن أحدهم قد يظن ما ليس
بكفر كفراً، وقد يكون كفراً، لأنه تبين له أنه تكذيب للرسول وسبب
للخالق، والآخر لم يتبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العالم بحاله يكفر
إذا قاله أن يكفر من لم يعلم بحاله

(٢٥٩) والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له
وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وجدته، ويعلم أن أفضل الخلق
بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا يتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول
الله ﷺ ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة رضي الله عنهم،
فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب
غيره حيث داروا فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط

(٦٠) والباس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق
شرعي، فالطريق الشرعي هو النظر بما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته
والعمل بموجبها، فلا بد من علم بما جاء به وعمل به لا يكفي أحدهما، وهذا
الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية، فإن الرسول يبين
بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، وهذا هو الصراط المستقيم الذي
أمر الله عباده أن يسألوه هدايته وأما الطريقان المتدعان فأحدهما طريق
أهل الكلام المدعى والرأي البدعي، فإن هدايته باطل كثير وكثير من
أهله يصرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد
غير وجهه دعمال، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة، والثاني ضريق

الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء ، فالخلفاء لهم عموم التبليغ وقوته الذي لم يشاركهم فيه غيرهم ، ثم لما قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم ، فصار متواتراً كجمع أبي بكر وعمر القرآن في المصحف ثم جمع عثمان لها في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار ، فكان الاهتمام بجمع القرآن وتبليغه أهم مما سواه ، وكذلك تبليغ شرائع الاسلام إلى أهل الأمصار ومقاتلتهم على ذلك واستنانتهم في ذلك الأمر والعلماء وتصديقهم لهم فيما باعوه عن الرسول فبلغ من أقاموه من أهل العلم حتى صار الدين منقولاً نقلاً عاماً متواتراً طاهراً معلوماً قامت به الحجة ووضحت به المحجة وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاء المهديين الراشدين الذين خلفوه في أمته علماً وعملاً وهو صلى الله عليه وسلم كما قال الله في حقه والنعم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى الآية، وكذلك خلفاء الراشدين الذين قال فيهم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى - فامهم خلفوه في ذلك فاتتني عنهم بالهدى والضلال والرشد الغي وهذا هو الكمال في العلم والعمل

ثم قال

﴿فصل في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول﴾

(٣٤١) منها أن يروى خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة ثم ذكر أنه لا بد من أن يصرح الواحد والاثنتان بما يعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت المحجة على نقله وله أمثلة ومنها أن يروى خلاف المعلوم المقطوع

(٢٧٠) والسفسطة ثلاثة أنواع أحدها النفي والجحد والتكذيب
للمعلوم لوجوده أو للعلم به الثاني الشك والريب فيما لا يشك فيه ولا
يرتاب الثالث من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد

(٢٧١) كثير من طلبه العلم ليس مقصودهم به إلا تحصيل رئاسة أو
مال ، ولكل امرئ ما نوى ، وأما أهل العلم والدين الدين هم أهله فهو
مقصود عندهم لمنفعته لهم وحاجتهم إليه في الدنيا والآخرة ، ولهذا تجد
أهل الانتفاع به يزكون به نفوسهم ويقصدون فيه اتباع الحق لا اتباع
الهوى ، ويسلكون فيه سبيل العدل والإبصار ويحبونه ويلتدون به
ويحبون كثرتهم وأكثر أهله وتابعهم هم على العمل به وبموجبه وبمقتضاه
مخلاف من لم يدق حالاته وليس مقصوده إلا مالا أو رئاسة ، فإن ذلك
لو حصل له لطريق آخر لسلكه وربما رححه إذا كان أسهل عليه
هذا آخر ما أردنا نقله من القواعد والأصول من المهاج

﴿ومن رساله بقض المطلق﴾

(٢٧٢) ذكر الله يعطى الايمان وهو أصل الايمان ، والله سبحانه
هو رب كل شيء ومليكه وهو معلم كل علم وواهبه . فكما ان نفسه أصل
لكل شيء موجود ، فدكره والعلم به أصل لكل علم ، وذكره في القلب
والقرآن يعطى العلم المفصل فيزيد الايمان كما قال جندب وغيره من الصحابة
تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فزددنا إيماناً

(٢٧٣) والعبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى طالب سائل ،
فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويبدله

(٢٧٤) ومما يوضح ذلك أن الطالب للعلم بال نظر والاستدلال والتفكير
والتدبر لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيد العلم المدلول عليه ،
ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم
المذكور الثبات في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى النظر ، فيكون ذلك المعلوم
أصلاً وسبباً للتفكير الذي يطلب به معلوماً آخر ، ولهذا كان الذكر متعلقاً
بالله لأنه سبحانه هو الحى المعلوم ، وكان التفكير في مخلوقاته لأن التفكير
والتقدير يكون في الأمتال المضروبة والمقاييس ، وذلك يكون في الأمور
المتشابهة وهي المحلوقات ، وأما الخالق فليس له شبه ولا نظير ، والتفكير
الذى مبناه على القياس ممتنع في حقه ، وإما هو معلوم بالفطرة فيذكره
العبد ، والذكر وما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور
عظيمة لاتزال محرد التفكير والتقدير ، أعنى من العلم به نفسه وإله الذى
لا تفكير فيه ، فأما العلم بمعانى ما أخبر به ونحو ذلك فيدخل فيها التفكير
والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة

(٢٧٥) لا نجد من يلزم منه أن ينظر في علوم المطلق وناظره إلا
فاسد النظر والمداظره كير العجر عن تحقيق علمه وبيانه

(٢٧٦) والحداف من أهله لا ياترمون قوائمه في كل علومهم ، بل
يعرضون عنها إما أطواها وإما لعدم فائدها وإما لفسادها وإما لعدم ميزها
وما فيها من الأحمال والاستتاه . وما رآل علماء المسلمين يدمونه ويدمون

أهله وينهون عنه وعن أهله

(٢١٧٧) ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة سواء كانت حقاً أو باطلاً إيماناً أو كفرة لا تعلم إلا بدكاء وفطنة وأهله يستجهلون من لم يشركهم في علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم ، إذا كان فيه قصور في الدكاء والبيان وهم كما قال تعالى (إن الدين أجرموا) إلى آخر السورة ، ولهذا لما تفتن كثير منهم لما فيه من الجهل والاضلال صاروا يقولون النفوس القدسية تفيض عاينها المعارف بدون الطريق القياسية ، وهم متفقون على أن من النفوس من يستغنى عن ورر عاومها بالوارين الصاعية في المطق ، لكن قد يقولون هو حكيم بالطبع

(٢١٧٨) وعلمهم الأبداء إذا اعترفوا أنها حق وإيمانهم يعترفون أنه لا يمكن أن تورر بميزان صناعتهم ، فقد اعترفوا أن من الحق مالا يوزن بميزان مطلقهم ، وإن قالوا لا يدري أحق هي أم باطل اعترفوا بأن أعظم المطالب وأجلها لا يورر بميزان مطلقهم . ومن المعلوم أن موازين الأموال لا يقصد أن يورن بها الخطب والرخص دون الذهب والفضة ، وأمر النبوات وما حاءت به الرسل أعظم في العلم من الذهب في الأموال ، وهو ميزان جاهل حائر بحسب اعتراف أهله يجور في ورنه ، وأكثر الحقائق النافعة يعترفون أنه لا سبيل إلى ورنه بها وهي يورن بها المتاع الخسيس دون الحقائق النافعة والأمر النفيس الذي ليس للنفوس عنه عوض وليس سعداتها إلا فيه فهم لم يزورا القسط المستقيم ولم يسدوا لآيات البينات التي هي الأدلة الحقيقية والحكمة اليقينية التي فاربالسة دة عالمها وخاب بالشفوة جاهلها

(٢٧٩) وأهل المنطق متفقون على انه لا يفيد إلا أموراً كلية مقدرة في الدهن ، لا يفيد العلم بشيء موجود محقق في الخارج إلا ندوًسط شيء آخر غيره ، والأمور الكلية الدهنية ليست هي الحقائق الخارجية ولا هي أيضاً علماً بالحقائق الخارجية إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره هو بها هو وتلك ليست كليه ، فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها فلا يكون في القياس المنطقي علم بحقيقته شيء من الأشياء وهو المطلوب ويطعنون في قياس التمثيل ، وهو في التحقيق أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس التمول ، وإن كان علم قياس التمول أكبر فذاك أكبر ، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبحر في العلم الحسي ، وقياس التمول كالسمع في العلم الحسي ، ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل ، والسمع أوسع وأشمل

(٢٨٠) وأيضاً فلا نحدد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم وصار إماماً فيه مستعيناً بصناعة علم المنطق لا من العلوم الدينية ولا غيرها (٢٨١) وخصوصاً العلوم الموروثة عن الأندياء صرفاً وهي أحل وأعظم من أن يكون لأهلها الباب إلى المنطق كحال الصحناء والداعين وأئمة الهدى

(٢٨٢) وإدخال المطاف في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الإشارة ويجعل القرب من العلم بعيداً واليسير منه عسيراً ، ولا يفيد إلا كثرة الكلام والتشويق مع قلة العلم والتحقيق ، فعلم انه من أعظم حشو الكلام وأبعد الأشياء عن طريق دوى الأحلام

(٢٨٣) وقد ذكر الله في القرآن كثيراً من الآيات التي يذكر فيها أقوال أعداء الرسل وأفعالهم وما أُوتوه من قوى الإدراك والحركات وأنهم لم تنفعهم لما عارضوا بها ملأءت به الرسل ، وما أغنت أسماعهم وأبصارهم ولا أفئدتهم من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تنبيب (٢٨٤) الأمور الموجودة المحققة تعلم بالحس الباطن والظاهر وتعلم بالقياس التمثيلي وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم بل تكون الحدود الثلاثة فيه الأصغر والوسط والكبير أعياناً جزئية والمقدمتان والنتيجة قضايا حرة ، وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل

﴿ من رساله ترح حديث النزول ﴾

(٢٨٥) قال بعضهم إذا قال لك السائل كيف يدرك أو كيف استوى أو كيف يعلم : أو كيف يتكلم ويقدر ويحقق فقل له كيف هو في نفسه فإذا قال : أنا لا أعلم كيفيه ذاته ، فقل له أنا لا أعلم كيفيه صفاته . فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف

(٢٨٦) لا نعرف ما عاب عنا إلا بمعرفة ما شهدناه ، فنحن نعرف أشياء بحس الظاهر أو الباطن ، وتلك معرفة معينة مخصوصة ، ثم إذا معقولنا نعتبر الغائب بالشاهد ، ويبقى في أذهاننا قضية كلية عامة ، ثم إذا حوطينا بوصف ما عاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المسهود لنا . فلو لا أنا اسهد من أفسداً جوعاً وعطشاً وشبعاً ورياً وحباً وانغصاً ولذة وألماً

وسخطا ورحناً لم نعرف حقيقة ما نخطب به إذا وصف لنا ذلك وأخبرنا به عن غيرنا ، وكذلك لو لم نعلم في الشاهد حياة وقدرة وعلماً وكلاماً لم نفهم ما نخطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك ، وكذلك لو لم نشهد موجوداً لم نعرف وجود الغائب عنا فلا بد فيما نهديناه وغاب عنا من قدر مشترك لفهم الغائب

(٢٨٧) ثم ان الله أخبرنا بما وعدنا في الدار الآخرة من النعيم وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك ، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا لم نفهم ما وعدنا به ، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه ، قال ابن عباس رضى الله عنهما ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء

(٨٨) معنى الاسماء معلوم وهو التأويل والتفسير الذى يعرفه الراسخون فى العلم ، والكيفية هى التأويل المجهول لبنى آدم وغيرهم الذى لا يعلمه إلا الله ، وكذلك ما وعدنا به في الجنة ، تعلم العباد تفسير ما أخبر الله به وأما كيفيته فقد قال تعالى (فلا تعلم نفس ما أُخِي لهم من قرّة أعين) فإذا كان هذا في المخلوقات ، الخالق والمخلوق أعظم ، فإن مباينه الله خلقه وعظمته وكبريائه وفضله أعظم وأكبر مما بين مخلوق ومخلوق

(٢٨٩) فمن نبي الرسول أو الاستواء أو الرضى والغضب ، أو العلم والقدرة أو إسم العليم أو القدير أو إسم الموحود فراراً بزعمه من تسبيه وتركيب وتجسيم فإنه يلزمه فيما أتته الطير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبتته المبيت

(٢٩٠) وأما النزول الذي لا يكون من جنس نزول أجسام العباد فهذا لا يتمتع أن يكون في وقت واحد تخلق كثيرين ، ويكون قدره لبعض الناس أكثر أو أقل ، بل لا يتمتع أن يقرب إلى خلق من عباده دون بعض فيقرب إلى هذا الذي دعاه دون هذا الذي لم يدعه وجميع ما وصفه الرب به نفسه من القرب فليس فيه ما هو عام لجميع المخلوقات كما في المعية ، فإن المعية وصف نفسه فيها عموم وخصوص ، وأما قرب ما يقرب منه فهو خاص لمن يقرب منه كالداعي والعايد ، وكقربه عسية عرفة ودنوه إلى السماء الدنيا لأجل الحاج ، وإن كانت تلك العسية قد تكون وسط النهار في بعض البلاد ، وتكون ليلا في بعض البلاد ، فإن تلك البلاد لم يذن إليها ولا إلى سماءها الدنيا ، وإنما دنى إلى السماء الدنيا التي على الحاج ، وكذلك نزوله بالليل ، وهذا كما أن حسابه لعباده كحسابهم كلهم في ساعة واحدة وكل منهم يخافه كما يحلو العبد بالقمر ليلة البدر فيقرره بدونه ، وذلك المحاسب لا يرى أنه محاسب غيره كذلك في حديث أبي رزين ، وكذلك حديث أبي هريرة في صحيح مسلم ، إذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي إلى آخر الحديث ، فهذا يقوله سبحانه لكل مصل قرأ الفاتحة من لا يحصى عدده إلا الله ، وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا ، كما يحاسبهم كذلك فيقول لكل واحد ما يقول من القول في ساعة واحدة ، وكذلك سمعه لكلامهم يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم وتفرد حاجاتهم يسمع دعاءهم سمع إجابة ، ويسمع كما يقولون سمع علم وإحاطة ، لا يشغله سمع عن سمع ، ولا تغلظه المسائل ، ولا يترحم بالحاج

الملحين ، فإنه سبحانه هو الذى خلق هذا كله ، وهو الذى يوصل الغذاء إلى كل جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له ، وكذلك من الررع وكرسیه وسع السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما ، فإذا كان لا يؤوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل ، فكيف يؤوده العلم بذلك أو سمع كلامهم أو رؤية أفعالهم وإجابة دعائهم سبحانه وتعالى علواً كبيراً (وما قدرُوا الله حق قدره) الآية ، وذكر نصوصاً أخر بهذا المعنى ، فمن كانت هذه عظمته كيف يحصره مخلوق من المخلوقات ، سماء أو غير سماء ، حتى يقال إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا صار العرش فوقه ، ويصير شيء من المخلوقات يحصره ويحيط به سبحانه ، وهو قادر أن ينزل سبحانه وهو على عرشه ، فقوله إنه ينزل مع بقاء عظمته وعلوه على العرش أبلغ فى القدرة والعظمة وهو الذى فيه موافقة الشرع والعقل

(٢٩٠) وفى الحديث المتفق عليه إسمكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنما تدعون سميعاً قريباً أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته ، وذلك لأن الله قريب من قلب الداعى ، فهو أقرب إليه من عنق راحلته ، وقربه من قلب الداعى له معنى متفق عليه عند أهل الإيتاب الدين يقولون إن الله فوق العرش ، ومعنى آخر فيه نزاع ، فالمعنى المتفق عليه عندهم يكون تقريبه قلب الداعى ، كما يقرب إليه قلب الساجد ، فالساجد يقرب إليه قلبه فيدنو قلبه منه ، وإن كان يده على الأرض ، ومتى قرب أحد الاثنين من الآخر صار الآخر إليه قريباً بالضرورة ، وإن قدر أنه لم يصدر من الآخر تحرك بداته ، كما أن من قرب من مكة قريب مكة منه ، وقد وصف الله

انه يقرب إليه من يقربه من الملائكة والبشر فقال (لن يستنكف المسيح)
 الآية ، وأما قرب الرب قرب يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه
 الكلاية ومن يمنع قيام الأمور الاختيارية بداته ، وأما السلف وأئمة
 الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك ، فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا وعشية
 عرفة هو من هذا الباب ، وقال تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب)
 ومن تقرب إلى شبراً تقربت إليه ذراعاً ، الحديث وهذا بزياده تقربه
 للعبد إليه حزاء على تقربه باختياره ، فكلمة تقرب العبد باختياره قدر شبر
 راده الرب قرناً إليه حتى يكون المتقرب ، فكذلك قرب الرب من قلب
 العابد وهو ما يحصل في قلب العبد من معرفة الرب والايان به وله المثل
 الأعلى ، فهذا أيضاً لا نزاع فيه

(٩٢) إذا عرفت تربيته الرب عن صفات النقص فلا يوصف بالسفول
 ولا علوي عليه نوحه من الوجوه ، بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون
 إلا أعلى ، وهو الظاهر ليس فوقه شيء . وانه ليس كمثل شيء فيما يوصف
 به من الأفعال اللازمة والمتعدية ، لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك
 فيجب مع ذلك إثبات ما أثبتته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ، والأدلة
 العقلية توافق ذلك لاتناقضه ، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة
 للكتاب والسنة والسلف من الصحابة والتابعين يقرون أفعاله بالاستواء
 والنزول وغيرها على ما هي عليه

(٢٩٢) فالأصل أن علوه على المخلوقات ووصف لازم له ، كما أن عظيمته

وكبريائه كذلك ، فأما الاستواء فهو فعل يفعله تعالى بمشيئته وقدرته ،
ولهذا قال فيه (م استوى على العرش) ولهذا كان الاستواء من الصفات
السمعية والعلو من الصفات السمعية العقلية

من تفسير سورة الاخلاص

(٩٣) ذكر بصوصاً كثيرة من القرآن في الأمر بالرجوع إلى
القرآن في كل شيء ، ثم قال فهذه النصوص وغيرها تبين أن الله أرسل
الرسول وأنزل الكتب لبيان الحق من الباطل ، وبيان ما يختلف فيه الناس
وان الواجب على الناس اتباع ما أرسل إليهم من ربهم ورد ما يمتازعون فيه
إلى الكتاب والسنة ، وان من لم يبع ذلك كان منافقاً ، وأن من اتبع الهدى
الذي جاء به الرسول فلا يصل ولا يستقى ، ومن أعرض عن ذلك حشر
صلاً شقياً معذناً ، وأن الدين وارقوا دينهم قد برىء الله ورسوله منهم
(٩٤) ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل أو الحس
إلا وفي القرآن بيان معناه ، وإن القرآن جعله الله شفاء لما في الصدور ،
وبياناً للهدى ، فلا يجوز أن يكون خلاف ذلك لكن قد نحى آثار الرسالة
في بعض الأمكنة والأرمة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ، إما أن
لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، حينئذ يصيرون
في جاهلية بسبب عدم نور النبوة . ومن ههنا يقع الشرك وتفریق الدين
شيئاً ، كالفتن التي تحدث بالسيف . فالفتن القولية والفعلية من الجاهلية بسبب
حفاء النور عنهم . وإذا انقطع عن الناس نور النبوة وقعوا في ظلمة البدع

وحدثت البدع والفحور ووقع الشر بينهم

(٢٩٥) يحتاج المسلمون إلى شيئين ، معرفة ما أراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل ، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين في معاني تلك الألفاظ ، وهذا أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة ، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب ليظهر المعاني الموافقة للرسول فتقبل والمخالفة فترد ، فيجعل كلام الله ورسوله ومعانيهما هي الأصل وما سواها يرد إليها

(٢٩٦) التأويل هو بيان العاقبة ووجود العاقبة وقد تبين أن تأويل الخبر هو وجود الخبر به ، وتأويل الأمر هو فعل المأمور به ، فالآية التي مضى تأويلها قبل نزولها من باب الخبر يقع فيها ذكره الله كما ذكر ما ذكره من قول المشركين للرسول وتكذيبهم له ، وهي وإن مضى تأويلها فهي عبرة ومعناها تات في نظيره . وإذا تبين ذلك والمتسابه من الأمر لابد من معرفة تأويله لأنه لابد من فعل المأمور وترك المحذور ، وذلك لا يمكن إلا بعد العلم ، لكن ليس في القرآن ما يقتضي أن في الأمر متساوياً فإن قوله (وأحر متساويات) قد يراد به من الخبر ملأ أحر به في الحنة من اللحم واللبن والحرير ونحو ذلك كأن بين هذا وبين ما في الدنيا تشابه في اللفظ والمعنى ، ومع ذلك حقيقة هذا مخالفة حقيقة هذا ، وتلك الحقيقة لا نعلمها نحن في الدنيا

(٢٩٧) ومن أعظم الاختلاف الاختلاف في المسائل العلمية الخيرية المتعلقة بالإيمان بالله واليوم الآخر ، فلا بد أن يكون الكتاب حاكماً بين

الناس فيما اختلفوا فيه من ذلك ، ويمتنع أن يكون حاكماً إن لم يكن معرفة
معناها ممكناً ، وقد نصب الله عليه دليلاً وإلا فالحاكم الذي لا يتبين ما في
نفسه لا يحكم بشيء

(٢٩٨) أهل البدع الدين ذمهم الله نوعان . أحدهما عالم بالحق يعتمد
حلافه ، والثاني جاهل متبع لغيره ، فالأولون يبتدعون ما يخالف كتاب
الله ويقولون هو من عند الله ، إما أحاديث مفتربات ، وإما تفسير وتأويل
لنصوص باطل ويعضدون ذلك بما يدعون من الرأي والعقل وقصد هم بذلك
الرئاسة والمأكل ، وهؤلاء إذا عورضوا نصوص الكتب الإلهية وقيل
لهم هذه تخالفكم ، حرفوا الكلم عن مواضعه بالتأويلات الفاسدة ، وأما
النوع الثاني فهم الأميون الجهال الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى
وإن هم إلا يظنون

(٢٩٩) فهو تعالى أحد لم يكن من جنس شيء من المخلوقات ، وأنه
صمد كامل الصفات مقصود في كل الحاجات وليس هو من مادة بل هو
صمد لم يلد ولم يولد ، وإذا بى عنه أن يكون مولوداً من مادة الوالد فلأن
يبى عنه أن يكون مولوداً من سائر المواد أولى وأحرى ، فإن المولود
من اظير مادته أكمل من مادة ما خلق من مادة أخرى كما خلق آدم من
الطين ، فالمادة التي حاق منها أولاده أفضل من المادة التي خلق منها هو
ولهذا كان حاقه أعجب . فإذا بره الرب عن المادة العليا فهو عن المادة
السفلى أعظم تنزيهاً ، كما إنه إذا كان منزهاً عن أن يكون أحد كفوفاً له
فلأن يكون منزهاً عن أن يكون أحد أفضل منه من باب أولى وأحرى

وهذا مما يبين أن هذه السورة اشتملت على جميع أنواع التنزيه والتحميد على
النبي والإِثبات ، ولهذا كانت تعدل ثلث القرآن ، فالصمدية تثبت الكمال
المنافي للنقص ، والأُحدية تثبت الانفراد بذلك
(٣٠٠) يعتبر متابعة الرسول في قصده في أموره العادية إذا علمنا أنه
فعلها لقصده القرينة صارت مستحبة وإلا فلا

﴿ ومن رسالة الرد على الفصوص ﴾

(٣٠١) حقيقة الدين والإيمان واليقين أمران
أحدهما كون الله في قلب العبد بالمعرفة والمحبة فهذا فرض على كل
أحد ولا بد لكل مؤمن منه ، فإن أدى واحده فيه فهو مقتصد ، وإن ترك
بعض واجبه فهو ظالم لنفسه ، وإن تركه كله فهو كافر بربه ، والثاني موافقة
ربه فيما يحبه ويكرهه ويرصاه ويسخطه فهذا على الإطلاق إنما هو للسائقين
المقربين الذين تقربوا إلى الله بالوفاء التي يحبها ولم يرضها بعد الصرائض
التي يحبها ويفرضها ويعذب تاركها ، ولهذا كان هؤلاء لما أتوا بمحجوب
الحق من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة المنتظمة للمعارف والأحوال
أحبهم الله ، فعلوا محبوه فأحبهم ، فإن الجزء من حسن العمل مناسب له
مناسبة المعلول لعلته ، ولا يتوهم أن المراد بذلك أن يأتي العبد بعين كل
حركة يحبها الله ، فإن هذا ممتنع وإنما المقصود أن يأتي منها ما يقدر عليه
من الأعمال الباطنة والظاهرة ، والباطنة يمكنه أن يأتي منها بأكثر مما
يأتي به من الظاهرة كما وردت بذلك الفصوص

(٣٠٢) عموم خلقه وربوبيته وعموم إحسانه وحكمته أصلان عظيمان في الكتاب والسنة ، والنصوص الدالة عليهما شيء كثير ، وجميع الكائنات آيات له شاهدة مطهرة لما هو مستحق له من الأسماء الحسنى والصفات العليا وعن مقتضى أسمائه وصفاته وحلقه الكائنات ، وكما علينا أن نشهد ربوبيته وتديره العام المحيط وحكمته ورحمته ، فعائنا أن نشهد إلهيته العامة فإنه الذي في السماء إله وفي الأرض إله ، إله في السماء وإله في الأرض ، ونشهد أن كل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه ، فإنه باطل إلا وجهه الكريم كما نشهد أنها كلها مفتقرة إليه في مبدئها ونشهد أنها مفتقرة إليه في منتهاها ، وإلا كانت باطلة والكائنات ليس لها من نفسها شيء بل هي عدم محض وبقي صرف وما بها من وجود منه وبه سم إله إليه مصيرها ومرجعها ، وهو معبودها وإلهها لا يصلح أن يعبد إلا هو كما لم يخلقها إلا هو لما هو مستحقه في نفسه ومتفرد به من نعوت الإلهية التي لا شريك له فيها ولا سمي له ، وليس كسلبه شيء ، وهو الطاهر الذي ليس فوقه شيء ، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء ، وهو معاً أيها كنا ، واعلم أن معيته مع عباده على أنواع وهم فيها درجات ، وكذلك ربوبيته لهم وعبوديتهم التي هم بها متعبدون له ، وكذلك ألوهيتهم إياه وألوهيته لهم وعبادتهم التي هم بها عابدون ، وكذلك قربه منهم وقربهم منه

(٣٠٣) الحق له معيان أحدهما الموجود الباطن ، والآخر المقصود

النافع كقوله ﷺ الوتر حق

(٣٠٤) والباطل نوعان أيضاً أحدهما . المعدوم وإذا كان معدوماً كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلاً ، لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه يصح لصحته ويبطل بطلانه ، فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلاً كان الاعتقاد والخبر كذلك وهو الكذب

والله أنى ما ليس نافع ولا مفيد ، ومالا منفعة فيه فالأمر به باطل وقصده وعمله باطل ، إذ العمل به والقصد إليه والأمر به باطل

(٣٠٥) فنى عن نفسه تعالى في سورة الإخلاص ، الأصول والفروع والنظراء وهي جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن بل والنبات وغير ذلك ، فإنه ما من شيء من المخلوقات إلا ولا بد أن يكون له شيء يناسبه ، إما أصل وإما فرع وإما نظير أو إثبات من ذلك أو التلاية

ومن رسالته العقود وقتال الكفار ،

(٣٠٦) وأصل هذا أن كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الأحوال وأباحه في حال أخرى ، فإن الحرام لا يكون صحيحاً باقداً كالحلال ولا يترتب عليه الحكم كما يترتب على الحلال ويحصل به المقصود كما يحصل بالحلال ، وهذا معنى قولهم النهي يقتضى الفساد

(٣٠٧) لما ذكر النصوص من الكتاب والسنة في قتال الكفار قال فهذا الأصل الذى ذكرناه ، وهو أن القتال لأجل الحرب لا لأجل الكفر هو الذى دل عليه الكتاب والسنة وهو مقتضى الاعتبار ، فإنه

لو كان الكمر هو الموجب للقتل ، بل هو المبيح له لم يحرم قتل النساء ،
 كما لو وجب أو أبيع قتل المرأة بزنا أو قود أو ردة فلا يجوز مع قيام
 الموجب للقتل أو المبيح له أن يحرم ذلك لما فيه من تفويت المال ، بل
 تفويت النفس الحرة أعظم وهي تقتل لهذه الأمور ، والأمة المملوكة
 تقتل للقصاص والردة

ومن كتاب النبوات

(٣٠٨) والآيات الخارقة جنسان ، جنس في نوع العلم وجنس في نوع
 القدرة ، فما اختص به النبي ﷺ من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن
 وما اختص به من المقدورات خارج عن قدرة الإنس والجن ، وقدرة الجن
 في هذا الباب كقدرة الإنس ، لأن الجن هم من حملة من دعاهم الأنبياء
 إلى الإيمان وأرسلت إليهم الرسل ، ومعلوم أنه إذا دعا الجن إلى الإيمان
 فلا بد أن يأتي بآية خارقة عن مقدورهم

(٣٠٩) والتحقيق أن من كان مؤمناً بالأنبياء لم يستدل على الصلاح
 بمجرد الخوارق التي قد تكون للكفار والصفاق ، وإنما يستدل بمتابعة
 الرجل للنبي ، فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالصروق التي بينها الله ورسوله
 (٣١٠) وأما من لم يكن مقراً بالأنبياء فهذا لا يعرف الولي من غيره
 إذ الولي لا يكون ولياً إلا إذا آمن بالرسول ، لكن قد تدل الخوارق على
 أن هؤلاء على الحق دون هؤلاء لكونهم من أتباع الأنبياء ، كما قد يتنازع
 المسلمون والكفار فيؤيد الله المؤمنين بخوارق تدل على صحة دينهم كما

كانت النار على أبي مسلم برداً وسلاماً ونحوه

(٣١١) وحقيقة الامر ان ما يدل على النبوة هو آية على النبوة وبرهان عليها

فلا بد أن يكون مختصاً بها لا يكون مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم ، فإن الدليل هو مستلزم لدلوله لا يجب أن يكون أعم وجوداً منه ، بل إما أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص ، أو يكون أخص منه

(٣١٢) ويجب أن لا يعارضها من ليس بنبي ، فكل ما عارضها صادراً

من ليس من جنس الأنبياء ، فليس من آياتهم

(٣١٣) والرسول يبين الحق الذي جاء به من الخبر والأمر ، فيبين

البراهين على صدق الخبر وعلى صحة الأمر ونفعه ، قال الامام أحمد

الاصول أربعة دال ودليل ومبين ومستدل ، فالدال هو الله والدليل هو

التقرآن والمبين ارسول والمستدل أولو العلم الدين أجمع المسلمون على

هدايتهم ودرأيتهم

(٣١٤) من الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم أن النبي صادق فيما يخبر

به عن الكتب لا يكذب قط ، ومن حالتيهم من السحرة والكهان لا بد

أن يكذبوا ، ومنها أن الأنبياء لا يأمرون إلا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة

الله وحده ، ولا يفعلون إلا البر والتقوى ومخالفتهم لضد ذلك ، ومنها أن

السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة

لعاداتهم ، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتبعهم ومنها أن غير

النبوة ينال بالتعلم والسعي ، والنبوة فضل الله لمن حذره من خلقه ومنها

أن ما يأتي به غير الأنبياء من الخوارق لا يخرج عن كونه مقدوراً للإنس والجن، وما يأتي به الرسل بخلاف ذلك، بل قد تكون لا يقدر عليها مخلوق، لا الملائكة ولا غيرهم ومنها أن كل نبي لا بد أن يتقدمه أنبياء لا يخبر ولا يأمر إلا بجنس ما أخبر به الرسل وأمرت، فله نظراء يعتبر بهم، وكذلك السحرة والكهان ونحوهم لهم نظراء يعتبرون بهم ومنها أن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيأمر بالتوحيد والإخلاص والصدق، وينهى عن الشرك والكذب والظلم، فالعقول والفطر توافقه كما توافقه الأنبياء قبله فيصدقها صريح العقول وصحيح المقول الخارج عما جاء به، والله أعلم

(٣١٥) أصول الدين الذي لعن الله به محمد ﷺ قد بينها الله في القرآن أحسن بيان، وبين دلائل الروية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبين دلائل سوة أنبيائه، وبين المعاد، بين إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبين وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية، فكان في بيان الله أصول الدين الحق، وهو دين الله. وهي أصول ثابته صحيحة معلومة تتضمن بيان العلم النافع والعمل الصالح، الهدى ودين الحق، وأهل البدع ليس فيما ابتدعوه لا هدى ولا دين حق، وكل ما خالفوا فيه الشرع فقد خالفوا فيه العقل، فإن الذي لعن الله به محمد ﷺ وغيره من الأنبياء هو حق وصدق وتدل عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع والعقل، والدين خالفوا الرسل ليس معهم سمع ولا عقل كما أخبر الله عنهم (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) (فايها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب

التي في الصدور) فالشرع هو الحق والعدل والقسط والصدق ، وما يعد الحق إلا الضلال

(٣١٦) وقد دل القرآن على انه لا يؤيد الكذاب ، بل لا بد أن يظهر

كذبه وينتقم منه

(٣١٧) والاستدلال بالحكمة أن يعرف أولا حكمته ثم يعرف ان من

حكمته انه لا يسوى بين الصادق بما يظهر به صدقه وبأن ينصره ويعزه ،

ويجعل له العاقبة ويجعل له لسان صدق في العالمين ، والكاذب عليه بين

كذبه ويحذله ويدله ويجعل عاقبته عاقبة سوء ويجعل له لسان الذم واللعنة

في العالمين كما قد وقع هذا ، وهذا هو الواقع

﴿ ومن رسالة الفرقان بين الحق والباطل ﴾

(٣١٨) ثم الفرقان ما عت اذ به رسوله ﷺ في قوله (ورحمتي

وسعت كل شيء) إلى آخرها . ففرق بين المعروف والمنكر ، أمر بهذا

ونهى عن هذا ، وبين الطيب والخبيث ، أحل هد وحرم هد ومن الفرقان

انه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصالحين أهل الحسنات وبين

أهل البطل الكفار والضالين المفسدين أهل السيئات ، ثم ذكر الآيات

في ذلك ، فهو سبحانه بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول

والمعصية لله والرسول . كما بين الفرق بين ما أمر به وما نهى عنه وأعظم

من ذلك انه بين الفرق بين الخائق والمخلوق . و المخلوق لا يجوز أن

يسوى بين الخائق والمخلوق في شيء فيجعل الخريق ندا للخائق قال تعالى

(ومن الناس من يتحد من دون الله أنداداً) الآية ، هل تعلم له سمياً ، ولم يكن له كفواً أحد ليس كمثله شيء . وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه ، فهو سبحانه الخالق العليم الحق الحي الذي لا يموت ، ومن سواه لا يخلق شيئاً ، وذكر الآيات في هذا المعنى الجليل

(٣١٩) فمن عدل بالله شيئاً من خصائصه فهو مشرك بخلاف من لا يعدل به ولكنه يدنب مع اعترافه بأن الله ربه وحده وخضوعه له خوفاً من عقوبة الدب ، فهذا يهرق يده وبين من لا يعترف بتحريم ذلك وهو سبحانه كما يفرق بين الأمور المختلفة فانه يجمع ويسوى بين الأمور المتماثلة فيحكم في الشيء خلقاً وأمرأً بحكم مثله ، لا يفرق بين متماثلين ولا يسوى بين شيئين غير متماثلين بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما

(٣٢٠) وقد بين تعالى أن السنة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع والسنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل بالذات ما فعل نظيره الأول ولهذا أمر تعالى بالاعتبار ، والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله ، فيعلم أن حكمه حكم مثله وقال لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جورى مثل حرائمهم ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار وايرعب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأبداء

(٣٢١) ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولهذا قال الفقهاء بالإسماء بآلة أنواع نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والركاة

ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر. ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله (وعاشروهن بمعروف) وكان من أعظم ما أعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا دوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجدته، فإنه ثبت عندكم بالبراهين القطعية والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وإن القرآن يهدي للتي هي أقوم

(٣٢٢) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ولا يتقدم بين يديه . بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله وعمله تبعاً لأمره ، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين ، فهذا لم يكن فيهم من يعارض النصوص بمعقوله ولا يؤسس دينا غير ما جاء به الرسول . وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه انظر فيما قاله الله والرسول . ثم يتعمد به يتكلم ويحيط به . ويتفكر به يستدل ، فهذا أصل أهل السنة . وهذا هو الفرق بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة فإنهم يخالفون هذا الأصل كل الخالصة (٣٢٣) فلما طال الزمان حتى على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ، ودق على كثير من الناس ما كان حائياً لهم . ففكر من السأحرين مخالفه الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السنف . وإن كانوا مع هذا محتسبين معدورين يعمر الله لهم خطاياهم ويشيهم على جهادهم . وقد يكون لهم من الحساب ما يكون للعامل منهم أحر خمس رحمة يعملون في ذلك ثم

لأنهم يجلدون من يعينهم على ذلك ، وهوؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك ، لكن تضعيف الأجر في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة ، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة فان الذي سبق إليه الصحابة من الايمان والجهاد ومعاداة أهل الأرض في موالاته الرسول وطاعته فيما يخبر به ويوجهه قبل أن تنتشر دعوته ، وتظهر كلمته ، وتكثر أعوانه وأنصاره ، وتنتشر دلائل ببوته ، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين ، وانفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقي يحصل مثله لأحد

(٣٢٤) جمهور مسائل الفقه التي يحتاج الناس إليها ويفتون بها ثابتة بالنص أو الإجماع ، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه ، وهذا موجود في سائر العلوم

(٣٢٥) العلم ما جاء به الدليل والنافع منه ما جاء به الرسول ، وقد يكون علم من غير الرسول ، لكن في أمور دنيوية مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة ، وأما الأمور الإلهية فهذه العلم فيها ما أحد عن الرسول ، فالرسول أعلم الخلق بها وأرعبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها وتعريفها ، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والارادة ، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ، وغير الرسول لا يقاربه في شيء من ذلك ، وبيان الرسول على وجهين ، تارة يبين الأدلة العقائية الدالة عليها والقرآن مملوء من ذلك وتارة يخبر بها خبراً محرداً

(٣٢٦) « ومثل كلمة طيبة كسحره طيبة » والكلمة الطيبة هي عقيدة

حازمة وقضية جامعة، فأصل أصول الايمان ثابت في قلب المؤمن كنيات
أصل السحرة الطيبة وفرعها في السماء (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل
الصالح يرفعه) فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة والايمان في قلبه ثابت مستقر
وهو في نفسه ثابت على الايمان لا يتحول عنه

(٣٢٧) والله تعالى قد ذكر قوله (وما قدروا الله حق قدره) في ثلاثة
مواضع من كتابه ليثبت عظمته في نفسه وما يستحقه من الصفات؛ وليثبت
وحدانيته وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، وليثبت ما أنزله على رسوله، فعلى
المؤمن أن يقدره حق قدره كما يتقيه حق تقائه ويجاهد في الله حق جهاده
(٣٢٨) ومن أصر على فعل البدع وتحسينها فإنه ينبغي أن يعزرتعزيراً
يردعه وأمثاله عن مثل ذلك، ومن سب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ
فإنه يعرف فإن لم ينته عوقب، ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم
ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم أو أدخل في الدين ما ليس منه

﴿ومن رسالة لا يرده والأمر﴾

(٣٢٩) والناس في الشرع والقدر على أربعة أبراع، فمتر الخلق من
يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره. يستند إليه في الدنوب والمعائب
ولا يطمئن إليه في المصائب

(٣٣٠) وبإراء هؤلاء خير الخلق الذين يستغفرون من المعائب
ويصبرون على المصائب والمالبس لا يضرب في القدر لافي المعائب ولا
في المصائب التي هي أفعال العباد، بل يضيغون ذلك إلى العبد . ورد

أساءوا استغفروا ، وهذا حسن ، لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى بها عليهم ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه لو قضى شيء لكان لا سيما وقد تكون المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها ، قال تعالى (أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مَصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلِهَا) الآية ورابعهم من يحتج بالقدر لكل أحد ، وهذا مذهب غلاة الجبرية ، وقد بين فسادة شرعاً وعقلاً

﴿ ومن رساله الواسطية ﴾

(٣٣١) اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ، الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، ومن الايمان بالله الايمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ويلحدون في أسماء الله وآياته ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، وقد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والاثبات فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما حاء به المرسلون ، فانه الصراط المستقيم ، وقد دخل في هذا الأصل الكبير جميع ما في الكتاب والسنة من تفاصيل أسمائه وصفاته وأفعاله وما يزه عنه ، وذكر طائفة منها ودخل في ذلك الايمان باستوائه على عرشه ونزوله إلى السماء الدنيا ورؤية المؤمنين له كما تواترت بذلك النصوص . وأنه قريب محيى ، وما ذكر في الكتاب

والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته ، ومن الايمان به وبكتبه ورسوله ، الايمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، وان الله تكلم به حقيقة ، ومن الايمان باليوم الآخر الايمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت من أحوال البرزخ والقيامة والجنة والنار وتفاصيل ذلك (٣٣٢) والايمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين الدرجة

الأولى الايمان بأن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أرلا وأبداء ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأوراق والآمال ثم كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق

(٣٣٣) والدرجة الثانية متبئة الله النافذة وقدرته الشاملة ، وهو الايمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، والعداد هم الفاعلون لطاعتهم ومعاصيهم والله خالقهم وحالق قدرتهم وإرادتهم ولم يجبرهم على ما لا يريدون

(٣٣٤) ومن أصول الفرقة الناجية أن الدين والايمان قول وعمل ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح . يريد بالطاعة وينقص بالمعصية وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر . ويقولون انه مؤمن ناقص الايمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ولا سلب مطلق الاسم . ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة من فضائلهم ومذنبهم ومراتهم ، ومحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم وأزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين

ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغيضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة
النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شحر بين
الصحابة وإن لهم من الفضائل والسوابق ما يوجب مغفرة ما صدر منهم
إن صدر

(٣٣٥) ويصدقون بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من
حوارق العاداب، ويتبعون آثار النبي ﷺ ظاهراً وباطناً ويدعون إلى كل
خلق حميل وينهون عن كل خلق رذيل، وهم في ذلك كله متبعون للكتاب
والسنة، فنسأل الله أن يجعلنا منهم وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا،
ويهب لنا من لده رحمة إله هو الوهاب

ومن الرسالة الحموية

(٣٣٦) لما ذكر نصوص الصفات قال وجماع الأمر في ذلك ان
الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، قسمان يقولون
تجرى على ظاهرها، وهم السلف الصالح الذين يقولون إنها تثبت على وجه
يليق بعظمة الله وكبريائه، والمتشبهه الذين يسبهون صفاته بصفات المخلوقين
وأما القسمان اللذان يفيان ظاهرها فهم الحموية ومن تفرع عنهم، فقسم
مهم يؤولها بمعاني أحر، وقسم مهم يقولون الله أعلم بما أراد منها، وأما
القسمان الواقفان فقسم يقولون يجوز أن يكون المراد بظاهرها اللائق
بالله ويجوز أن لا يكون المراد صفه لله، وهذه طريقة كثير من الفقهاء
وغيرهم وقسم يمسكون عن هذا كله ولا يريدون على تلاوة القرآن

وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات ، فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عنها ، والصواب في آيات الصفات وأحاديثها القطع بالطريقة السلفية والله أعلم

﴿ ومن رسالة الاكليل وفتواه في تعدر أكل الحلال ﴾

﴿ والاحتجاج بالقدر وسنة الجمعة ﴾

(٣٣٧) قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته - إلى - صراط مستقيم) جعل الله القلوب ثلاثة أقسام قاسية وذات مرض ومؤمنة محبة ، وذلك أنها إما أن تكون ياسة حامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً أو لا تكون ياسة حامدة ، فالأول هو القاسي وهو الجامد الياس بمنزلة الحجر لا يطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرسم فيه العلم . لأن ذلك يسدعي محلاً ليناً قابلاً ، والثاني لا يخلو إما أن يكون تائناً فيه لا يرول عنه اتوته مع لينه أو يكون لينه مع ضعف وانحلال ، والثاني هو الذي فيه مرض والأول هو التوى اللين

(٣٨) ليس كلما اعتقد فتيه معين انه حرام كان حراماً ، إنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتب والسنة أو الإجماع أو قياس مرجح لذلك . وما تنازع فيه الناس لم يكن لأحد أن يحمل الناس على أحد هذه الأقوال

(٣٩) إذا عامل المسلم معاملة يعتقد هو جوارها وقبص المال حار لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتقد حوار تلك المعاملة

(٣٤٠) الحرام نوعان . حرام لو صفه كالميتة والدم ولحم الخنزير ، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة فقير طعمه أو ريحه أو لونه حرمه وإن لم يغيره ففيه نزاع ، والثاني الحرام لكسبه ، كالأخذ غصباً أو بعقد فاسد، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يجرمه ، بل إن أمكن قسمه قسم ويأخذ كل قدر حقه

(٤١) المال إذا تعدر معرفة مالكة صرف في مصالح المسلمين عند

جماهير العلماء

(٤٢) المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه ، فإن الله قال (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) إذا ثبتت هذه الأصول فيقال ما في الوجود من الأموال المغصوبة والمقبوضة يعقود لا تباح بالقبض إن عرفه المسلم اجتنبه ، فمن علمت أنه سرق مالا أو خافه في أماته أو عصبه فأحده من المغصوب فهذا غير حق لم يجز لي أن آخذه منه ، لا لطريق الهبة ولا بطريق المعاوضة ولا وفاء عن أجره وعن مبيع ولا وفاء عن قرض ، فإن هذا عين مال ذلك المظلوم ، وأما إن كان المال قضيه بتأويل سائغ في مذهب بعض الأئمة جار لي أن استوفيه من عن المبيع والأحررة والقرض وغير ذلك من الديون ، فالمجهول كالمعدوم ، والأصل فيما بيد المسلم أن يكون له ملكا إن ادعى أنه ملكه ، أو يكون ولياً عليه ، كناظر الوقف وولي اليتيم وولي بيت المال أو يكون وكيلاً فيه ، وما تصرف فيه المسلم أو الدمي لطريق الملك أو الولاية حار بصرفه ، فإذا لم أعلم حال ذلك المال الذي بيده نيت الأمر على الأصل والتبعة إن كان فيه تبعة عليه

(٤٣) والقاعدة الكلية في شرعنا أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعي ، وإن كان محرماً كالعدوان في الدعاء فإنه محرم ومعصية وإن كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه وإن كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه فهذا هدا

(٤٤) وباب تفضيل بعض الأعمال على بعض إن لم يعرف فيه التفضيل وإن ذلك يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيه اضطراب كثير ، والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه ، ويوسع ما وسعه الله ورسوله ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله ، ويراعى في ذلك ما يحبه الله ويرضاه من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية ويعلم أن خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وإن الله نعمته رحمة للعالمين لسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور وأن يكون مع اللسان ما يحفظ به هذا الاحمال . وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا جملاً ويدعه عند التفصيل إما جهلاً وإما ظمناً وإما طناً وإما اتباعاً للهوى . فسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم

﴿ ومن تفسير المعوذتين ورسالته في القياس ﴾

(٢٥) الذي يوسوس في صدور الناس نفسه وشياطين الجن وشياطين الإيس والوسواس الخناس يتناول وسوسة الجنة وسوسة الآس وإلا أي معنى للاستعاذة من وسوسة الجن فقط ، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الآس هي مما تصره ، وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن

(٤٦) والشيطان تارة يحدث وسواس الشر وتارة ينسى الخير ، وكان

ذلك مما يشغله به من حديث النفس

(٤٧) والنسيان للحق من الشيطان ، والخطأ من الشيطان

(٤٨) القياس نوعان . صحيح وفاسد ، فالصحيح أن تكون العلة التي

علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع

يمنع حكمها ، ومثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه قط ، وكذلك القياس

بإلغاء الفارق ، وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع ،

ومثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه ، وحيث جاءت الشريعة باختصاص

بعض الأنواع بحكم يفارق به أظاثره ، فلا بد أن يختص ذلك النوع

بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذي

اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر ، وليس من شرط القياس

الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد ، فمن رأى من الشريعة شيئاً مخالفاً

للقياس ، فأنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ، ليس مخالفاً للقياس

الصحيح الثابت في نفس الأمر ، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس

علمنا قطعاً أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصورة

التي يظن أنها متلها بوصف أوجب تخصيص التاراع لها بذلك الحكم

فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً لكن فيها ما يخالف القياس

العاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده ثم ذكر على هذا الأصل

أمثلة كثيرة

(٤٩ :) العمل الذي يقصد به المال تلافه أنواع

أحدها . أن يكون العمل مقصوداً معلوماً مقدوراً على تسليمه .
فهذه الاجارة اللازمة ، والثاني أن يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول أو
غرر، فهذه الجعالة وهي عقد حائز لا لازم ، والثالث مالا يقصد به العمل
بل المقصود المال وهو المضاربة ، وهذه من جنس المشاركات ، هذا بنفع
بدنه وهذا بنفع ماله وما قسم الله من الربح بينهما على الإشاعة ، فهذا كمال
العدل فيها ، ولو شرط لأحدهما شيء خاص خرجت من العدل إلى الظلم
(٣٥٠) وما بهي عنه النبي ﷺ من المعاملات كبيع الغرر والسمرة قبل
بدو صلاحها وبيع السنين وحبل الحبلية وبيع المرانة والمحاقلة ونحو ذلك فهي
داخلة إما في الربا أو الميسر

(٥١) وأما المضاربة والمساواة والمرارعة فليس فيها شيء من الميسر
بل هي من أقوم العدل

(٥٢) الحكم إذا ثبت لعدة رال روالها

(٥٣) إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرححها

(٥٤) القبض في الأعيان والمنافع كالقبض في الدين تارة يكون موحب
العقد قبضه عقبه بحسب الامكان وتارة يكون موجب العقد تأخير التسليم
لمصلحة من المصالح

(٥٥) وقد ذكر الله في آخر البقرة أحكام الأموال وهي ثلاثة أصناف

عدل وفضل وظلم ، فالعدل البيع . والظلم الربا ، والفضل الصدقة ، فمدح
المصدقين وذكروا بهم ، ودم المرابين ويشتن عنهم وأباح البيع والتداين
في أحل مسمى

(٣٥٧) ومن الأصول الكلية ان المعذور عنه في الشرع ساقط الوجوب وأن المضطر إليه بلامعصية غير محذور ، فلم يوجب الله ما يعجز عنه العبد ولم يحرم ما يضطر إليه العبد

(٥٨) ومن أدى عن غيره ديناً واجباً بنية الرجوع رجع لاسيما إذا كان له فيه حق

(٥٩) من غير مال غيره بحيث يفوته مقصوده ، فله أن يضمه إياه بمثله

(٣٦٠) وجميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان

(٦١) معرفة الحكم والمعاني التي تضمنتها الشريعة من أنصرف العلوم منه الحلّي الذي يعرفه أكثر الناس ، ومنه الدقيق الذي لا يعرفه إلا خواصهم

(٦٢) التطوعات لا تدرم بالشروع فيها إلا الحج والعمرة

(٦٣) والاصل الذي دل عليه الكتاب والسنة ان من فعل محظوراً باسياً لم يكن قد فعل منهياً عنه ، فلا يبطل بذلك شيء من العبادات ، ومن ترك ما موراً فعليه إعادة ما أمكن إعادته

(٣٦٤) إذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه ، فظاهر مذهب أحمد أن المتصرف إذا كان معدوراً لعدم تمكنه من الاستئذان وحاحته إلى التصرف وقف على الاجازة بلا نزاع ، وإن أمكنه الاستئذان أولم يكن له

به حاجة إلى التصرف ففيه نزاع : المشهور عدم النفوذ ، والشيخ يميل إلى الصحة ويقف على الاجازة

﴿ ومن رساله فتواه في السماع والغناء ﴾

(٣٦٥) الدوق والحال والوجد محكوم عليه من جهة الشرع ، ما وافق الشرع منها قبل ، وما خالفه رد

(٦٦) إذا وقع النزاع في حكم فعل من الأفعال أو حال أو ذوق هل هو صحيح أو فاسد أو حق أو باطل وحب الرجوع فيه إلى الحجة المقبولة عند الله من كتاب الله وسنة رسوله ، فهذا هو الأساس ، ومن لم ين على هذا الأصل فعلمه وسلوكه ليس على شيء

(٦٧) إذا أشكل على الساطر أو السالك حكم شيء ، هل هو الإباحة أو التحريم . فليتنظر إلى مفسدته وعمرته وعاقبته ، فإن كان مشتملاً على مفسدة ظاهرة راجحة ، فإنه يستحيل على الله رفع الأمر به أو بإحتماله ، بل يقطع أن الشرع يحرمه لا سيما إذا كان طريقاً مفصلاً إلى ما يفتنه الله ورسوله

(٦٨) وفصل الخطاب في هذا الباب ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك . والغناء اسم يطلق على أشياء منها غناء الححيح ، فإنهم يستدون أشعاراً يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وغير ذلك . فسماع تلك الأشعار مباح . وفي معنى هذا الغزاة فإنهم يستدون أشعاراً يحرضون على الغزو به وساد الله رزين . وقد قال عيسى عليه السلام رويداً وفقاً لقولهم .

(٣٦٩) وتكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو ، هل هو حرام أو مكروه أو مباح ، وذكر أصحاب أحمد لهم ثلاثة أقوال

ومن كتاب الاختيارات

(٧٠) الطهارة تكون من الاعيان النجسة كقوله (وثيابك فطهر) وتارة تكون من الأفعال الخبيثة (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) وتارة من الأحداث المانعة كقوله (وإن كنتم جنبا فاطهروا)

(٧١) وتنجور طهارة الحدث والحبث بكل ما يسمى ماء، وتزال النجاسة كل ما يريلها ويذهب أثرها من ماء أو غيره ، الأصل أن الماء طهور حتى يتغير أحد أوصافه بالنجاسة

(٧٢) يجب بدل المنافع المحضة للمحتاج ، كسكنى داره والارتفاع بإزائه بلا أجرة لذلك

(٧٣) جميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن فهو غلط
(٧٤) والناس إذا اعتادوا القيام ، وإن لم يقيم لأحدهم ، أفضى إلى مفسدة ، فالقيام دفعا لها خير من تركه ، وينبغي للإنسان أن يسعى في سنة رسول الله ﷺ وأصحابه وعادتهم واتباع هديهم، وإذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض ، فقيامهم لكتاب الله أولى

(٧٥) الاستدامة أقوى من الانتداء

(٧٦) قد يعرض للعمل المفضول ما يجعله أفضل من غيره

(٣٧٧) الداء سبب جلب المافع ودفع المضار مع انه عبادة يثاب عليها الداعي ، وإذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة وانشرحت بها وتنعمت بها وبادرت إليها طواعية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويكرها عليها

(٧٨) والحن ليسوا كالاس في الحد والحقيقة، فلا يكون ماأمروا به مساوياً لما على الاس في الحد والحقيقة ، لكنهم يتشاركونهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحریم فلا نزاع بين العلماء

(٧٩) ويحب تقديم ما قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه ، فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله

(٨٠) ما أطلقه الشارع يعمل بمقتضى مسماه ووجوده ولم يحز تقديره وتحديد مدته، فلهذا كان الماء فسمين طهوراً أو نجساً ولا حد لأقل الخيض وأكبره ما لم تصر مستحصة . ولا لأقل سهو وأكبره . ولا لأقل السر ولا حد للدرهم والديار ، قل عتبه أو كبر في الزكاة والسرقه وغيرها . ولا تأجيل في الدية إلا إن رأى الامام ذلك . والخلع فسخ مطلقاً والكردة في كل أيمان المسلمين . وفروع هذه القاعدة كبيرة

(٨١) ما لا يسن له الجماعة والاحتماع إذا فعل أحياناً لعرض فلا بأس

ما لم يتعد عادة

(٨٢) وأعمال القنوب من التبرك والخوف والرحاء والنصر ونحوها

واجبة بالاتفاق

(٣٨٣) وينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورحاؤه واحداً ، فأيهما غلب هلك صاحبه

« ٨٤ » ولا يشهد بالجنة إلا من شهد له الرسول ﷺ أو اتفقت الامة على الثناء عليه

« ٨٥ » وتواطؤ الرؤيا كتواطؤ الشهادات

« ٨٦ » الصحيح أن الميت ينتفع بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصيام والقراءة ، كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعق ونحوهما باتفاق الأئمة ، وكما لو دعا له واستغفر له ، والصدقة عن الميت أفضل من عمل حتمه وجمع الناس

« ٨٧ » ومذهب أهل السنة أن العذاب أو العيم لروح الميت وبدنه وان الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معدبة ، وأيضاً تتصل بالبدن أحياناً فيحصل له معها العيم أو العذاب ، ولأهل السنة قول آخر إن ذلك على البدن وحده

« ٨٨ » ولا يحل الاحتيال لإسقاط الركاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى

« ٨٩ » وإعطاء السؤال فرض كفاية إن صدقوا ، ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو بهما أتى وإن قصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال وإن كان لا يأثم

« ٣٩٠ » الصحيح من العبادة ما أبرأ الدمة ، لا ما ليس فيه ثواب ،

فقد يعمل العمل الصالح ثم يفسده أو يفسد لمبطل ويثاب مع ذلك على ما فعله منه ونواه

(٣٩١) والغنى الشاكر والفقر الصابر أفضلهما أتقاهما لله تعالى، فإن استويا في التقوى استويا في الفضل

(٩٢) الكلام الحرام يجب الصمت عنه ، وفضول الكلام ينبغي الصمت عنه

(٩٣) يلزم الإنسان طاعة والديه وإن كانا فاسقين في غير معصية
(٩٤) ولا يشرع تقييل المقام ومسحه إجماعاً ، فسائر المقامات أولى
« ٩٥ » وكل ما عده الناس بيعاً أو هبة من معاقب أو متراخ من قول أو فعل انعقد به البيع والهبة

« ٩٦ » ويحرم بيع ما قصد به الحرام إن علم ذلك أو طنه أو تضمن ترك واجب

« ٩٧ » الشهادة على العقود المحرمة على وجه لإجارة عنها حرام ، وأما الشهادة في العقود المختلف فيها التي يسوع فيها الخلاف فمحذور لمن اعتقد حلها

« ٩٨ » العين والمنفعة التي لا قيمة لها في العادة لا يصح أن يرد عنها عقد بيع أو إجارة اتفاقاً

« ٩٩ » والمضاربة منها على النقص والارادة أو على فعل ضرر وهو غير محتج بإيه . ثم قصد الإضرار ولو كان من غير قصد الإضرار من غير استحقاق فهو مضار . وأما إذا فعل الضرر مستحقاً للضرورة لا لتفادح

به لا لقصد الإضرار فليس بمضار

«٤٠٠» لا تتق شبهة بترك واجب

«٤٠١» تستحق أجرة المثل في سائر العقود الفاسدة وتخلص

الأموال من الهلاك

«٤٠٢» من تصرف بلا إذن ولا ملك ثم تبين انه كان مالكا أو

وكيلا صح تصرفه

«٤٠٣» من تصرف لغيره بولاية أو وكالة ففانت المصلحة مع اجتهاده

وعدم تفريطه فلا ضمان عليه

«٤٠٤» إقرار الأمانة على ما ائتمنوا عليه صحيح ثابت

«٤٠٥» يصح تعليق العقود كلها كما يصح تعليق الفسوخ

«٤٠٦» الربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه بين

العامل وصاحب المال على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة ، وهو

أصح الأقوال

«٤٠٧» يجوز التصرف فيما في يده بالوقف وعيره حتى تقوم حجة

شرعية انه ليس ملكا له لكن لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك

«٤٠٨» هل تهويت المعلوم الذي انعقد بسبب وجوده كإعدام

الموجود ، يفهم من كلامه استواء الأمرين

«٤٠٩» ويتبع العرف في الكف السلطانية وغيرها ما لم يكن

شرط فيتابع

«٤١٠» إذا شرط المؤجر على المستأجر شروطاً له فيها غرض

صحيح صحت ولزمت

(٤١١) إلحاق الريادات والشروط المقصودة في العقود اللازمة بعد

لرومها لا تلحق في مذهب أحمد ، ومن التزمها على وجه لا تلزمه خوفاً من ظلم الآخر له لم تلزم

(٤١٢) أجور المثل ليست شيئاً محدوداً ، وإنما هي ما تساوى الشيء

في نفوس أهل الرغبة في وقت التقويم

(٤١٣) كتمان العيوب تغرير والغار صامن ، فإن ترك الواجب

كفعل المحرم

(٤١٤) يجوز اللعب بما قد يكون فيه مصلحة بلا مصرة وكل ما أفصى

إلى المحرم كثيراً حرمة الشارع إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، كأن

يكون سبباً للشر والفساد وما ألهى وشغل عما أمر الله به فهو منهي عنه

وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة . وأما سائر ما يتلهى به البطالون من

أنواع اللهو وضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام

ويرخص للصغار ما لا يرحص للكبار

(٤١٥) ما أخذ من الأموال والنفوس أو أُلِفَ منها في حال الحاهلية

أقر قراره ولم يضمن

(٤١٦) المال المشترك المحتط ريادة ونقصه بين الشركاء على قدر

أمالهم ، وإذا تعدد معرفة قدر مال كل منها أو مهبه والأصل التساواة

(٤١٧) أسباب الصمان الإلتلاف لغير حق والتلف بيد التأمين تعدد

أو تفريط ، واليد المتعدية فيضمن الشيء بمثله إذا أمكن ، ولو غير مكيل
أو موزون وإلا فبقيته

«٤١٨» وقدर المتلاف إذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد ، كما يفعل
في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار منته

« ١٩ » ومن لم يقم بوظيفته غيَّره من له الولاية لمن يقوم بها إلى أن
يتوب الأول ويلتزم بالواجب ، ويجب أن يولى في الوظائف وأئمة المساجد
الأحق بها شرعاً ، وأن يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب ، وليس للناس
أن يولوا عليهم الفاسق وإن نفذ حكمه وصحت الصلاة خلفه

«٤٢٠» ويجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وإن اختلف
ذلك باختلاف الرمان ، ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحباً
«٤٢١» ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف
وأرباب الوظائف حسب الإمكان أولى بل قد يجب

« ٢٢ » التحقيق ان لفظ الواقف والموصى والناذر والحالف وكل عاقد
يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو
لغة السارع أو لا ، والعادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على
شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة

«٤٢٣» وإن نزل تنزيلاً شرعياً لم يجز صرفه بلا موجب شرعى وكل
متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فإنما هو لمصلحة شرعية ، حتى لو
صرح الواقف بفعل ما يشاء أو يراه مطلقاً فهو شرط باطل لمخالفته الشرع
«٤٢٤» ويد الواقف دأبة على المتصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها

«٤٢٥» وعلى الناظر فعل المصلحة، ومع الاشتباه إن كان عالمًا عادلاً
ساغ له الاجتهاد ، ومن قسم شيئًا يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع
ما هو أرضى لله ولرسوله ، سواء استفاد القسمة بولاية أو عقد

« ٢٦) ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته من المثل ، ومن
جعله كالولد فقد أخطأ

«٤٢٧» وإذا انتهت الشروط في الطبقة الأولى أو بعضها لم تحرم الثانية
مع وجود الشروط فيهم إجماعاً

« ٢٨ » وإذا جهل شرط الواقف صرف إلى المستحقين بالتسوية

« ٢٩ » يجوز إبدال الوقف بخير منه للمصلحة

« ٣٠ » إذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له

« ٣١ » إذا اختلف النقد أعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة

المشروط الملغى

«٤٣٢» عمدة التصرف على عبية الضن بخلاف الأحكام . فإن

طرقها مضبوطة

«٤٣٣» من كان له حق في مال من يتهمه بالتألف أو تهويته عليه فإنه

أن يصم إليه يداً تمنعه

«٤٣٤» إلا عراض عن الأهل والأولاد ليس مما يحبه الله ورسوله

ولا هو دين الأبياء

«٤٣٥» إن كانت العبادات فرض كعبادة كالجهد والعلم قدمت على

السكاح إن لم يخش العت

(٤٣٦) يجوز نقل الملك عن الشيء مع استثناء المنفعة إن كان العقد معاوضة، وإن كان عقد تبرع جاز استثناء المعلوم من المنفعة والمجهول (٣٧) وإذا دخل النقص على الزوج لعيب بالمرأة أو فوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص، وهذا النقص من مهر المثل

(٣٨) والذي ينبغي في أصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقر والثياب ونحوها إذا أصدقها شيئاً من ذلك أن يرجع فيه إلى مسمى ذلك اللفظ في عرفها، وإن كان بعض ذلك غالباً أخذ به، كالبيع أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالمفوط به

(٤٣٩) كل من أهدى أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ويحول بزواله ويحرم بحرمة ويحل بحله

(٤٤٠) ويتوجه صحة السلف في العقود كلها

(٤١) إذا تعارض الأصل والظاهر رجح أرحهما، ومن الترجيحات كراهة القرائن وقوتها

(٤٢) بيع الكفار ما يعملونه كنيسة أو تمثالا أو يعينهم على شيء من شعائر دينهم محرم وهو من التشبه بهم، والتشبه بهم منهي عنه إجماعاً «٤٣» وتكره المواسم الخاصة كالرغائب وليلة النصف من شعبان ونحو ذلك

«٤٤» ونجس معاترة الروجة بالمعروف، وكذلك النفقة والكسوة والتسليم والخدمة ونحوها

«٤٥» الإِكْرَاهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَكْرَاهِ عَلَيْهِ

«٤٦» إِذَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ وَتَنَازَعَا شَيْئًا بِلَا بَيِّنَةٍ قَدِمَ قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ

لَهُ الْعَرَفُ

«٤٧» ، وَالْقِيَافَةُ فِي الْأَمْوَالِ مَعْتَبَرَةٌ كَمَا تَعْتَبَرُ فِي الْأَنْسَابِ

«٤٨» إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ مَا يَخَالِفُ الظَّاهِرَ فِي النِّفَقَاتِ وَالْعَدَدِ وَغَيْرِهَا

فَلَا يَدُّ مِنْ بَيِّنَةٍ

«٤٩» الْعُقُوبَاتُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا شَرَعَتْ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ ، فَهِيَ

صَادِرَةٌ عَنْ رَحْمَةِ الْخَالِقِ وَإِرَادَةِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ ، وَلِهَذَا يُبْنَى لِمَنْ يَعَاقِبُ

النَّاسَ عَلَى ذُنُوبِهِمْ أَنْ يَقْصِدَ بِدَلِّ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ وَالتَّرَحُّمَةِ لَهُمْ كَمَا يَقْصِدُ

الْوَالِدُ تَأْدِيبَ وَلَدِهِ ، وَكَمَا يَقْصِدُ الطَّيِّبُ مَعَالِمَةَ الْمَرِيضِ

«٥٠» وَيَجْرَى الْقَصَاصُ فِي اللَّطْمَةِ وَالصَّرْبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

«٥١» ، وَعَاطُ الْمَعْصِيَةِ وَعَقَابُهَا بِقَدْرِ وَفْقِ مِثْلِ الرَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْكَبِيرَةِ

الْوَاحِدَةِ لَا تَحْبُطُ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ لَكِنْ قَدْ تَحْبُطُ مَا يَقَابِلُهَا

«٥٢» ، وَالتَّعْزِيرُ يَكُونُ عَلَى فِعْلِ الْمُحْرَمَاتِ وَتَرْكِ الْوُجِبَاتِ

«٥٣» ، وَالْجِهَادُ مِنْهُ مَا يَكُونُ بِالْيَدِ وَمِنْهُ مَا هُوَ بِاللِّسَانِ وَالْحُجَّةُ وَالِدَعْوَةُ

وَاللِّسَانُ وَالرَّأْيُ وَالتَّدْبِيرُ وَالصَّاعَةُ ، فَيَحِبُّ نَفَاةَ مَا يُمْكِنُهُ ، وَيَحِبُّ عَلَى

الْقَعْدَةِ لَعْدَرُ أَنْ يَخْلَعُوا الْغَزَاةَ فِي أَهْلِيهِمْ وَمَالِهِمْ

«٥٤» ، قَدْ يَكُونُ نَوَاقِبُ بَعْضِ الْمُسْتَحْبَاتِ أَوْ وَاجِبَاتِ الْكُفَايَةِ أَكْثَرُ

مِنْ نَوَاقِبِ وَاجِبٍ

«٥٥» ، وَالْوُجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي أُمُورِ خُطْبِ رَأْيِ أَهْلِ الدِّينِ الصَّحِيحِ

الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون أهل الدنيا الدين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين

«٥٦» المضطر إلى طعام الغير إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض إذ إطعام الجائع وكسوة العارى فرض كفاية ويصيران فرض عين على المعين إذا لم يقدّم به غيره ، وإن كان غنياً لزمه العوض ، إذ الواجب معاوضته « ٥٧ » ماوجب بالشرع إذا ندره العبد أو عاهد الله عليه أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة ، فإن هذه العقود والمواثيق تقتضى له وجوباً ثانياً غير الوحوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجباً من وجهين ، وكان تركه موجباً لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر ، هذا هو التحقيق

« ٥٨ » والصواب على أصلنا أن العبادات والكفارات وسائر الواجبات يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوحوب ولا يتقدم على سببه « ٥٩ » ويلزم الوفاء بالوعد

« ٦٠ » قد أوجب النبي ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على أنواع الاجتماع

«٦١» وإذا فعل الوالى ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه وما يستفيدة المتولى بالولاية لا حد له سرعاً ، بل يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وأجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى ونقول أو وحه من غير نظر في الترحيح ، ويجب العمل بموحد اعتماده فيما له وعليه إجماعاً ، والولاية لها ركنان القوة والأمانة ، فالقوة في الحكم ترجع إلى العلم بالعدل بتنفيذ

الحكم ، والأمانة ترجع إلى خشية الله

(٦٢) وشروط القضاء تعتبر حسب الإمكان ويجب تولية الأمثل فالأمثل

« ٦٣ » وأكثر من تميز في العلم من المتوسطين إذا نظر وتأمل أدلة

الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده أحدهما ، لكن قد لا يثق

بظره ، بل يحتمل أن عنده مالا يعرف حواه ، فالواجب على مثل هذا

موافقته للقول الذي ترجح عنده بلا دعوى للاجتهاد ، كالجهد في أعيان

المفتين ، والأئمة إذا ترجح عنده أحدهما قلده ، والدليل الخاص الذي يرجح

به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام ، على أن أحدهما أعلم وأدين

وعلم الناس بترجيح قول على قول أيسر من علم أحدهم بأن أحدهما أعلم

وأدين ، لأن الحق واحد ولا بد ، ويجب أن يصب على الحكم دليلاً

« ٦٤ » وليس للحاكم وعيره أن يتبدىء الناس بقهرهم على ترك

ما يسرع وإلزامهم برأيه اتفاقاً ، ولو حاز هذا لجار لغيره مثله وأوصى إلى

التفرق والاختلاف

« ٦٥ » وفي لزوم التمدد بذهب وامتناع لا تنقل إلى غيره وجهان

في مذهب أحمد وعيره ، وفي القول بلزومه طاعة غير النبي ﷺ في كل

أمره ومهيبة وهو خلاف الإجماع وحواره فيه من فيه ، ومن أوجب تقليد

إمام لعينه استتيب وإن تب وإلا قتل . وإن قال ينبغي أن جاهلاً ضالاً ،

ومن كان متبعاً لإمام مخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون

أحدهما أعلم وأتقى فقد أحسن . وفي موضع آخر قال يجب عليه

« ٦٦ » وليس للإنسان في مسائل متزعة أن يعتقد أحد القولين

فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين

(٤٦٧) ومن كان له عند إسان حق ومنعه إياه جاز له الأخذ من ماله بغير إذنه إذا كان سبب الحق طاهراً لا يحتاج إلى إثبات ، وإن كان الحق خفياً يحتاج إلى إثبات لم يجز

(٦٨) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم من كان ذا عدل فيهم ، وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر ، وبهذا يمكن الحكم بين الناس

(٦٩) ويتوجه أن تقبل شهادة المعروفين بالصدق وإن لم يكونوا ملتزمين للحدود عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية التي لا يوجد فيها عدل

(٧٠) وينبغي أن نقول في الشهود ما نقول في المحدثين ، وهو أنه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص ، كما أن المحدثين كذلك

(٧١) إذا ادعى أحدهما صحة التصرف والأخير لطلانه فالقول قول مدعى الصحة لأن الأصل السلامة

(٤٧٢) الرجوع عن الدعوى مقبول والرجوع عن الإقرار غير مقبول
هذا آخر ما نقلنا من الأصول والقواعد من الاختيارات

ورمن الفتاوى المصرية

(٤٧٣) النية المجردة عن العمل يثاب عليها ، والعمل المجرد عن النية لا يثاب عليه ، ومن بوى الخير وعمل منه مقدوره وعجز عن إكماله كان له أحر عامل

(٧٤) أعمال القلوب المجردة أفضل من أعمال الجوارح المجردة
(٧٥) جرت عادة الشارع أن يقدر المقدرات مأوعيتها
(٧٦) إن الله حرم الخبائث لما قام بها من وصف الخبث ، كما أنه أباح الطيبات ، لما فيها من وصف الطيب

(٤٧٧) ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال
(٧٨) المفهوم لا عموم له

(٧٩) الاستحالة تقلب الطيب حبيثاً والخبيث طيباً على الصحيح
(٨٠) قد أمر الله في كتابه بغض البصر وهو بوعا غض البصر
عن العورة وعصها عن محل الشهوة ، والثاني أشد من الأول

(٨١) من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه

(٨٢) ومن أراد السلامة من فتن التعلق بالعشق والنظر المحرم
فليستعن بالله وليداوم على الصلوات الخمس والدعاء والتصرع وقت السحر
وتكون صلاته بحضور قلب وحشوع ، وليكثر الدعاء يا مقبب القلوب
ثدت قلبي على دينك ، يا مصرف القلوب صرف قبي إلى طاعتك وطاعة
رسولك ، وليبعد عن مواضع الفتن وليتعوذ عنها بالحلال الطيب

(٤٨٣) الذى يتوفر الهمم والدواعى على ثقله هو الأمور الوجودية
وأما الأمور العدمية فلا إلا إذا احتيج إليها

« ٨٤ » ما لا يشرع قد يستحب لمصلحة راجحة كتعليم ونحوه

« ٨٥ » الإكراه على الأفعال المحرمة يبيحها عند أكر العلماء
وذهب طائفة إلى أنه لا يباح إلا الأقوال دون الأفعال وعلى المكروه على
شئ من ذلك أن يكره ذلك بقلبه ويحرص على الامتناع بحسب الإمكان
ومن علم الله منه الصدق أعانه الله ، وقد يعافى بركة صدقه من الأمر بذلك
« ٨٦ » ومن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى أو قيام الليل أو
غير ذلك فإنه يصليه حيث كان ، ولا ينبغي له أن يدع ورده المشروع لأجل
كونه بين الناس إذا علم الله من قلبه أنه يفعله سرّاً لله مع احتجاده في سلامته
من الرياء ومفسدات الاخلاص

« ٨٧ » الطعن على من يظهر الأعمال المشروعة من أوصاف المناققين
وفيه فتح الباب لأهل الشر والفساد

« ٨٨ » من شأن أهل العرف إذا كان الإسم عاماً لنوعين فإنهم
يفردون أحد نوعيه بإسم ويبقى الإسم العام مختصاً بالآخر ، كما فى دوى
الأرحام والجائز ونحوها من الأسماء

« ٤٨٩ » العمل الواحد قد يكون فعله مستحباً تارة وتركه تارة باعتبار
ما يرجح من مصلحة فعله وتركه بحسب الأدلة الشرعية ، والمسلم قد يترك
المستحب إذا كان فى فعله فساد راحح على مصلحته

« ٤٩٠ » والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به ، فإن

لم تكن هذه همة حافظة لم يكن من أهل العلم والدين

(٩١) ما احتاج إليه العموم لم يحظر عليهم

(٩٢) إذا كان القلب مشغولاً بالله عاقلاً للحق مفكراً في العلم فقد

وضع موضعه ، وحينئذ يكون له وجهان وجه مقبل على الحق ، وهذه

الصفة وجود وثبوت ، ووجه معرض عن الباطل ، ومن هذا الوجه يقال له

ركى وسليم وطاهر ، لأن هذه الأسماء تدل على عدم الشر والخبث

والدغل ، وهذه الصفة عدم وبى ، وعكسه إذا انصرف إلى الباطل فله

وجهان وجه الوجود أنه منصرف إلى الباطل مسعول به ، ووجه العدم

أنه معرض عن الحق غير قابل له ، ثم إن الباطل نوعان ، أحدهما تشغل

عن الحق ولا تعانده ، مثل الأفكار والهموم التي من علائق الدنيا وتبهوات

النفس ، وال ثانية تعاند الحق واتصدعه ، مثل الآراء الباطلة والأهواء

المردية من الكفر والنفاق والتبدع وشبه ذلك

(٩٣) السبب في أسباب الخير ونشره أن يعمل بعدد أسباب الخير

الظاهرة من الأعمال الصالحة ما يجاب الله به له خير . وعدد أسباب لشر

الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر

(٩٤) كل ما أمر الله به راجع إلى العدل . وما نهى عنه راجع إلى الظلم

(٩٥) الذي يعين على حضور القلب في الصلوة سيئان قوله المقتضى

ضعف الساعى . أم الأول فحينئذ لا يعنى ما يقوى ويفعله

بل ما يترك وتذكر والدعاء ويستحضر به ما يحسن كماله . كمال

(م . ٩ - طريق)

ذاق العبد حلاوة الصلاة كان أنجذابه إليها أو كد ، وهذا يكون بحسب قوة الإيمان ، والأسباب المقوية للإيمان كثيرة

(٤٩٦) وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الإنسان فيما لا يعنيه ، وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة ، وهذا في كل عبد بحسبه

(٩٧) والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره لا بد له من ذلك ، فينبغي للعبد أن يثبت ويعبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر ، فإنه بما لزمه ذلك ينصرف عنه الشيطان (٩٨) التحريم يدور مع المضار وجوداً وعدماً

(٩٩) جميع الأقوال والعقود مشروطة بوحود التمييز والعقل ، فمن لا تمييز له ولا عقل ، ليس لكلامه اعتبار في الشرع أصلاً « ٥٠٠ » الأموال المجهول أهلها تصرف لأولى الناس بها إن لم يمكن ردها إلى مستحقها فتصرف في مصالح المسامين

« ٥٠١ » الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مسروعة في جنبه أقوى المتداعين ، سواء ترحح ذلك بالبراءة الأصلية أو اليد الحسية أو العادة العملية

« ٥٢ » جميع الدين داخل في الشهادتين إذ مضمونها أن لا نعبد إلا الله وأن نطيع رسوله ، والدين كله داخل في هذا ، في عبادة الله بطاعة الله وطاعة رسوله ، وكل ما يحب أو يستحب داخل في طاعة الله ورسوله

(٥٠٣) والاشراك في الحب والعبادة والدعاء غير الاشراك في الاعتقاد والإقرار

(٥٠٤) والسبب في أن فرج الله يأتي عند انقطاع الرجاء عن الخلق هو تحقيق توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية ، ومن كمال نعمة الله على عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد (٥٠٥) وأما هديه ﷺ في الأكل فإنه يأكل ما تيسر إذا اشتهاه ولا يرد موجوداً ولا يتكلف مفقوداً وكذلك في اللباس

(٥٠٦) ومخالطة الناس إن كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها ، وإن كان فيها تعاون على الإيم والعدوان فهي منهي عنها (٥٠٧) ومن كان قادراً على السبب ولا يتغله عما هو أنفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله ، وهذا خير له من أن يأخذ من الناس ولو حاءه لغير سؤال وسبب . مثل هذا عبادة ، وهو مأمور أن يعبد الله ويتوكل عليه

(٥٠٨) لن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدي وحديد يبصره كما قال تعالى لقد أرسنا رسد بالبينات الآية ، والكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به تقوم الحقوق والعقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنفقين

(٥٠٩) أوحى الله في المعاملات خاصة وفي الدين عامة النصيحة والبيان وحرمة الخلافة والغش والكنام

(٥١٠) فإن الله ورسوله سد لدرائع إلى الحارم بأن حرمت ، والدريعة

ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء

(٥١١) تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها في دنيائهم ، فاستقراء أصول الشريعة ان العبادات التي أوجبها الله أو أباحها لا يثبت الأمر بها إلا من الشرع وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه ، والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله ورسوله

(١٢) حرم الله أكل الأموال بالباطل ، وهذا يعم كل ما يؤكل بالباطل في المعاوصات والتبرعات وما يؤخذ بغير رضى المستحق والاستحقاق (١٣) الأصل في العقود والشروط الصحة ، إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً ، أو كان عرراً أو رباً أو ظالماً

(١٤) الشرط المتقدم بمنزلة الشرط المقارن

(١٥) جميع الأيمان تكفر من غير استثناء

« ١٦ » الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاية الأمر ثلاثة . مال المغنم ، وهذا لمن شهد الواقعة إلا الخمس ، فإن مصرفه ما ذكره الله بقوله واعلموا أنما عنتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الآية ، والمغنم ما أخذ من الكفار بقتال فهذه المغنم وخمسها ، والنانى الهى ، وهو الذى ذكره الله فى سورة الحشر وما أفاء الله على رسوله منهم الآية ، وهو ما حصار للمسلمين بغير إنحاف خيل ولا ركاب ، لأن الله أفاءه على المسلمين ، فإنه حاق الخلق لعبادته ، وأحل لهم الطيبات لما أكلوا طيباً وعملوا صالحاً ، والكفار

عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال ، فأباح للمؤمنين الدين عبوده
 أن يسترقوا أنفسهم وأن يسترجعوا الأموال منهم ، فإذا أعادها الله
 للمؤمنين فقد فاءت ، أي رجعت إلى مستحقها ، وهذا الیء يدخل فيه
 الجزية والعشور وأنصافها ، وما يصالح عليه الكفار من المال ، وما تركوه
 خوفاً من المسلمين ، وذكر الله مصارف الیء في قوله تعالى ما أفاء الله
 على رسوله من أهل القرى - إلى قوله - رنا إليك رءوف رحيم فهو لاء
 المهاجرين والألصاق ومن جاء من بعدهم إلى يوم القيامة ومن الیء الخراج
 ويصرف منه للمجاهدين ولجميع المصالح الإسلامية من محتاجون أو يحتاج
 إليهم ، وما فضل منه قسم بين المسلمين

وأما المال الثالث فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين . زكاة
 الحرث وهي العشور وأصناف العسور المسأخودة من الخبث والتمر ،
 وزكاة الماشية وهي الإبل والمقر والعمه . وزكاة التجارة . وزكاة التقدين
 فهذا المال مصرفه ما ذكره الله بقوله . ثم تصدقات لتقراء في آخرها
 (٥١٢) العطاء إنما هو بحسب مصايحه دين الله . فكيف كان الله صريح
 ولدين الله أنفع كان العطاء فيه أولى . وعطاء محتج إليه في دين الله . وشمع
 أعدائه وإطباره وإعلائه أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك

(١٨) الأمر الی الذي بأيدي الخصم التي لا يمكن رده في أهله
 ودار الأمر بين قرارها بأيدي الخصم أو غير ذلك . - كان في هو
 زره وكان له في ردة خصمه . - يجب عليه دفعه
 - العطاء عن رايته بالسكينة

(٥١٩) الشبهات ينبغي صرفها في الأعداء فالأعداء عن المنفعة ، فالأقرب
مادخل الجوف من الطعام والشراب ونحوه ، ثم ما ولى الظاهر من اللباس
ثم ماستر مع الانفصال من البناء ، ثم ما عرض من الركوب ونحوه ، فهكذا
ترتيب الارتفاع بالرزق ، وكذلك أصحابنا يفعلون

(٢٠) من خلع مال غيره من مهلكة إن نوى التبرع فأجره على
الله وإلا فله أجره مثل عمله ، لأنه وإن لم يؤذن فيه لفظا فقد أذن فيه
شرعاً و عرفاً

(٢١) يجب العمل بالمقتضى أو بالدليل السالم عن المعارض المقاوم
(٢٢) الإنسان إذا كان سائلاً بلسانه أو مستشرفاً في قلبه إلى ما يعطاه
فلا ينبغي له أن يقبله إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف ، وأما إذا
أتاه من غير مسألة ولا إشراف فله أحده إن كان الذي أعطاه حقه وإن
كان أعطاه مالا يستحقه عليه . فإن قبله وكان من غير إشراف له عليه
فقد أحسن . وأما الغنى فينبغي له أن يكفىء بالمال من أسداه إليه

﴿ ومن كذب فتضاء الضراط المستقيم ﴾

٥٢٣ « اليهود مقصرون عن الحق والنصارى غالون فيه ، فأما وسم
اليهود بالغضب والنصارى بالذل فله أسباب متعددة ليس هذا موضعها
وجميع شتى . وكثير يهود . حجة . هم العمال اعلمهم ، فهم يعلمون
الحق ولا يعمونه قولاً أو . . . ولا قولاً ولا عملاً ، وكفر النصارى
من جهة غشهم ، وهم يحسدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله

ويقولون على الله ما لا يعلمون ، وكان السلف كسفيان بن عيينة وغيره يقولون
من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود ، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه
من النصارى

(٥٢٤) يجب على كل مسلم أن لا يتشبه بأهل الكتاب والمشركين
والملاحدين ، والتشبه الظاهر يدعو إلى الموافقة في الباطن

(٢٥) جميع أعمال الكافر وأموره لا بد فيها من خلل يمنع أن تتم له
منفعة ، ولو فرض صلاح تىء من أموره على التمام لاستحق بذلك نواب
الآخرة ، ولكن كل أموره إما فاسدة وإما ناقصة ، فالحمد لله على نعمة
الإسلام التى هى أعظم النعم وأم كل خير كما يحب ربنا ويرضى ، فنفس
مخالفة الكفار أمر مقصود للشارع فى الجملة

(٢٦) وكما أمر الشارع بمخالفة الكفار فقد أمر بمخالفة الشياطين
فى عدة أشياء

(٢٧) اعتياد اللغة يؤثر فى العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً يتنا
بحسب تلك اللغة

(٢٨) علينا أن نعرف المنكر معرفة تميز بينه وبين المباح والمكروه
والمستحب والواحب حتى تتمكن هذه المعرفة من اتقائه واجتنابه ، كما
نعرف سائر المحرمات . إذ الغرض علينا تركها . ومن لم يعرف المنكر
لا حيلة ولا تفصيلاً لم يتمكن من قصد احتنايه . والمعرفة الحلية كافية بخلاف
الواجبات ، فإن الغرض لما كان فعلها ، والفعل لا يتأتى إلا بمصلا وحيث
معرفة على سبيل التفصيل

(٥٢٩) لو أقام العلماء كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التي هي حجج الله وما فيه من الهدى الذي هو العلم النافع والعمل الصالح ، وأقاموا حكمة الله التي لعب بهارسوله محمداً ﷺ وهي سنته اوجدوا فيها من أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعلم الناس ، ولميزوا حينئذ بين الحق والمبطل من جميع الخلق بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة حيث يقول (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) ولاستغنوا بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجج الفاسدة التي يرعم الكلاميون انهم ينصرون بها أصل الدين ، ومن الرأى الفاسد الذي يرعم القياسيون انهم يتمون به فروع الدين ، وما كان من الحجج صحيحاً ومن الرأى سديداً فذلك له أصل في كتاب الله وسنة رسوله فهمه من فهمه وحرمة من حرمة

٣٠ . ولا ريب أن من فعل "ابتدع متأولاً محتهداً أو مقلداً كان له أحر على حسن قصده وعلى فهمه من حيث ما فيه من المشروع وكان ما فيه من "ابتدع مغشوراً له إذا كان في اجتهاده أو تقايد من المعدورين ، لكن هذا القدر لا يمنع كراهته والتحذير منه ، والاعتياص عنها بالمشروع

٣١ . وفي "ابتدع" من سلك يرد وإنما أكبر من بعضها

٣٢ . طريقه لأبياء حيوات الدنيا رسالته عنهم بهم بأمر من الخلق
 بعبه صالحه ويمنونهم فيه فسادته . ولا يغفلونهم بالكلام في
 ... الكتب كما تعين ... من ذلك كثير التعب قليل الفائدة
 و ... من ... على مريض يرى
 ... ذلك ... عرصه

من الشفاء ، والمتفلسف يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته
ودمه ودم ما أوحبه ، ولو قال له مريض فما الذي يسفني منه لم يكن له
بذلك علم تام

ومن الرد على البكري

(٣٣) الأحاديث الموقولة في زيارة قبر النبي ﷺ كلها صيغة بل
موصوعة . وليس في السنن منها حديث واحد . وصلا عن الصحيحين ،
ولا أحج بها أحد من الأئمة

(٣٤) الأمور التي تفعل عند زيارة القبور من رات . ألعدها عن الشرع
أن تسأل الميت حاجة أو تسغيب به . وهو من حاس عبادة الأصنام
لأنه أن يضرب يدك عند قبره وتستحب أو أفصل من ادعاء في المساجد
فيقصد ريارته لذلك . أو لاصلاح عبده . ولا جرح طاب حوائجهم منه .
فهذا أيضاً من المنكرات باتفاق الأئمة . الثاني أن يسأل صاحب القبر
أن يدعو الله له ، وهذا بدعة باتفاق المسلمين

(٣٥) أما كون النبي ﷺ تشعر بالسلام عليه فهذا حق وهو يفتنى
أن حاله بعد موته أكمل من حاله قبل مولده . وهذا لا ريب فيه

(٣٦) وليحذر العبد مسانك أهل النظر وخبيل الدين يسلكون
مسالك العناء تسمع من أحدهم جعجة ولا ترى صحن . فتري أحدهم به
في أعلى الدرجات . وإنا هر يعلم طهر من أحدهم ندياً وهو يحج حول العذ

الموروث عن سيد ولد آدم ، وقد تعدى على الأعراض والأموال بكثره
القبيل والقال

(٥٣٧) والمأمور به أمران. عمل باطن وهو إخلاص الدين لله، وعمل
ظاهر وهو ما شرعه الله لنا من واجب ومستحب ، وخلق كثير يعبدون
غير الله ، وخلق كثير يتدعون عبادة لم يأذن بها الله ، وكثير من الناس
عملهم ليس خالصاً لله ولا موافقاً لشريعة الله ، مبتدعة ضلال يشرعون
ديناً لم يأذن به الله

(٣٨) العلم شيئان إما نقل مصدق ، وإما بح محقق ، وما سوى
ذلك مهديان مزوق

﴿ ومن الرد على الاخنائي ﴾

(٣٩) مسجد الرسول نفسه يشرع إتياه ، سواء كان القبر هناك
أو لم يكن ، وكل ما يشرع في غيره من العبادات فانه مشروع فيه، وسواء
تعلق بالرسول . كالصلاة والسلام عليه ، وسؤال الله له الوسيلة ، والتناء
عليه ، والمحبة والتعظيم والتوقير وغير ذلك من حقوقه صلى الله عليه وسلم أو لم يتعلق
بالرسول . كالصلاة والاعتكاف . مع انه لا بد في ذلك من ذكر الرسول
، شهادته له والسلام عليه وكذلك الصلاة عليه . وهذه العبادات وغيرها
وحقوقه وغير حقوقه هي مشروعة في جميع المساحد . وإن لم يكن هناك
قبره . بل في جميع المساحد لا سيما السمرق

٤٠ : من قامت عليه حجة من أهل البدع استحق العقوبة وإلا

كانت أعماله البدعية المنهى عنها باطلة لا تواب فيها وكانت منقصة له خافضة له مسقطة لحرمة ودرخته ، فإن هذا حكم أهل الضلال وجزاؤهم ، والله حكم عدل لا يظلم مقال ذرة وهو عليم حكيم

« ٥٤١ » ولما كانت حاجة الناس إلى الرسول والإيمان به وطاعته ومحبته وموالاته وتعظيمه وتعزيزه وتوقيره عامة في كل زمان ومكان ، كان ما يؤمر به من حقوقه عاماً لا يختص بغيره . فمن خص قبره بشيء من الحقوق كان جاهلاً بقدر الرسول ﷺ وقدر ما أمر الله به من حقوقه ، وكل من اشتغل بما أمر الله به من طاعته شغله ذلك عما بهى عنه من البدع المتعلقة بقبره وقبر غيره ، ومن اشتغل بالبدع المهية عنها ترك ما أمر به الرسول من حقه فطاعته هي ماط السعادة والنجاة

« ٤٢ » ، وقد أمرنا الله بالإيمان بالأنبياء وما جاءوا به ، وفرض علينا طاعة الرسول الذي لعب إلهنا ، ومحنته وتعزيزه وتوقيره والتسليم لحكمه وأمرنا أيضاً أن لا نعبد إلا الله وحده ولا نشرك به شيئاً ولا يتحد بعضنا بعضاً أرباباً ، وفرق بين حقه الذي يختص به ، الذي لا يشركه فيه لا ملك ولا نبي ، وبين الحق الذي أوجبه علينا الملائكة وأنبياءه عمومًا ولحمدهم الرسل وخير مرسل ، الذي جاءه الوحي خصوصاً . فإن الله يصطلي من الملائكة رسلاً ومن الناس . فاصطلي من الملائكة جبريل ومن البشر محمدًا وأحبر أن هذا القرآن نزل به هذا الرسول في هذا الرسول مبلغاً عن الله

« ٤٣ » وسائر الأنبياء علينا أن نؤمن بهم مجملًا . وأما محمد ﷺ فعلينا أن نطيعه في كل ما أوجبه وأمر به ، وأن نصدق في كل ما أحبر به ،

وغيره من الأنبياء عليهم السلام علينا أن نؤمن بأن كل ما أخبروا به عن الله فهو حق ، وأن طاعتهم فرض على من أرسلوا إليهم ، ومحمد أمراً بما أمرتنا به الرسل من الدين العام ، مثل عبادة الله وحده لا شريك له ، والإيمان بالملائكة والنبیین وجل الشرائع ، مثلما ذكره في سورة الانعام «وسبحان» بل وعامة السور المكية ، فإن ذلك مما اتفق عليه الرسل ، ولكن بعض الأمور التي يقع في ملأ السخ ، وخص الله محمداً بأفضل الشرائع والمناهج

«٥٢» فالأنبياء وسائط بين الله وبين عباده في تبليغ أمره ونهيه ووعدده ووعيدده وما أخبر به عن نفسه وملائكته وغير ذلك مما كان ويكون ، وأما محمد فهو الذي أرسل إلينا وإلى جميع الخلق ، وقد حتم الله به الأنبياء وأتاه من الفضائل م فضله به على غيره وجعله سيد ولد آدم وخصائصه وفضائله كثيرة وعظيمة لا يسعها هذا الموضع ، وهو مع هذا قد بهانا عن الشرك بهم والغلو فيهم ، وميز بين حقه وحقهم

«٥٣» وملائكته والأنبياء والصالحون يستحقون أنجبه والموالاه وتكريمه ونهيه مع به يحرم الغلو فيهم والشرك بهم

﴿ومن أورد على أهل انطق﴾

في الأئمة جميعهم من أهل العلم والمعاداة وأهل العمل
وغيرهم من الأئمة في غيرهم من أهل العلم والمعاداة
في غيرهم من الأئمة في غيرهم من أهل العلم والمعاداة

العلوم كلها يتكلم بهذه الحدود ، مع أنهم يتصورون مفردات علمهم ، فعلم استغناء التصور عن هذه الحدود

(٥٧) فائدة الحدود التمييز بين المحدود وبين غيره ولا يفيد تصور

المحدود وحده ، ولكنه قد ينبه تنبيهها

(٤٨) المحاطبون بالأسماء الشرعية قد يعلمون معناها على سبيل

الإجمال ، لكن لا يعلمون مسماها على وجه التحديد إلا من جهة الرسول ﷺ وهي التي يقال لها الأسماء الشرعية

(٤٩) سائر الصفات المشتركة قد لا يمكن الإحاطة بها ولا ريب

أنه كل ما كان الإيسان بها أعلم كان بالموصوف أعلم ، وأنه مامن تصور إلا وفوقه تصور أكمل منه ، ونحن لا سبيل إلى أن نعلم شيئاً من كل وجه ولا نعلم لوازم كل مروب ولوازم لوأرمة إلى آخرها ، فإنه ما من مخلوق إلا وهو مستنزم للحائق ، والحائق مستلزم لصفاته التي منها علمه ، وعلمه محيط بكل شيء . فهو علم ، نور ، نور ، الشيء للرم أن العلم كل شيء ، وهذا ممتنع من البشر ، فإن الله تعالى هو الذي يعلم الأشياء كما هي عليه من غير احتمال زيادة ، وأما نحن فما من شيء نعلمه إلا ونحصى عيبه من لوازمه وأموره ما لا نعلمه

(٥٠) مع المطلقين الاحتجاج بالأمور والخرافات والحدسيات

باطل من وجود كثيرة

(٥١) حجة الله برسله قامت ، بالتمكن من العلم . قياس من تضرط حجة

الله عليه المدعوين بها ، ولهدام يكن عرض الكسار عن استماع القرآن

وتدبره مانعاً من قيام حجة الله عليهم ، وكذلك إعراضهم عن المقول عن الأبياء وقراءة الآثار الماثورة عنهم لا يمنع الحجة إذ المكنة حاصلة

(٥٥٢) عدم العلم ليس علماً بالعدم ، وعدم الوجودان لا يستلزم

عدم الوجود

« ٥٣ » شرك الفلاسفة أشنع من شرك المشركين ، لأن شرك

الفلاسفة بالتوحيدين توحيد الربوبية والإلهية

« ٥٤ » وكذلك كفرهم بما يقولون بالشفاعة وتفسيرها بالفيض

أخبت من كفر المشركين بقولهم يقربوننا إلى الله زلي

(٥٥٥) لا يلزم للعلم من المقدمات إلا ما يحتاج إليه واحدة أو اثنتين

أو أكثر بحسب المقام والعبارة ، لا كما رعمه الفلاسفة أنه يحتاج إلى

مقدمتين فقط لا أقل ولا أكثر

« ٥٦ » وأعلم أن بيان ما في كلامهم من الباطل والنقص لا يستلزم

كونهم أشقياء في الآخرة إلا إذا لعث الله إليهم رسولا فلم يتبعوه ، بل

يعرف به أن من جاءته الرسل ، الحق فعدل عن طريقهم إلى طريق هؤلاء

كان من الأشقياء في الآخرة ، والقوم لولا الأبياء لكانوا أعقل من

غيرهم ، لكن الأبياء جاءوا بالحق وبقاياهم في الأمم وإن كفروا ببعضه ،

حتى مشركي العرب كان عددهم بقايا من دين إبراهيم ، فكابوا بها خيراً من

الفلاسفة المشركين الذين يوافقون « أرسطو » وأمثالهم على أصولهم

« ٥٧ » النظر في العلوم الدقيقة يفتق الدهن ويدربه ويقويه على العلم

فيحسب مثلاً كثرة الرمي بالنسب وركوب الخيل تعين على قوة الرمي ،

والركوب وإن لم يكن ذلك وقت قتال ، وهذا مقصد حسن وخصوصاً العلوم الصادقة ، كالعلم الرياضي والرياضة ثلاثة أنواع رياضة الأبدان بالحركة والمتى ، ورياضة النفوس بالأخلاق الحسنة المعتدلة والآداب الحمودة ، ورياضة الأذهان بمعرفة دقيق العلم والبحث عن الأمور الغامضة

(٥٩) لا يعرف بين الصحابة والتابعين والأئمة العارفين خلاف أن الفلك مستدير كروى

(٦٠) والله تعالى أمرنا أن لا نكذب ولا نكذب بحق ، وإنما مدح سبحانه من يصدق فيتكلم بعلم ويصدق ما يقال له من الحق

(٦١) ما أخبرت به الرسل من الغيب فهي أمور موجودة ثابتة أكمل وأعظم مما يشهده نحن في هذه الدار ، وتلك أمور محسوسة تشاهد وتحس ، ولكن بعد الموت وفي الدار الآخرة ، ويمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك ليست عقوبة قائمة بالعقل كما تفعله الفلاسفة . ولهذا كان المرقق بينها وبين الحسيات التي يشهدها تلك عيب وهذه شهادة ، وكون الشيء غائباً وشاهداً أمر فيه بالنسبة إليه . وإذا عاب عند كان عيباً ، وإذا شهد ، كان شهادة وليس هو فرقاً يعود إلى أن ذاته تعقل ولا تشهد ولا تحس . بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يحس بحال وإنما يكون في الدهن ، والملائكة يمكن أن يشهدوا ويروا ، والرب تعالى يمكن رؤيته بالأبصار والمؤمنون يرونه في القيامة وفي الجنة كما تواتر بذلك النصوص (٦٢) والمعاد يقرره الرب تبارك وتعالى العقوبة . كما يذكر نظيره

كإخباره بإحياء من أحياءهم في هذه الدار ، وتارة يستدل على إمكان ذلك
بخلق السموات والأرض ، فإن خلقها أعظم من إعادة الإنسان ، وتارة
يستدل على ذلك بخلق النبات ونحو ذلك

(٦٣) تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، التبصرة بعد العمى وهو
الجهل ، والتذكره بعد النسيان وهو ضد العلم ، وذلك أن العلم يحصل بالعلم
والدليل لمن لم يكن عالماً به قط ، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد
علمه ثم نسيه

(٦٤) النظر نوعان نظر في المسائل المطلوبة التي يراد الحكم عليها
ونظر في الدلائل المنبئة لها المبرهنة على حقيقة الحكم عاينها ، ولهذا كان
التصديق مسبوقاً بالتصور ، والقول مسبوقاً بالعلم فليس لأحد أن يتكلم
بمألا يعلم ، كذلك لا يصدق ولا يكذب لمألا يتصوره ، والتصور الدام
مستلزم للتصديق ، والتصور الناقص يحتاج معه إلى دليل يثبت الحكم
(٦٥) والقرآن والحديث مملوء من تبين الحقائق بالمقاييس العقلية
والأمال المضروبة ، ويبين طرق التسوية بين المتماثلين ، والفرق بين
المختلفين وينكر على من يخرج على ذلك

« ٦٦ » استدلال الملاحدة على إلحادهم بقوله ولن تجد لسنة الله تبديلاً
وتحويلاً على أن العالم لا يتغير بل لا تزال الشمس تطلع وتغرب لأهلها
عادة الله ، فيقال لهم أنخرق العادات أمر معلوم ، الحس والمساهمة ، الحملة
وقد أخرج في غير موضع أنه سبحانه لم يخلق العالم عبثاً وباطلاً ، بل لأجل
الجراء . فكان هذا من سننه الجميلة وهو جرائد الناس بأعمالهم في الدار

الأخره ، كما أخبر به من نصر أوليائه وعقوبة أعدائه ، فبعث الناس للحزاء هو من هذه السنة ، وهو لم يخبر بأن كل عادة لا تنتقض ، بل أخبر عن السنة التي هي عواقب أفعال العباد بإثباته أوليائه ونصرهم على الأعداء ، فهذه هي التي أخبر أنه لن يوجد لها تبديل ولا تحويل كما قال : فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن نجد لسنة الله تبديلاً ، ولن نجد لسنة الله تحويلاً ، وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل ، وإرادة الفاعل الحكيم هي إرادة حكيمة ، فتسوى بين التماثلات ، ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل وهو إكرام أهل ولايته وطاعته ، وأصر رسله والدين آمنوا على المكدين فهذه السنة تقتضيها حكمته سبحانه ، فلا انتقاض لها بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره ، فدالك تغييره من الحكمة أيضاً ، ومن سنته التي لا يوجد لها تبديل ولا تحويل ، لكن في هذه الآيات رد على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد التماثلين بلا مرجح . فإن هؤلاء ليس عندهم له سنة لا تبدل ولا حكمة تقصد ، وهذا خلاف النصوص والعقول ، فإن السنة تقتضي تماثل الأحاد ، وإن حكم الشيء حكم نظيره ، فيقتضي التسوية بين التماثلات ، وهذا خلاف قولهم

(٥٦٧) من المعلوم بالضرورة أن تواتر خروج محمد ﷺ ومجيئه بهذا القرآن أعظم عند أهل الأرض من تواتر وعود الفلاسفة كلهم فضلاء عما يخبرون به من القضايا التحريمية والحدسية التي استدلوأ بها على الطبيعيات والفلكيات ، وكذلك ما تواتر من سائر معجزاته ، وما تواتر من أخبار

موسى والمسيح صلوات الله عليهما ، هذا معلوم عند الناس أعظم من تواتر وجود أولئك فضلاً عن تواتر ما يخبرون به ، ولهذا صار ظهور الأنبياء مما تؤرخ به الحوادث فى العالم لظهور أمرهم عند الخاصة والعامة ، فإن التاريخ يكون بالحدث المشهور الذى يترك الناس فيه ليعرفوا به كم مضى قبله ولعمدته

(٥٦٨) ما جاء به الرسل صلوات الله عليهم لا يعرفه هؤلاء الفلاسفة وليسوا قريين منه ، بل كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور الإلهية لا فرو بين العلوم النقلية ولا العقلية الصحيحة التى جاء بها الرسل ، فهذه العقليات الدينية السريعة الإلهية هى التى لم نشموا رائحتها ولا فى علومهم ما يدل عليها ، وأما ما احتصب الرسل معرفته وأخبرت به من الغيب فذلك أمر أعظم من أن يذكر فى ترحيحه على الفلسفة

(٦٩) فإذا كان أشرف العلوم لا سبيل للفلاسفة إلى معرفتها لطريقهم كما قرر وتقرر واعترفوا به لزم أمران أحدهما أنه لا حجة لهم على ما يكذبون به مما ليس فى قياسهم دليل عليه

الثانى أن ما علموه حسيس بالنسبة إلى ما جهلوه ، فكيف إذا علم أنه لا يفيد النجاة ولا السعادة ، والرسول أخبر عن أمور معينة مثل نوح وخطابه لقومه وأحواله المعينة ، ومثل إبراهيم وأحواله المعينة ، ومثل موسى وعيسى وأحوالهما المعينة ، وليس شئ من ذلك يمكن معرفته بقياسهم لا البرهانى ولا غيره ، فإن أقيسهم لا تفيد إلا أموراً كلية ، وهذه أمور

خاصة ، وكذلك أخبر عما كان وسيكون بعده من الحوادث المعينة ، حتى أخبر عن التتر بما ثبت في الصحيحين من غير وجه أنه قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين ذلف الأنوف حمر الخدود ينتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة ، فهل يتصور أن قياسهم وبرهانهم يدل على آدمي معين أو أمة معينة ، فضلا عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم نحو سبعمائة سنة ، وكذلك إخباره بخروج النار التي خرجت سنة ٦٥٥ وسائر ما أخبر به من الأمور الماضية والمستقبلة والأمور الحاضرة مما يعلمون أنه يمتنع أن يعرف ذلك بالقياس البرهاني وغيره ، فإن ذلك إنما يدل على أمر مطلق كلي لا على شيء معين

(٥٧٠) وليس مع الفلاسفة ما ينفي وجود ما يمكن أن يختص به بعض الناس بالباطن ، كالملائكة والجن ، بل ولا معهم ما ينفي عمل الأرواح أحساماً حتى ترى بالحس الظاهر وما أشبه ذلك ، فليس معهم في نبي هذه الأمور الثابتة بإخبار الأنبياء وبراهين أحر إلا الجهل المحض ، فقد كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، مع أن عامة أساطين الفلاسفة يقرون بذلك ، وكذلك أئمة الأطباء

(٧١) وطريقهم لا يفرق بين الحق والباطل بخلاف طريق الأنبياء

﴿ ومن جواب أهل العلم والإيمان ﴾

(٧٢) السلف متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب وهو أعلى منها درجة ، فإنه قرر ما فيها من الخبر

عَنْ اللَّهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَزَادَ ذَلِكَ بَيَانًا وَتَفْصِيلًا وَبَيْنَ الْأُدْلَى وَالْبَرَاهِينِ عَلَى ذَلِكَ وَقَرَّرَ نُبُوَّةَ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ وَرِسَالَةَ الْمُرْسَلِينَ ، وَقَرَّرَ الشَّرَائِعَ الْمَكْلِيَّةَ الَّتِي نَعِثَتْ بِهَا الرُّسُلُ كُلُّهُمْ ، وَجَادَلَ الْمَكْدِيِّينَ بِالْكِتَابِ وَالرُّسُلِ بِأَنْوَاعِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ ، وَبَيَّنَّ عَقُوبَاتِ اللَّهِ لَهُمْ وَنَصْرَهُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ الْمُتَّبِعِينَ لَهَا وَبَيْنَ مَا حَرَفَ مِنْهَا وَبَدَّلَ ، وَمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي الْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَبَيْنَ أَيْضًا مَا كَتَمُوهُ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِبَيَانِهِ ، وَكَلَّمَ حَاءَ بِهِ الْجَوَابَ بِأَحْسَنِ الشَّرَائِعِ وَالْمَدَاهِجِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ فَصَارَتْ لَهُ الْهَيْمَنَةُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ الْكِتَابِ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدٍ ، فَهُوَ شَاهِدٌ بِصِدْقِهَا وَشَاهِدٌ بِكَذِبِ مَا حَرَفَ مِنْهَا وَهُوَ حَاكِمٌ بِإِقْرَارِ مَا أَقْرَهُ اللَّهُ وَنَسَخَ مَا اسْخَاهُ ، فَهُوَ شَاهِدٌ فِي الْخَبَرِيَّاتِ حَاكِمٌ فِي الْأَمْرِيَّاتِ ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى التَّهَادَةِ ، وَالْحَكْمُ يَضْمَنُ إِثْبَاتَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ مِنْ صِدْقٍ وَمَحْكَمٍ ، وَإِطْلَالِ مَا أَطْلَعَهُ مِنْ كَذِبٍ وَمَنْسُوخٍ سَمِإَهُ مَعْجَزٍ فِي نَفْسِهِ لَا يَقْدِرُ الْخَلَائِقُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، فَفِيهِ دَعْوَةُ الرُّسُولِ وَهَدَايَةُ الرُّسُولِ وَبَرْهَانُهُ عَلَى صِدْقِهِ وَبَيُوتُهُ ، وَفِيهِ مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ ، وَفِيهِ أَيْضًا مِنْ ضَرْبِ الْأَمْثَلِ وَبَيَانِ الْآثَابِ عَلَى تَفْضِيلِ مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ مَا لَوْ جُمِعَ إِلَيْهِ عُلُومُ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ إِلَّا لَعْنُ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ ، وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَصْنَافِ الْعُلُومِ وَالْفَنُونِ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُمْ إِلَّا لَعْنُ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ ، وَلِهَذَا لَمْ تَخْجِجِ الْأُمَّةُ مَعَ رَسُولِهَا وَكِتَابِهَا إِلَى نَبِيِّ آخَرَ وَلَا كِتَابَ آخَرَ فَضْلًا عَنْ أَنْ نَحْتَاجَ إِلَى شَيْءٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ عِوَاهُ ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ عُلُومِ الْقُلُوبِ أَوْ عُلُومِ الْعُقُلِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ

(٥٧٢) كلام الله يتفاضل وصفاته تتفاضل ، وعلى هذا تدل النصوص الكثيرة

(٧٣) إنما كانت قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، لأن معاني القرآن ثلاثه توحيد وقصص وأحكام ، وهذه السورة صفة الرحمن فيها التوحيد وحده

(٧٤) ومما ينبغي أن يعلم ان فضل القراءة والذكر والدعاء والصلاة وغير ذلك يختلف باختلاف حال الرجل ، والقراءة تتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر ، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك

﴿ ومن الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ﴾

(٧٥) معلوم بالضرورة ان محمداً ﷺ هو نفسه دعا أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإيمان به وبما جاء به ، كما دعا من لا كتاب لهم من العرب وسائر الأمم ، وهو الذي أخبر عن الله بكفر من لم يؤمن من أهل الكتاب وغيرهم ، وبأنهم يصلون جهنم وساء مصيرا ، وهو الذي أمر بجهادهم ودعاهم بنفسه ونوايه ، فمن قال غير ذلك فهو مبطل كذاب

(٧٦) من المعلوم أن القتال إنما ترع للضرورة ، ولو أن الناس آمنوا بالبرهان والآيات لما احتيج إلى القتال ، فبيان الإسلام وآياته واجب مطلقاً وجوباً أصلياً ، وأما الجهاد مشروع للضرورة ، وإذا وحب علينا جهاد

الكفار بالسيف ابتداء ودفعاً فلأن يجب علينا بيان الأسلام وإعلامه ابتداء
ودفعاً لمن يطعن فيه لطريق الأولى

(٧٢) ومعجزاته ﷺ تزيد على ألف معجزه . مثل انشقاق القمر
وغيره من الآيات ، ومثل القرآن المعجز ، ومثل أخبار أهل الكتاب قبله
ونشارة الأنبياء به ، ومثل إخبار الكهان والهواتف به ، ومثل قصة الفيل
التي جعلها الله آية في عام مولده من العجائب الدالة على نبوته ، ومثل امتلاء
السماء ورميها بالشهب التي ترحم بها الشياطين ، بخلاف ما كانت العادة عليه
قبل مبعثه ولعد مبعثه ، ومثل إخباره بالغيوب التي لا يعلمها أحد إلا بتعليم
الله من غير أن يعلمه إياها بشر ، فأخبرهم بالماضي مثل قصص الأنبياء مع
قومهم ، وبالمستقبلات ، وكان قومه يعلمون انه لم يتعلم من أهل الكتاب
ولا غيرهم ، ولم يكن بمكة أحد من علماء أهل الكتاب ممن يتعلم هو منه
بل ولا كان يجتمع بأحد منهم يعرف اللسان العربي ، ولا كان هو يحسن
لساناً غير العربي ، ولا كان يكتب كتاباً ولا يقرأ كتاباً مكتوباً ، ولا
سافر قبل نبوته إلا سفرتين سفره وهو صغير مع عمه أبي طالب لم يفارقه
ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب ولا غيرهم ، وسفره أخرى وهو كبير
مع ركب من قريش لم يفارقهم ، ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب ،
وأخبر من كان معه بأخبار أهل الكتاب نبوته مثل أخبار «بحير الراهب»
نبوته وما طهر لهم منه مما دلهم على نبوته ، وهذه الأمور مبسوطة ، ومثل
بيع الماء من بين أصابعه عدة مرات ، وهو تكبير الطعام القليل حتى
أكل منه الخلق العظيم ، وتكبير الماء القليل حتى نرب منه الخلق الكثير

وهذا قد جرى غير مرة ، وله ولأمته من الآيات ما يطول وصفه ، ومثل نصره ونصر أمته القائلين بدينه إيماناً وعملاً نصراً لا نظير له ، وما يذكره بعض أهل الكتاب والكفار من نصر « فرعون ونمرود وسنحاديب وجنكيز خان » وغيرهم من الملوك الكافرين جواه ظاهراً ، فإن هؤلاء لم يدع أحد منهم النبوة ، وإن الله أمره أن يدعو إلى عبادته وطاعته ، ومن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار ، بخلاف من ادعى أن الله أرسله بذلك ، فإنه لا يكون إلا رسولا صادقاً ينصره ويؤيده وينصر أتباعه ويجعل العاقبة لهم ، أو يكون كذاباً فينتقم الله منه ويقطع دابره ، ويتبين أن ما جاء به ليس من البراهين والآيات التي لا تقبل المعارضة ، فإن معجزات الأنبياء من خواصها إنه لا يقدر أحد أن يعارضها ويأتي بمثلها بخلاف غيرها فإن معارضتها ممكنة فتبطل دلالتها ، والمسيح الدجال يدعى الإلهية ويأتي بخوارق ، ولكن نفس دعواه الإلهية دعوى ممتنعة في نفسها ، ويرسل الله المسيح ابن مريم فيقتله ويظهر كذبه ، ومعه ما يدل على كذبه من وحوه متعددة كما ذكر في الأحاديث الصحيحة

(٥٧٨) الدلائل الدالة على صدق محمد ﷺ أعظم وأكثر من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى ، ومعجزاته أعظم من معجزات غيره ، والكتاب الذي أرسل به أنزف من الكتاب الذي بع به غيره ، والشرعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام ، وأمته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا ، ولا يوحد في التوراة والإنجيل علم نافع وعمل صالح إلا وهو في القرآن أو مثله أو أكمل منه ، وفي القرآن

من العلم النافع والعمل الصالح مالا يوجد في التوراة والإنجيل ، فما من مطعن من مطاعن أعداء الأبياء يطعن به على محمد ﷺ إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى فيمتنع الاقرار بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام مع التكذيب بنبوة محمد ﷺ ولا يفعل ذلك إلا من هو من أجهل الناس وأضلهم أو من أعظمهم عماداً واتباعاً لهواه

(٥٧٩) الشرائع ثلاثة شريعة عدل فقط ، وشريعة فضل فقط ، وشريعة تجمع العدل والفضل فتوجب العدل وتندب إلى الفضل ، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي تريعه القرآن الذي يجمع فيه بين العدل والفضل ولهذا كانت شريعة التوراة يغلب عليها السدة ، وشريعة الإنجيل يغلب عليها اللين ، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بين هذا وهذا

(٨٠) وسيرة الرسول ﷺ من آياته ، وأخلاقه وأقواله وأفعاله وشريعته من آياته وأمته من آياته وعلم أمته ودينهم من آياته ، وكرامات صالحى أمته من آياته ، وذلك يظهر تدبر سيرته من حين ولد إلى أن لعت ومن حين لعب إلى أن مات ، وتدبر أسبه وبلده وأصله وفصله ، فإنه كان من أشرف أهل الأرض نسباً ، من صميم سلالة إبراهيم الذى جعل الله في ذريته النبوة والكتاب فلم يأب بى من بعد إبراهيم إلا من ذريته وجعل له ابنين إسماعيل وإسحق وذكر في النوراة هذا وهذا ولشر في التوراة بما يكون من ولد إسماعيل ولم يكن في ولد إسماعيل من طهر فيما نشرت به الببواب غيره ودعا إبراهيم لأدريه إسماعيل بأن يبعث فيهم رسولا منهم ثم هو من قريش صفود بنى إبراهيم ثم من بنى هاشم صفوة قريش ومن

مكة أم القرى وبلده البيت الذي بذاه إبراهيم ودعا الناس إلى حجه ، ولم يزل
محجوجاً من عهد إبراهيم المذكوراً في كتب الأنبياء بأحسن وصف ، وكان
من أكمل الناس تربية ونشأة لم يرل معروفاً بالصدق والبر والعدل ومكارم
الأخلاق وترك الفواحش والظلم وكل وصف مدموم ، مشهوداً له بذلك
عند جميع من يعرفه قبل النبوة ومن آمن به وكفر بعد النبوة ، لا يعرف له
شيء يعاب به لا في أقواله ولا في أفعاله ولا في أخلاقه ولا جرت عليه
كذبة قط ولا ظلم ولا فاحشة وكان خلقه وصورته من أكمل الصور وأتمها
وأجمعها للمحاسن الدالة على كماله ، وكان أمياً من قوم أميين لا يعرف لاهو
ولا هم ما يعرفه أهل الكتاب «التوراة والإنجيل» ولم يقرأ شيئاً من علوم
الناس ولا جالس أهلها ولم يدع نبوة إلى أن أكمل الله له أربعين سنة
فأنى تأمر هو أعجب الأمور وأعظمها وكلام لم يسمع الأولون والآخرون
نظيره ، وأحبر تأمر لم يكن في بلده ولا في قومه من يعرف مثله ولم يعرف
قبله ولا بعده ، لا في مصر من الأمصار ولا في عصر من الأعصار من
أتى بمثل ما أتى به ولا من ظهر كظهوره ، ولا من أتى من العجائب
والآيات بمثل ما أتى به ولا من دعا إلى شريعة أكمل من شريعته ، ولا من
طهر دينه على الأديان كلها بالعلم والحجة وباليد والقوة كظهوره ، سمى به
اتبعة أتباع الأنبياء وهم الضعفاء من الناس وكذب به أهل الرئاسة وعادوه وسعوا
في هلاكه وهلاك من تبعه بكل طريق ، كما كان الكفار يفعلون مع
الأنبياء وأتباعهم ، والدين اتبعوه لم يتبعوه لرغبة ولا لرهبة ، فإنه لم يكن
عنده مال يعطيهم ولا جهات يوليهم إياها ولا كان له سيف بل كان السيف

والجاء والمال مع أعدائه ، وقد آذوا أتباعه بأنواع الأذى وهم صابرون محتسبون لا يرتدون عن دينهم لما خالط قلوبهم حلاوة الإيمان والمعرفة ، وكانت مكة يحجها العرب من عهد إبراهيم فتجتمع في الموسم قبائل العرب فيخرج إليهم يبلغهم الرسالة ويدعوهم إلى الله صابراً على ما يلقاه من تكذيب المكذب وجفاء الجاني وإعراض المعرض إلى أن اجتمع بأهل يثرب وكانوا حيران اليهود قد سمعوا أحبارهم وعرفوه ، فلما دعاهم علموا أنه النبي المنتظر الذي تنبأهم به اليهود وكانوا قد سمعوا من أحبارهم ما عرفوا به مكانه ، فإن أمره كان قد انتشر وظهر في نضع عشرة سنة فأمنوا به وتابعوه على هجرته وهجرة أصحابه إلى بلدهم وعلى الجهاد معه فهاجر هو ومن اتبعه إلى المدينة وبها المهاجرون والأبصار ليس فيهم من آمن برعية ديوية ولا برهبة إلا قليلاً من الأبصار أسلموا في الظاهر من حسن إسلام بعضهم ثم أدن له في الجهاد ثم أمر به ، ولم يزل قائماً بأمر الله على أكمل طريقة وأتمها من الصدق والعدل والوفاء لا يحفظ عليه كدبة واحدة ولا ظلم لأحد ولا عدر بأحد ، بل كان أصدق الناس وأعدلهم وأبرهم وأوفاهم بالعهد مع اختلاف الأحوال عليه من حرب وسلم وأمن وخوف وغنى وفقير وقلة وكثرة وطهوره على العدو تارة وظهور العدو عليه تارة وهو على ذلك كله ملزم لأكمل الطرق وأتمها حتى طهرت الدعوة في جميع أرض العرب التي كانت مملوءة من عبادة الأوثان ومن أحبار الكهان وطاعة المخلوق في الكفر بالخالق وسفك الدماء المحرمة وقطيعة الأرحام لا يعرفون آخره ولا معاداً فصاروا أعلم أهل الأرض وأدينهم وأعدلهم

وأفضلهم وهذه آثار علمهم وعملهم في الأرض وآثار غيرهم يعرف العقلاء
 فرق ما بين الأمرين ، وهو ﷺ مع ظهور أمره وطاعة الخلق له وتقديمهم
 له على الأنفس والأموال مات ولم يخلف درهما ولا ديناراً ولا متاعاً ولا
 دابة إلا نعلته وسلاحه ودرعه مرهونة عند يهودى على ثلاثين وسقاً من
 شعير اتاعها لأهله ، وكان بيده عقار يفق منه على أهله والباقي يصرفه في
 مصالح المسلمين ، فحكم بأنه لا يورث ولا يأخذ ورثته منه شيئاً ، وهو في
 كل وقت يظهر على يديه من الآيات وفنون الكرامات ما يطول وصفه
 ويخبرهم بما كان وما يكون ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم
 الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويشرع الشريعة شيئاً بعد شيء حتى أكل
 الله دينه الذي بعث به وجاءت شريعته أكل شريعة لم يبق معروف تعرف
 العقول أنه معروف إلا أمر به ولا منكر تعرف العقول أنه منكر إلا نهى
 عنه لم يأمر شيء فقبل ليته لم يأمر به ولا نهى عن شيء فقبل ليته لم ينه عنه
 إلى آخر ما ذكر في هذا الفصل العظيم الجامع النافع

﴿ ومن كتاب السياسة الشرعية ﴾

(٥٨١) قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)

يدخل في هذا نوعان

أحدهما الولايات الكبار والصغار فيجب أن يولى فيها أفضل من
 يوجد كفاءة وأمانة وغيرهما من الصفات المقصودة ، ومن ولى فيها الناقص
 مع وجود من هو أفضل منه أو حانى فيها صاحباً أو قرابة أو نحوها فلم يؤد

الأمانة ، وكذلك على من تولى إمارة أو حكماً أو ولاية وقف أو يتيم أن يعمل بالأصلح ويجتهد في القيام بعمله بحسب إمكانه ، والمهم في هذا الباب معرفة الإصلاح ، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود ، فإذا عرفت الوسائل والمقاصد تم الأمر ، والمقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراً مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا ، وإصلاح مالا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم وهو بوعان قسم المال بين مستحقه وعقوبات المعتدين ، فمن لم يعتد أصلح له دينه وديناه

والمقصود أن تكون كلمة الله هي العليا ، وكلمة الله إسم جامع لكلماته التي تضمنها كتابه

القسم الثاني أمانات الأموال ويدخل في هذا القسم الأعيان والديون الخاصة والعامة ، مثل رد الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم وأهل الوقف ونحو ذلك ، وكذلك وفاء الديون من أمان المبيعات وبدل القرض وصدقات النساء وأجور المنافع ونحو ذلك ، ومن باب أولى أداء الغصوب والسرقات والخيانات ونحو ذلك من المظالم وكذلك العارية ، وقال صلى الله عليه وسلم إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وهذا القسم يتناول الرعاة والرعية ، فعلى كل منهم أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه

(٥٨٣) وليس لولاية الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما تقسم

المال ملكه ، وإنما هم أمناء ونواب ووكلاء

(٥٨٤) والأصل ان كل من عليه مال يجب اداؤه كرجل عند ودیعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو مال يتيم أو مال وقف أو مال لبيت المال أو عبده دين هو قادر على ادائه ، فإنه يستحق العسوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه ، فإذا عرف المال وصبر على الحبس فإنه يستوفي الحق من المال ولا حاجة إلى صربه وإن امتنع من الدلالة على ماله ، ومن الإيفاء ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من ادائه ، وكذلك لو امتنع من النعمة الواجبة عليه مع قدره عليها ، وهذا أصل متفق عليه ان كل من فعل محرماً أو ترك واجباً استحق العقوبة ، فإن لم تكن مقدرة في الشرع اجتهد ولي الأمر فيها

وأما قوله « وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل » فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق وهو قسمان

والأول الحدود والحقوق التي ليست لأحد معين بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم وكلهم يحتاج إليها وتسمى حدود الله وحقوق الله مثل حد قطاع الطريق والسراق والرباه ونحوهم فهذه من أهم أمور الولايات وهذا القسم يجب على الولاية البحت عنه وإقامته من غير دعوى أحد به ، وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به ويجب إقامته على الشريف والوصيع والقوى والضعيف ولا يحل تعطيله لاشفاعة ولا بهدية ولا غيرها ولا يحل الشفاعة فيه ، ومن عطله لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، وهو ممن اشترى بآيات الله عنائاً قليلاً

« ٥٨٤ » العقوبات التي جاءت بها الشريعة بوعان لمن عصى

الله ورسوله

أحدهما عقوبة المقدور عليه من الواحد والعدد بحسب ما جاءت

به الشريعة

والثاني عقوبة طائفة ممتنعة كالتى لا يعدر عليها إلا بقتال ، فأصل هذا

هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله ، فكل من بلغته دعوة رسول الله

إلى دين الله الذى نعمة به فلم يستجب له فإنه يجب قتاله حتى لا تكون فتنة

ويكون الدين كله لله ، وكذلك كل من امتنع من شريعة من شرائع الاسلام

الظاهرة قوتل حتى يلتزمها

« ٨٥ » وكما أن العقوبات شرعت داعية لفعل الواجب وترك المحرم

فمد شرع أيضاً كلما يعين على ذلك ، فيدبغى تيسير طريق الخير والطاعة

والإعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن ، مثل أن يمدل لولده أو أهله أو

رعيته ما يرغبهم فى العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره ، ولهذا شرعت

المسابقة بالخيال والإبل والسهم وإعطاء المؤلفة قلوبهم ، وكذلك الشر

والمعصية فينبغى حسم مادته وسد ذريعته وما يفضى إليه

« ٨٦ » وأما الحدود والحقوق التى لآدمى معين ، فمنها القتل وقطع

الأطراف والتشجاج ونحوها فى العمد العدوان المحض يجب تمكين

صاحب الحق من حقه الذى يختاره إما قصاصاً وإما مالا وإن كان ذلك

خطأ أوجب الدية وعلى الوالى إرام من عليه دية بها كما يلزم من عليهم

ديون واجبة ثامة

(٥٨٧) وكذلك يجب الحكم بين الزوجين في الحقوق عند التنازع وإلزام كل منهما بأداء ما عليه ، وكذلك الأموال وبقية الحقوق يجب الحكم فيها بين الناس بالعدل وهذا النوع تدخله المسامحة ، فمن عفى عن حقه أو بعضه فأجره على الله ، ولا بأس بالسعى في الصلح بينهم في تسهيل أداء هذه الحقوق بل هذا من الأعمال الفاضلة

(٨٨) ويجب أن يعرف أن ولاية أمور الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها ، فإن نبي آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من أمر ، ويجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة يتقرب إلى الله بها ليقام بها العدل

﴿ ومن كتاب التوسل والوسيلة ﴾

(٨٩) قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) فاتتغوا الوسيلة إلى الله إنما يكون لمن توسل إلى الله بالإيمان بحمد واتباعه وهذا واجب على كل أحد في كل حال طاهراً وباطلاً في حياة رسول الله وبعد موته في مشهده ومغيبه لا يسقط التوسل بالإيمان به وطاعته عن أحد من الخلق في حال من الأحوال بعد قيام الحجة عليه ولا بعد من الأعداء ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته والنحة من هوانه وعذابه إلا بالتوسل بالإيمان به وطاعته ، ويتوسل إلى الله بدعاء الرسول في الدنيا وشفاعته في الآخرة ، وهذا إنما ينفع مع الإيمان والتوسل في عرف الصحابة كانوا يستعملونه في هذا المعنى

(٥٩٠) فكل من ماب مؤمناً بالله ورسوله مطيعاً لله ورسوله كان من أهل السعادة قطعاً ، ومن كان كافراً بما جاء به الرسول كان من أهل النار قطعاً ، وأما الشفاعة والدعاء فانتفاع العباد به موقوف على شروط وله موانع

(٩١) وكما يراد بالتوسل هذان الدوعان المتفق عليهما وهما . الايمان بالرسول وطاعته والتوسل بدعائه وشفاعته ، فقد يراد بالتوسل في عرف كثير من المتأخرين دعاء الرسول والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله وطلب الحوائج منه بعد موته فهذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله وقد يراد بالتوسل التوسل بذاته وجهه ، فهذا قد يفعله بعض الناس ، والصواب انه محرم لأنه لا يتوسل إلى الله إلا بأسمائه وصفاته لا بمخلوقاته (٩٢) وأولياء الله هم المؤمنون المتقون ، وكراماتهم عمرة إيمانهم وتقواهم لا عمرة الشرك والبدعة والفسق ، وأكابر الأولياء إنما يستعملون هذه الكرامات بحجة الدين أو حاجة للمسلمين والمقتصدون قد يستعملونها في المباحات ، وأما من استعان بها على المعاصي فهو ظالم لنفسه متعدّد حدّ ربه وإن كان سببها الايمان والتقوى

(٩٣) فالدين الذي شرعه الله ورسوله توحيد وعدل وإحسان وإخلاص وصلاح للعباد في المعاس والمعاد ، وما لم يشرعه الله ورسوله من العبادات المبتدعة فيه شرك وظلم وإساءة وفساد العباد في المعاس والمعاد ، فإن الله أمر بعبادته والاحسان إلى عباده كما قال (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً) الآية

(٥٩٤) فالصراط المستقيم هو ما عث الله به رسوله محمدًا ﷺ بفعل ما أمر وترك ما حظر ، وتصديقه فيما أخبر لا طريق إلى الله إلا ذلك ، وهذا سبيل أولياء الله المتقين

(٩٥) وبين الخالق والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على ذى بصيرة منها أن الرب غنى نفسه عما سواه ويمتنع أن يكون مفتقرًا إلى غيره بوجه من الوجوه ، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية ، ومنها أن الرب وإن كان يحب الأعمال الصالحة ويرضى ويفرح بتوبة التائبين فهو الذى يخلق ذلك ويسره ، فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته ، والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره ومنها أن الرب أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم ، بخلاف المخلوق الذى يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه عنه بخلافه ومنها أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، وهو المسم بالقدرة والحواس وغير ذلك مما يحصل به العلم والعمل الصالح ، وهو الهادى لعباده فلا حول ولا قوة إلا به ، ولهذا قال أهل الجنة (الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك ومنها أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى ، فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة لشكر القليل منها ، فكيف والعبادة من نعمته أيضًا ومنها أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته ، فلن يدخل أحد الجنة بعمله ، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله

﴿ أصول منقولة من كتبه وفتاويه المتفرقة ومطاوى كتبه ﴾

﴿ شيئاً فتيئناً بحسب التتبع والوقوف عليها ﴾

(٥٩٦) الفرقان والسلطان يكون بالحجة والعلم ويكون بالنصر والتأييد
كقوله تعالى (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله

(٩٧) من أمره التارع لعبادة وطاعة يفعلها فهو أفضل من هذا
الوجه ممن لم يؤمر بها ديناً وإيماناً وإن لم يكن الآخر عاصياً ولا معاقباً ،
وذلك ان أصل أهل السنة والجماعة ان الايمان يتفاضل من وجهين من
جهة أمر الله ومن جهة فعل العبد الواقع منه

(٩٨) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شئ من الدين إلا تبعاً لما جاء
به الرسول ، ولا يتقدم بين يديه بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله
وعمله تبعاً لأمره ، فمن قول الله وقول رسوله يتعلم وبه ينكلم ، وفيه بنظر
ويتفكر وبه يستدل فهذا أصل أهل السنة ، وأهل البدع بخلاف ذلك ،
وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل بل
لا يكون عنده إلا جهل وظلم وطن وماتهورى الأنفس ، ولقد جاءهم من
ربهم الهدى فان ما أخرج به الرسول حق طاهراً أو باطلاً فلا يناقضه إلا
الباطل والضلال

(٩٩) الوحي وحيان وحي رحمانى وهو إلهام الخير والواردات

الموافقة للحق ، ووحى شيطاني وهي الواردات والأذواق المنافية لما جاء به الرسول

، لنأخذ

(٦٠٠) استمتاع الإيس بالجن والجن بالإيس طاعة كل منهم للآخر وخدمته فيما يحب ، واستخدام الإيس للجن مثل استخدام الإيس في المناسبات منهم من يستخدمهم في المحرمات ومنهم من يستخدمهم في المباحات ومنهم من يستعملهم في طاعة الله ورسوله ، وهذه حال نبينا ﷺ ومن اتبعه وهم أفضل الخلق ، فإنهم يأمرون الإيس والجن بما أمرهم الله ورسوله وينهونهم عما نهاهم الله ورسوله ، إذ كان مبعوثاً إلى الإيس والجن ، وورثته يدعون إلى ما يدعوا إليه

نأخذ ما كانتمسكوا

(٦٠١) والخير والشر درجات فيقتنع بالخير اليسير إذا لم يحصل ما هو أكرم منه ويدفع الشر الكبير بالشر اليسير ، وقد ذهب كثير من مبتدعي المسامحة من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار ، فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين ، وهو خير من أن يكونوا كفاراً ، والبي ﷺ دعا الخلق لغاية الإمكان وتقليل كل شيء إلى خير مما كان عليه بحسب الامكان ، ولكل درجات بما عملوا ، وقد لعبت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد أو تقليلها (٦٠٢)

(٦٠٢) على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره ، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين ، وحيثما عمل بالإيماء والجموع ومبائيل الفقه التي يحتاج الناس إليها ويفتون بها تامة بالنص أو بالإجماع ، وإنما يقع الظن أو النزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس ، فلو كان ذلك سيصعب دلالة

(٦٠٣) جعل الدين قسمين. أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع ، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة ، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم ، وكل مجتهد لا يأثم عند عامة الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك وغيرهم ، والدين فرقوا بين الأصول والفروع لم يدكروا ضابطاً يعتمد عليه

(٦٠٤) والسلف لم يذموا جنس الكلام فان كل آدمي يتكلم ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله ، والاستدلال بما بينه الله ورسوله ، بل ولا ذموا كلاماً هو حق ، بل ذموا الكلام الباطل وهو المخالف للكتاب والسنة ، وهو المخالف للعقل أيضاً وهو الباطل

(٦٠٥) الطرق الباطلة توصل إلى الجهل والضلال لمن اعتقد صحتها ، وإلى الحيرة والشك لمن تبين له تناقضها من حذاق أهلها ، وإلى اليقين لمن عرف الحق وسلكه بالطرق الصحيحة فانه بمعرفه الباطل يزداد بصيرة بالحق ، وبضدها تتبين الأشياء

(٦٠٦) من ضيع الأصول حرم الوصول ، والأصول اتباع ما جاء به الرسول

(٠٧) والدليل يدل ويقوم على أن كلام الله صفة ذات وصفة فعل ، صفة ذات يقوم بدات الرب والله متصف به ، وصفة فعل يتكلم بمشيئته وقدرته متى شاء وحيث شاء أزلاً وأبداً

(٦٠٨) والله تعالى أخبر انه ينصر رسله في الحياة الدنيا وفي الآخرة
والله سبحانه يجزي الانسان من جنس عمله ، فالجزاء من جنس العمل ،
فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه وأرى عباده ذلك عياناً ، وإذا ظهرت
البدع التي تخالف الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لرسله

(٠٩) (والإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبب لخير الدنيا والآخرة
وبالعكس البدع والالحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة
(٦١٠) التوحيد وتصديق الرسل جماع الايمان ، والشرك وتكذيب
الرسل جماع الكفر

(١١) فمن دفع النصوص التي يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما
يحتج هو به صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض
(١٢) وإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة
والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه ، بل تقطعوا أمرهم زبروا
كل حزب بما لديهم فرحون

(١٣) ودين الأبياء كلهم الاسلام وهو الاستسلام لله وحده ،
وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت ، فطاعة كل بي هي
من دين الاسلام إذ ذاك ، وكل مبتدع خالف سنة الرسول لا يتبع إلا
ديناً مبدلاً أو منسوحاً

(١٤) خطاب النصاري ومناظرتهم في مقامين

أحدهما تبديلهم لدين المسيح

الثاني تكذيبهم لمحمد ﷺ ، واليهود خطابهم في مقامين في

تكذيب من بعد موسى إلى المسيح ، ثم في تكذيب محمد مع عدم عملهم
بدينهم وتغييره وتحريفهم إياه ، كما ذكر الله خطاب الطائفتين في كتابه

(٦١٥) لا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ،
ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع ، فيستدل به ، كما أنه
يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص ، وهو دليل ثانى مع النص

(١٦) الخلق العظيم الذى وصف به محمد ﷺ فهو الدين الجامع لجميع
ما أمر الله به مطلقاً وحقيقته المبادرة إلى امتثال ما يحبه الله بطيب نفس
والشرح صدر

لنبيه (١٧) وتتقوى الله تجمع فعل ما أمر الله به إيجاباً واستحباباً ،
وترك ما نهى عنه سلباً وتزيتهاً وذلك يجمع حقوق الله وحقوق العباد
والسلامة من جميع أضرارهم مع حسن الخلق مع الناس من أن تصل اليه من قطعك بالسلام
والإكرام والدعاء له والاستغفار والتكبر عليه والزيارة له له ولو لم يعط من
حرمك من التعليم والمنفعة والمال وتعفو عن ظلمك في دمه أو ماله أو عرض
وبعض هذا واجب والعصمة من حيث كمالها وليد كماله (١٨)

رج (١٩) كل ما تكلم به اللسان وتصوره القلب فتمت اليقين إلى الله من تعلم
كأنه يعلمه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو من ذكر الله نبيه
(٢٠) ما اشتبه على العبد أمره فعليه بالاستحارة المشروعة بغيره والتسليم

من استحار الله بيه لقد ربه به فله نعمه رج استحار الله (٢١)

(٢١) أرجح المكاسب التوكل على الله والثقة بكفايته وأحسن
بالظن به وتأخذ المال حسداً ولا تلغس من غير ما يحل لك في القلب مكانة

ولكنه يسعى في تصليحه وتنميته لاقامة ما عليه من واجبات ومستحبات
وللاستغناء عن الخلق

(٦٢٢) وأكمل أنواع طلب العلم أن تكون همه الطالب مصروفة في
تلقى العلم الموروث عن النبي ﷺ وفهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه
وسائر كلامه واتباع ذلك وتقديمه على غيره وليعتصم في كل باب من أبواب
العلم بحديث عن الرسول ﷺ من الأحاديث الصحيحة الجوامع
(٢٣) وقد أمر ﷺ المسلمين باتباعه وأن يعتقد وجوب ما أوجبه
واستحباب ما أحبه ، وأنه لا أفضل من ذلك ، من لم يعتقد هذا فقد
عصى أمره

(٢٤) السنة هي الحق دون الباطل ، وهي الأحاديث الصحيحة
دون الموضوعة ، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعى
السنة خصوصاً

(٢٥) دين الله وسط بين الغالي فيه والخافى عنه ، والله تعالى ما أمر
بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر ، إما إفراط فيه
وإما تفريط فيه وأمثلة هذا الأصل كثيرة معروفة

سواء (٢٦) لم يحل امتحان الناس بأسماء ليست في الكتاب والسنة ، فإن
هذا يخالف ما أمر الله به ورسوله وهو محدث للفتن والتفريق بين الأمة
، فله تكدام الخلق على الله أتقاهم من أي طائفة كانت ، وقد جاءت لصوص
في الكتاب والسنة بحث الأمة على الائتلاف وتحديرهم من الاقتراق ، فكيف
يحجز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف حتى يوالى الرجل طائفة

ويعادى طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله ، وقد برأ الله نبيه
 ممن كان هكذا ، وإنما هذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة
 المسلمين واستحلوا دماءهم ، وأقل ما في هذا من الشر أن يفضل الرجل من
 يوافقه على هواه وإن كان الآخر أتقى منه ، وإنما الواجب أن يقدم من
 قدم الله ورسوله ، وهذا التفريق الذي حصل من الأمة ، علماءها وأمرائها
 وكبراءها هو الذي أوجب تسلط الأعداء ، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله
 ورسوله ، فتي ترك الناس بعض ما أمر الله ورسوله به وقعت بينهم العداوة
 والبغضاء ، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا وإذا اجتمعوا صلحوا
 وملكوا ، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب

(٦٢٧) إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف ، وأكرم المتقون من
 جميع الطوائف كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضى الله ورسوله
 وتصلح أمر المسلمين

(٢٨) ويجب على أولى الأمر أن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكر
 فالأول مثل نرائع الإسلام كالصلوات الخمس وما يتبعها من واجبات
 وسنن لأسباب وغير أسباب ، والصدقات والصوم والحج ، فرض ذلك
 ونفله ، ومثل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر
 خيره وشره ، ومثل الإحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن
 تراه فإنه يراك وكل معروف صدقة ومثل سائر ما أمر الله به من الأمور
 الباطية والظاهرة كالخلاص الدين لله والتوكل على الله وأن يكون الله
 ورسوله أحب إليه مما سواهما ، والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه والصبر

لحكم الله والتسليم لأمر الله ، ومثل صدق الحديث والوفاء بالعهود وأداء الأمانات إلى أهلها وبر الوالدين وصلة الأرحام والتعاون على البر والتقوى ، والاحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل ، والصاحب والزوجة والمملوك ، والعدل في المقال والفعال ثم الندب إلى مكارم الأخلاق كلها والنافي مثل الشرك والقتل ، والزنا والسحر ، والربا والميسر وأكل الأموال بالباطل ، والمعاملات التي نهى عنها الرسول ﷺ وقطيعة الرحم وعقوق الوالدين ، وتطفيف المكيال والميزان ، والإيم والبغى وغير الحق والقول على الله بلا علم ، كالبدع الاعتقادية والبدع العملية والإفتنا غير علم والتعاون على الإيم والعدوان وهو جميع المعاصي وجميع الظلم للعباد في دماءهم وأموالهم وأعراضهم

(٦٢٩) الأمور العامة التي يفعلها البارى تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ، وحكمته تعالى يعلمها العباد ، وقد ينحى عابهم كثير منها ، والاضرار اليسيرة المغمورة تغتفر في حنب المصالح العامة ، والمحافظة على الكليات في الشرع والقدر مقدم على مراعاة الجزئيات ، لأنها لو لم توجد تلك الأضرار الجزئية اليسيرة فانت المصالح الكلية الكبيرة الكثيرة

(٣٠) الشر لا يجيء في كلام الله وكلام رسوله ، إضافته وحده إلى الله ، ولكنه يأتي على أحد ثلاثة أوجه إما على وجه العموم ، أو يحدد فاعله كقوله (وإيا لا بدرى أتر أريد من فى الأرض) أو يضاف إلى فاعله من المخلوقين

(٦٣١) وإذا علم العبد من حيب الجملة ان لله تعالى فيما خلقه وفيما أمر

به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله
ورحمته ما يبهر عقله ويبين له تصديق قوله تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق
وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق)

(٦٣٢) طريق النبي ﷺ في النظر إلى القدر ، ففي أمر الله ونهيه
يسارع إلى الطاعة ويقم الحدود على من تعدى ، ولا تأخذه في الله لومة
لأثم ، وإذا أذاه مؤذ أو قصر أحد في حقه عفا عنه ولم يؤاخذ به نظراً
إلى القدر

(٣٣) يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشككة لطريق ذكر كل
قول ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحق لطريقه لمن يريد الله هدايته ،
فإن الكلام بالتدرج مقاماً بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود وإلا
فاذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها ، والجواب عما
يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها

(٣٤) محال مع تعليم النبي ﷺ لأئمة كل شيء لهم فيه منفعة في الدين
وان دقت أن يترك تعليمهم ما يقولون بألسنتهم وقلوبهم في ربهم ومعبودهم
ورب العالمين الذي يجرفته عليه الأغراف وعيادته أثمياً فسيان ما يصدروا من القول
بأنه عليه غلبة المطالب ؛ بل هداية خلاصة الدعوة إلى يومية ونزاهة الرسالة الإلهية
فكيفية يومهم من في قلبهم وأهلي مسبوكة آمن بالإيمان وحكمة أئمة لا يكون ثبات
لهذه الباب وقد وقع من الرسول عليه غلبة التمام وقد علم بالبراهين الكثيرة
والحسن أن أصحابه والتابعين لهم بأحسن وأئمة الهدى قد تلقوا هداية الباب
بوقائده عن تعليمهم وأحكامهم ووقائده به من قبلهم ومن بعدهم وأئمة يستحيل

أن يكون غيرهم ممن لا يدانيهم في شيء من العلوم والمعارف أولى بالحق منهم ، هدامعلوم بالأدلة والبراهين المتنوعة ، وكلام الله من أوله إلى آخره وكلام رسوله من أوله إلى آخره ، وكلام أصحابه والتابعين وسائر الأئمة مملوء بالنصوص الكثيرة على ذلك

(٦٣٥) الضد يظهر حسنه الضد ، فكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً وأعرف بقدره ، فأما المتوسط من المتكلمين فيحاف عليه مالا يخاف على من لم يدخل فيه وعلى من قد أنهاه نهايته فإن من لم يدخل فيه في عافية ، ومن أنهاه قد عرف الغاية ، فما بقي يخاف من شيء آخر ، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله ، وأما المتوسط فتوهم بما تلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً المعظمة تهويلاً

(٣٦) تأويل الأمر امتثاله والعمل به ، وتأويل الخبر بهس وقوعه فقله (وما يعلم تأويله إلا الله) أى لا يعلم حقيقته وكمييه قدره ووقتاً ونوعاً لن إلا الله ولا ينأى أن يعلم من صفات ذلك ما أحربا الله به ورسوله
قال (أحببت قلعتان من القلوب من سلاسلها على أن لا تاهك من غاب العجل بالوجه
في كاشان في الأعمىين تلم نوهوا بحت في العبدية والخطأ في حقها تلخص من خطا
به لا يأنم ولا يفسق جبهالك عموك كن تخطيه طمأن أن كذا ذلك من أفاضلها لا
خطأ فضيلة بطله ولا يأنم قايه كذا

(٣٨) قال الإمام أحمد رحمه الله : أصول الإسلام بتقوى الله تعالى بالنية أحاديث ، قوله الحلال يسن والحرام يبرى وقوله ينهى الأعمال بالنيات وقوله من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردى ، فليس الأعمال بأمور

وإما محظورات ، والأول فيه ذكر المحظور ، والمأمورات إما قصد القلب والنية وإما العمل الظاهر وهو المشروع الموافق للسنة

(٦٣٩) من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة احتاج أن يضع قانوناً آخر متناقضاً برده العقل والدين ، لكن من كان مجتهداً في طاعة الله ورسوله ، فإن الله يشيبه على اجتهاده ويغفر له خطأه (رنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان

(٤٠) الارادة في كتاب الله على نوعين

أحدهما الارادة الكونية وهي الارادة المستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

والثاني الارادة الدينية الشرعية وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاؤهم بالحسنى ، ولهذا كتاب الأقسام أربعة ما اجتمعت فيه الارادتان ، وهو ما وقع من الايمان والطاعات كلها ، وما انتفت عنه الارادتان ، وهو ما لم يكن من المباحات والمعاصي ، فان الله لم يردها ديناً لأنه لا يجبرها ، ولم يردها كوناً لأنه لم يقدرها ، وما تعلق به الارادة الدينية وحدها ، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة ، فعصى ذلك الامر الكفار والفجار ، فان الله أرادها محبة ولكنه لم يقضها ويقدرها ، وما تعلق به الارادة الكونية وحدها ، وهو ما قدره من الحوادث التي لم يأمر بها ، كالمباحات والمعاصي وهذا واضح

(٤١) الرضا بالقضاء على قسمين

أحدهما الرضا بفعله تعالى وتديره وتقديره الذي هو فعله ، فهذا علينا

أن ترضى به لأنه حمد وحكمة وعدل ، ويدخل في هذا وجوب الرضا بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً ، فهذا لا يتم الايمان إلا به

(٦٤٢) والثاني ما يقصى من أفعال العباد ، فهذا فيه تفصيل علينا أن نرضى بما يحبه الله ويرضاه منها كالإيمان والطاعات ، ولا يحل لنا أن نرضى بما يكرهه ويسخطه من المعاصي على اختلاف أنواعها ، وأما ما يقدر علينا من المصائب فالصواب ان الرضا مستحب ، وإنما الواجب فيها الصبر

(٦٤٣) والله تعالى مدح في كتابه الصبر والشكر (إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور) فالصبر والشكر على ما يقدره الرب لعبده من السراء والضراء من النعم والمصائب التي يلوها بها والسيئات فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر والنعم بالشكر ، ومن النعم ما ييسره له من أفعال الخير ، ومنها ما هي حارحة عن أفعاله فيشهد القدر عند فعله للطاعات ، وعند إتمام الله عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر ، وأما عند الذنوب فيكون مستغفراً تائباً ، وأما من عكس شهد القدر عند ذنوبه وشهد فعله عند الحسرات ، فهو من أعظم المجرمين ، ومن شهد فعله فيهما فهو قدرى ، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالدب ويستغفر فهو من جنس المشركين ، وأما المؤمن فيقول . أبوء لك نعمتك على وأبوء بذنبي

(٤٤) قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مدسين وتابوا ، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه ، أو يكون متأولاً لبدعة ثم يتوب من البدعة ، أو يكون مجتهداً أو مقلداً مخطئاً ، فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص

من آدمى ومن هذا القتال في الفتنة وقتال المرتدين وما أشبه ذلك
 (٦٤٥) من كان مجاهداً لله باللسان بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخبر وبيان
 الأقوال المخالفة لذلك والرد على من خالف الكتاب والسنة أو باليد كقتال
 الكفار ، فإذا أودى على جهاده يده غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله
 لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته ، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق
 الذي جاهد عليه ، فالتوبة تجب ما قبلها وإن لم يتب بل أصرّ على مخالفة
 الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ورسوله وإن
 كان للمؤمنين أيضاً حق تبعاً لحق الله ، وهذا إذا عوقب لحق الله
 ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله لا لأهل القصاص فقط
 (٤٦) ما ثبت من الموقوفات لشرع أو شرط ، فالهلال موقوف له ،
 فبالهلال يكون توقيت الشهر والسنة ولا يقوم شيء مقام الهلال البتة
 لظهوره وظهور العدد المبني عليه وتيسر ذلك وعمومه وغير ذلك من المصالح
 الخالية من المفاسد

(٤٧) ما بهى عنه من العقود ونحوها لحق الغير إذا عفا صاحب الحق
 بعد العقد وصار صحيحاً ، وإلا ففيه علة حيار ونحوه لصاحب الحق يكون
 عقداً غير لازم ، وتفصيل هذا الأصل كثيرة معروفة

(٤٨) الملك الذي لا يحصل للعبد إلا بمعصية الله إما مقابلة ترك
 واجب أو مقابلة فعل محرم مكسب حيث حرام ، وعليه أن يتصدق به
 أو يحمل في المصالح ولا يردده إلى من أخذه منه

(٦٤٩) والأصل في العقود جميعها هو العدل فإنه لعنت به الرسل وأنزلت الكتب قال تعالى (لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) وما بهى عنه النبي ﷺ من المعاملات كبيع الغرر والثمرة قبل بدو صلاحها والسنين والمزانه والمحاقلة وغيرها داخل إما في الربا وإما في اليسر ، وكلاهما ظلم وأكل للمال بالباطل

(٥٠) قوله ﷺ مطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع من جوامع الكلم جمع فيه بين حسن الوفاء وحسن الاسديفاء ونهى عما يضاد ذلك فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه طالم إذا مطل وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على مليء ، وهذا كقوله فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، أمر المستحق أن يطالب بالمعروف وأمر المدين أن يؤدي بإحسان

(٦٥١) الأعيان التي تستحلف شيئاً بعد شيء بمنزلة المنافع على الصحيح

(٥٢) من الأصول أن تقاس مسائل النزاع على مسائل الإجماع ، ومن عكس فقد غلط غلطاً فاحشاً كما توصلح المسائل الغامضة تتميلها وتشديدها على المسائل الواضحة ، وكما يرد المتشابه على المحكم ليصير الجميع محكماً

(٥٣) الإحسان إلى المحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين والأقارب المحتاجين من الواجبات ومن أصول الشرائع التي بها قيام مصلحة العالم ، فإن الله لما قسم عبادته بين غنى وفقير ولا تم مصلحتهم إلا

سد خلة الفقراء ، فأمر بالصدقة وحرم الربا الذى يضر بالفقراء
(٦٥٤) أسباب الرد في المعاوضات ثلاثة : العيوب وفقد الصفات
المشروطة لفظاً أو عرفاً والتدليس ، وتفاصيل هذا الاصل كثيرة جداً

(٥٥) إدراك الصفات التى رتب الشارع عليها الاحكام على الوجه
التام ومعرفة الحكم والمعانى التى تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم ، فتنه
الحلى الذى يعرفه كثير من الناس ومنه الدقيق الذى لا يعرفه إلا خواصهم
وهذا ونحوه مما يعرف به كمال الشريعة وموافقتها لمصالح العباد في معادهم
ومعاشهم في أمورهم الكلية والجزئية

(٥٦) كل من اشتغل بالأشياء الضارة ففى مع ضررها تصد عن
الأشياء النافعة

(٥٧) إذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معدوراً
(٥٨) الولي لله كل مؤمن تقى وارتكاب الولي المحظور متأولاً أو
عاصياً لا يخرج من ولاية الله ولا يمنع الانكار عليه ، فإن تاب رجع إلى
ولايته وإلا نقص من إيمانه وولايته بحسب ما ترك من المأمور أو تجرأ
على المحظور

(٥٩) إذا علمنا استحقاق كل واحد من الأشخاص وجهل المقدار
فالأصل أن يقسم بالسوية وإن علم أن المستحق أحدهما أو أحدهم دون
الآخر وجهلنا أو انهم علينا أعملت القرعة في العبادات والأموال
والحقوق والعقود والطلاق وغيرها

(٦٠) أمر الله المؤمنين بأمرين يجمعان الخير كله بالتقوى الى

مدارها على تصديق الله ورسوله وطاعة الله ورسوله ، وبالقول السديد وهو المطابق للموافق ، فإن كان خبراً كان صدقاً مطابقاً لمحبره لا يزيد ولا ينقص ، وإن كان أمراً كان أمراً بالعدل الذي لا يزيد ولا ينقص

(٦٦١) الإعادة بعد المات يعيد الله الخلق بعد ما استحالت أجسامهم إلى غيرها فيعيدوها من تلك الأجزاء التي انقلبت واستحالت إليها خلقه كاملة مخلوقة للبقاء ، والنشأة الأولى خلقه فساد وفناء ، فالنشأة الأولى والثانية نوعان تحت جنس يتفقان ويتماتلان ويتشابهان من وجه ويفترقان ويتنوعان من وجه آخر ، ولهذا جعل المعاد هو المبدى وجعل مثله أيضاً ، فباعتبار اتفاق المبدأ والمعاد فهو هو ، وباعتبار ما بين النشأتين من الفرق فهو مثله

(٦٢) ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه ، فإن الله جعله شفاء لما في الصدور وبياناً للناس ، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأماكن والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ ، إما أن لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فحينئذ يكوون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة ، ومن ههنا يقع الشر وتفريق الدين شيعاً ، كالفتن التي تحدث بالسيف ، فالفتن القولية والعملية هي من الجاهلية بسبب خفاء نور النبوة عنهم ، فإذا انقطع نور النبوة عنهم وقعوا في البدع وحدثت البدع والمحور ووقع الشر بينهم ، فمسائل النزاع في الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها الحق بل يصير

المتنازعون فيها على غير بينة من أمرهم ، فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً ولم ينبغ بعضهم على بعض ، كما كان الصحابة في زمن عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضاً ولا يعتدى عليه ، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم فبغى بعضهم على بعض ، إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه ، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله ، وهذه حال أهل البدع والظلم كالحوارج وأمثالهم ، يظلمون الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوه في بعض مسائل الدين ، وكذلك سائر أهل الأهواء فإنهم يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها كما يفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ، فالناس إذا خفى عليهم بعض ما جاء به الرسول ، إما عادلون وإما ظالمون ، فالعادل فيهم الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره ، والظالم الذي يعتدى على غيره

(٦٦٣) من أضر الأمور على العبد أن يكون متميزاً عن العامة ببعض العلوم الطبيعية أو غيرها ، فإذا حاءته العلوم الدينية النافعة التي لم تدخل في علمه نفاها فحسر دينه وصار علمه الجزئي لبعض المعلومات وبالا عليه وهكذا تجد من عرف نوعاً من العلم وامتاز به على العامة الذين لا يعرفونه فيبقى بحمله نافعاً لما لا يعلمه ، ونحو آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما صدقوا به وأثبتوه ، قال تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) وهذا لأن الغالب على آدميين صحة الحس والعقل فإذا أثبتوا شيئاً وصدقوا به كان حقاً بخلاف ما نفوه ، فإن غالبهم أو كثير منهم نفون ما لا يعلمون ويكذبون بما لم يحيطوا بعلمه ، ويتفرع

على هذا الأصل الباطل الجهل بالإلهيات وبما جاء به الرسول ، والجهل بالأمور الكلية المحيطة بالموجودات ، وبهذا ضل زنادقة الفلاسفة وغيرهم كما أنكروا الجن والملائكة وأمور الغيب ، إذ لم تدخل تحت علومهم القاصرة فحدوها وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ، وجاءتهم الرسل بالبينات والبراهين ففرحوا بما عندهم من العلم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون (٦٦٤) معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصور ذلك في القلب غير معرفة

الحقيقة الموجودة في الخارج المرادة بذلك الكلام
« ٦٥ » أنزل الله القرآن كتاباً متشاهماً مثاني يذكر فيه الأقسام والأمثال فيستوعب الأقسام فيكون مثاني ويدكر الأمثال فيكون متشابهاً
« ٦٦ » متالعة النبي ﷺ يعتبر فيه القصد ، فإذا قصد مكاناً للعبادة فيه كان قصده لتلك العبادة سنة ، وأما إذا صلى فيه اتفاقاً من غير قصد لم يكن قصده للعبادة سنة

« ٦٧ » وكما كان الرجل أتبع لمحمد ﷺ كان أعظم توحيداً لله وإخلاصاً له في الدين ، وإذا ألبس عن متالعة نقص من دينه بحسب ذلك ، فإذا كبر بعده عنه ظهر فيه من الشرك والبدع ما لا يظهر فيمن هو أقرب منه إلى اتباع الرسول

« ٦٨ » الأصل بقاء ما كان على ما كان والاحتياط في المياه بمجرد الشك ليس مستحباً ولا مشروعاً ، والمائعات كالماء لا تنحس إلا بتغيرها بالجاسة

« ٦٩ » ما كان من باب التروك التي يقصد تركها واجتنابها لم يشترط

فيه القصد ، وفعل العبد كإزالة النجاسات ونحوها ، لكن إذا فعلها العبد بنية التقرب إلى الله أثيب على ذلك ، ومثل ذلك رد الأمانات والغصب والحقوق ونحوها

« ٦٧٠ » ما حرم تحريماً خفيفاً بأن حرم لغير ذاته ، بل لأنه وسيلة إلى مفسدة ، أيسح من هذا النوع ما تدعو الحاجة إليه ، كما استثنى من لباس الحرير ومن ربا الفضل ونحوهما

« ٧١ » وملاسة النجاسة جائز للحاجة إذا طهر نوبه وبدنه للصلاة
« ٧٢ » من عاب شيئاً فعله رسول الله ﷺ أو أقر عليه عرفان
أصر قتل كافراً

« ٧٣ » الصحيح ان كل من صلى في الوقت بحسب إمكانه لا يعيد كالعاجز عن شيء من واجبات الصلاة أو سروطها أو عن بعضه

« ٧٤ » من اعتقد ما لم يدل عليه دليل شرعي قرينة فهو مخطيء ظالم
« ٧٥ » والتحقيق ان كل عمل في الظاهر من مؤمن لا بد أن يصحبه عمل القلب بخلاف العكس فلا يتصور عمل البدن منفرداً إلا من المنافق الذي يصلي رياء وكان عمله باطلاً حابطاً ، ففرق بين المؤمن والمنافق ، فيظهر الفرق بين المؤمن الذي يقصد عبادة الله بقلبه مع الوسواس وبين المنافق الذي لا يصلي إلا رياء الناس

« ٧٦ » وفي تكفير أهل البدع والأهواء نزاع هماروايتان عن أحمد وحقيقة الأمر ان القول قد يكون كفراً فيطلق القول بتكفير صاحبه ، لكن الشخص المعين لا يكفر حتى تقام عليه الحجة ، فنفس القول قد

يكون كفوياً لكن قائله معذور ، فاذا كان من المؤمنين فلا يكفر لأنه قد يعذره الله بأمور ، إما أنه لم يعقله أو أنه لم يثبت عنده ، أو أنه لم يفهمه لمعارضة شبهة ، فمن كان قصده الحق فأخطأه فإن الله يغفر له ، فمذهب الأئمة الفرق بين النوع والعين ، ومن حكى الخلاف لم يفهم عور قولهم فطائفة نحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع مطلقاً روايتين ، وليس هذا مذهب لأحمد ولا لغيره من الأئمة ، وكذلك تكفير الشافعي لحفص الفرد حين قال القرآن مخلوق ، فقال كفر ، أي قولك كفر ، ولهذا لم يسع في قتله ، ولو كان عنده كافراً لسعى في قتله ، وأما قتل الداعية إلى البدع فقد يكون لكف ضرره عن الناس ، كقطاع الطريق ونحوهم

«٦٧٧» ومن اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو صال مخالف للكتاب والسنة والإجماع ، وإنما يستحق دخول الجنة والحياة من النار مع الشهادتين بالقيام بالواجبات وترك المحرمات

« ٧٨ » ظلم العبد نفسه يكون ترك ما ينفعها وهي محتاجة إليه وذلك فعل ما أمر الله به ، وبفعل ما يضرها وذلك المعاصي كلها ، كما أن ظلم الغير كذلك ، إما بمنع حقه أو التعدي عليه ، فإن الله أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ، وجاء القرآن بالأمر بالإصلاح والنهي عن الفساد ، والإصلاح كله طاعة والفساد كله معصية ، وقد لا يعلم كثير من الناس ذلك على حقيقته فعلى المؤمن أن يعلم أن الله يأمر بكل مصلحة وينهى عن كل مفسدة ، وكما أمر الله به راجع إلى العدل ، وكما نهى عنه راجع إلى الظلم والظلم الذي حرمه الله على نفسه أن يترك حساب المحسن فلا يحز به بها

أو يعاقب البريء على ما لم يفعله من السيئات أو يعاقب هذا بذنب غيره أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك ، وذلك لكمال عدله وحمده «٦٧٩» أصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله ، وهو إقرار العبد بالتصديق والحب والالتقياد ، ولا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح ، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ودليل عليه وشاهد له وشعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له ، وما في القلب أصل لها وهو الملك والأعضاء جنوده ، فالتحقيق ان اسم الإيمان المطلق قد يتناول الأصل مع الفرع ، وقد يخص بالإسم وحده وبالإسم مع الاقتران بعمل الجوارح ، وهو كالشجرة يتناول الأصل والفرع إذا وجد وقد يقطع من الفروع شيء فتبقى شجرة ناقصة بحسب ما زال منها ، وكذلك الإيمان كما مثله الله بالشجرة

« ٨٠ » من أسباب نور الإيمان وقوته سماع القرآن وتدبره ومعرفة أحوال النبي ﷺ ومعجزاته والنظر في آيات الله والتفكر في ملكوت السموات والأرض والتأمل في أحوال نفس الإنسان ، ومثل رؤية أهل الإيمان والنظر في أحوالهم والصورات التي يحدسها الله للعبد يضطره بها إلى ذكر الله تعالى والاستسلام له واللحاح إليه ، وقد يكون هذا سبباً لشيء من الإيمان ، وهذا سبباً لشيء آخر ، وسبب الإيمان وشعبه تارة من العبد وتارة من غيره ، مثل من يقيض له من يدعو به إلى الإيمان ويأمره بالخير وينهاه عن الشر

« ٨١ » العلم النافع المقصود وغيره وسيلة ثلاثة أنواع علم بأسماء الله

وصفاته وما يتبع ذلك ، وعلم بما أخبر الله به من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلية وعلم بما أمر الله به من الأمور المتعلقة بالقلوب والجوارح من الإيمان بالله ، ومن معارف القلوب وأحوالها وأحوال الجوارح وأعمالها « ٦٨٢ » ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشروعاً ولا مباحاً ، وإنما يكون مشروعاً إذا غلبت مصلحته على مفسدته مما أذن فيه الشرع ، والمسلم يعلم أن الله لم يحرم شيئاً إلا ومفسدته محضه أو غالبه « ٨٣ » النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فهو الأب الروحاني ، والأب الجفاني وهو ﷺ سبب السعادة الأبدية للمؤمن في الدنيا والآخرة والأب سبب لوجوده في الدنيا ، وأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين في الحرمة لا في المحرمية ، ولهن من الاحترام ما ليس للوالده ، ومعلوم أن اللسان يجب أن يطيع معلمه الذي يدعو إلى الخير ويأمره بما أمر الله به ولا يجوز أن يطيع أباه في مخالفة هذا الداعي لأنه يدل على ما ينفعه ويقر به إلى ربه ويحصل له باتباعه السعادة الأبدية ، فظهر فضل الأب الروحاني على الأب الجفاني ، فهذا أبوه في الدين ، وهذا أبوه في الطين وأين هذا من هذا

« ٨٤ » للعبد حالان حال قبل القدر فعليه أن يستعين بالله ويتوكل عليه ويدعوه ، وحال بعد القدر ، فعليه أن يحمد الله في الطاعة ويصبر ويرضى في المصيبة ويستغفر في الدب وفي الطاعة من النقص

« ٨٥ » وردت بصوص كثيرة في الوعد بالجنة والنجاة من النار على أعمال لا تكفي وحدها في ذلك بالاجتماع ، ووردت أيضاً بصوص في

الوعيد على أعمال بالخلود في النار، أو تحريم دخول الجنة ، وهي لا تخرج من الاسلام بإجماع السلف ، نأصح الأقوال فيها وأحسنها ما فيه تصديق للنصوص كلها ، وهي أنها من باب الموجبات والأسباب التي لا بد فيها من وجود الشروط وانتفاء الموانع ، وبهذا يزول الاشكال وينتفي التعارض بين النصوص الصحيحة

« ٦٨٦ » يعامل الناس في الحب والبغض بما يظهر منهم مما

يوجب ذلك

« ٨٧ » علم الله بالاشياء وآثارها لا ينافي ما علقها عليه من الأسباب ولهذا أمثلة كثيرة ، كحصول المغفرة ودخول الجنة وحصول النصر ، كل هذا لا يمنع قيام العبد بأسباب ذلك وأمره به

« ٨٨ » من رحمة الله تعالى أن النفل مل الفرض في جبرخلل الفريضة عند التعذر ، كالمحاسبة على الصلاة وغيرها ، ومن أحرم بحج نفل وعليه فرضه فانه ينقأب فرضاً ، ومن عليه طهارة واجبة وسبها ونوى المسنون ونحو ذلك والله أعلم

« ٨٩ » قد تقرر أن يسع الغرر حرام وانه من الميسر ، وقد يجوز بعضه إذا احتيج إليه وكان الغرر يسيراً أو كان تبعاً لغيره فانه يثبت تبعاً مالا يثبت استقلالاً ، وكذلك إذا عارض ذلك ضرر أعظم منه أيسح دفعا لأعظم الفسادين بارتكاب أداها

« ٩٠ » من أتلف شيئاً من مال غيره لأصلاح الباقي أو سلامته فليس بضامن ، إذ هذا مأدون فيه ثمرعاً وعرفاً وهو محسن وما على

المحسنين من سبيل ، وخرق الخضر للسفينة الصالحة لتسلم من الملك
من هذا الباب

« ٦٩١ » المال المكسوب لعقد فيه إعانة على محرم لا يطيب لصاحبه
ولا يرد على من أحده بل يصرف في المصالح العامة

« ٩٢ » المنفعة التي لا قيمة لها في العادة بمنزلة الأعيان التي لا قيمة لها
لا يصلح أن يرد عليها عقد إجارة ولا بيع بالاتفاق

« ٩٣ » كل من اعتقد شيئاً وجب العمل به له وعليه ، وليس لأحد
أن يعتقد أحد القولين فيما له دون ما عليه

« ٩٤ » وأصول الشريعة تفرق في النهي بين المحتاج وغيره كما في
المأمورات ، ولهذا يقال كسب فيه داءة خير من مسألة الناس ، ويجب
قضاء الواجبات بمال مستبته ، وأخذ المحتاج من مال اليتيم ومن عطايا السلطان
وأجرة التعليم وغير ذلك

« ٩٥ » بدل المال لا يجوز إلا لمنفعة في الدين والدنيا وهذا منفق عليه
بين العلماء ، ومن خرج عن هذا كان سفيهاً مبدراً لماله ، فالحي ينفق ماله
في منافع دينه أو مباحات دياره ، وأما الميت في أوقافه ووصاياه فتتبع منافع
الدين في حقه ، ولهذا اشترط في الوقف القربة فلا يصير إلى جهة محرمة
أو مكروهة أو مباحة ، بل إما إلى واجب أو مستحب ، وعلى هذا فالشروط
المتضمنة للأمر بما هي الله عنه ورسوله أو النهي عما أمر الله به ورسوله
مخالفة للنص والاجماع

« ٩٦ » نصب المستوفين في الأعمال والمحاسبين والقائضين والمتصرفين

قد يجب إذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه إلا به ، وإذا قام المستوفي بما عليه وجب له ما فرض له

« ٩٧ » ولا ريب أن السعى في تمييز المستحقين للأوقاف والأرزاق من بيت المال وغيره من غيرهم وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها ، والعدل بين الناس وفعله بحسب الامكان هو من أفضل عمل ولاة الأمور بل من أوجبها عليهم ، فإن الله يأمر بالعدل والإحسان ، والعدل واجب على كل واحد في كل شيء

« ٩٨ » صرف الأموال التي أخذت بغير حق في المصالح العامة أولى من إبقائها بأيدي الظلمة وصرفها فيما لا ينفع ، لكن إذا أمكن ردها إلى أهلها كان هو الواجب

« ٩٩ » جميع الأيمان إذا حنت فيها ففيها كفارة يمين سواء كانت بصيغة القسم أو التحريم أو الشرط أو غيرها لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وروح اليمين ومقصودها هي التي يقصد بها الحنث على الشيء أو المنع منه ويتوصل إلى ذلك باليمين بأي نوع تكون

« ٧٠٠ » من أكره على عقد أو فسخ أو شرط أو غيرها فأوقع ما أكره عليه ، فإن كان بحق بأن امتنع مما وجب عليه فأكره عليه صار كالاختيار ونفذ ما أكره عليه من ذلك ، وإن كان بغير حق لم يثبت ولم ينفذ شيء من ذلك

« ٧٠١ » ويجوز للالسان أن يبذل ما يتوصل به إلى أخذ حقه الممنوع أو دفع الظلم عنه مع أنه لا يحل للأخذ

«٧٠٢» أمور الغيب علينا أن نؤمن بما أخبر الله به ورسوله منها وما زاد على ذلك من التعريض لكيفياتها وصفاتها فإنه من باب القول بلا علم ومن باب التكلف الضار، ويدخل في هذا صفات الملائكة والجن وهياتها وكيفياتها ، بل نؤمن بما في النصوص منها ، ولعلم أنه حق على حقيقته وسكت عما سوى ذلك ، وبهذا يحصل الإيمان الصحيح والعصمة

(٠٣) محبة الانسان للأموال الدنيوية لا يلام العبد عليه ولا يعاقب إلا إذا دعا إلى معصية الله أو تضمن ترك واجب وجمع المال إذا قام فيه بالواجبات ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه ، لكن إخراج الفضل والاقتصار على الكفاية أفضل وأسلم وأفرغ للقلب وأجمع لهم وأنفع للدنيا والآخرة

(٠٤) ما تشتهيه النفوس من المحرمات جعل له التذرع حدوداً وزواجر معينة ، وما لا تشتهيه النفوس اكتفى بالراحر الطبيعي واقتصر فيه على التعزير في عقوبة فاعله

(٠٥) الألعاب المباحة والعوائد المباحة إذا اشتملت كثيراً على محرمات أو تقويت واجبات حرمت ووجب احتسابها والهوى عنها لما اقترن بها من هذه المفسدات التي لا تخلو هذه المباحات منها

(٠٦) لا يحمل لأحد أن يحصر مجالس المكرات باختياره لغير ضرورة وعليه أن ينكر ولو بقلبه

(٠٧) لا تحمل الغيبة إلا عند الحاجة إليها لمصلحة دينية أو تعريف

بالشخص بشرط أن يكون القصد النصيحة وتلك المصلحة لا قصد الغيبة،
وكل ما قيل في تجويزه منها فإنه داخل في هذا الضابط

(٧٠٨) كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة
المتواترة وجب قتالهم حتى يلتزموا ما خرجوا منه حتى يكون الدين
كله لله

(٩) يجب على جميع المسلمين أن يكونوا يداً واحدة على الكفار
وأن يجتمعوا ويقاتلوا على طاعة الله ورسوله والجهاد في سبيله ويدعو المسلمين
إلى ما كان عليه سلفه من الصدق وحسن الأخلاق ، فإن هذا من أعظم
أصول الاسلام وقواعد الايمان التي بعث الله بها رسله وأنزل بها كتبه
أمر عباده عموماً بالاجتماع ونهاهم عن التفرق والاختلاف

(١٠) وإذا كان اليهودي أو النصراني ونحوهما حبيراً بالطب ثقة عند
الإنسان حاز له أن يستطبه كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله ، وإذا
وجد طبيباً مسلماً فهو أولى ، وأما إن لم يجد إلا كافراً فله ذلك وإذا خاطبه
بالي هي أحسن كان حسناً

(١١) الدين الصحيح هو عبادة الله وحده بما شرع الله ورسوله
والدين الفاسد هو عبادة غير الله أو عبادة الله بعبادة فاسدة اتدعها بعض
الضالين ، فالأول مشرك والباقي مبتدع

(١٢) الاعمال التي تكون بين اثنين فصاعداً يطلب كل منهم أن
يغلب الآخر لئلا أصاب صنف أمر الله به ورسوله ، كالسباغ والخليل
والرمي بالنبل ونحوه من آلاب الحرب لأنه مما يعين على الجهاد في سبيل الله

وصنف نهى الله ورسوله عنه ، كالميسر من الرد والشطرنج ونحوهما ، فان كانت بعوض تضاعف التحريم والنهي عنها ويدخل في هذا بيع الغرر لما فيه من أكل المال بالباطل وصنف مباح كالمصارعة والمساابقة على الاقدام ، فهذا مباح باتفاق المسلمين إذا خلا عن العوض وعن مفسدة راجحة ، وقد يؤمر به إذا ترتب عليه مصلحة شرعية

(٧١٣) والاجتهاد يقبل التجزؤ والاقسام فيكون الرجل محتهداً في مسألة أو صنف من العلم دون غيره ، والقياس الذي يسوغ مثل رد القضايا إلى نظيرها الثابت بالكتاب والسنة لعله تجمع بينهما

(١٤) وأفضل الخلق البيون ثم الصديقون ثم الشهداء ثم الصالحون وأفضل كل صنف أتقاهم ، وأفضل الخلق في الطبقات القرن الذي لعب فيهم رسول الله ﷺ ثم الدين يلونهم ثم الدين يلونهم ، وتنازعوا في الفقير الصابر والغني الساكر أيهما أفضل ؟ والصواب ان أفضلهما أتقاهما قال تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)

(١٥) أعمال القلوب التي تسمى المقامات والأحوال وهي من أصول الإيمان وقواعد الدين مثل محبة الله ورسوله والتوكل على الله وإحلاص الدين له والشكر له والصبر على حكمه والخوف منه والرجاء له وما يتبع ذلك كل ذلك واجب على جميع الخلق المأمورين بأصل الدين باتفاق أئمة المسلمين والناس فيها على ثلاث درجات كما هم في أعمال الأبدان ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات ، فالظالم العاصي بترك مأمور وفعل محذور ، والمقتصد المؤدى للواجبات والتارك المحرمات ، والسابق بالخيرات المتقرب بما يقدر عليه

من واجب ومستحب ، والتارك للمحرم والمكروه ، وكل من السابقين والمقتصدين من أولياء الله الدين قال الله فيهم (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) فخذ أولياء الله هم المؤمنون المتقون ، وأما الظالم لنفسه فهو من أهل الإيمان ، شمه ولاية بقدر إيمانه وتقواه كما معه من ولاية الشيطان بقدر فجوره إذ الشخص الواحد يجتمع فيه الحسنات والسيئات ، وأصل الدين هو الأمور الظاهرة والباطنة من العلوم والأعمال ، فإن الأعمال الظاهرة لا تنفع بدون العقائد الصحيحة كما في الحديث « إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله » الحديث (٧١٦) كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له ، بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يصم إليه من يقوم معه بالواجب

(١٧) يعاقب غير المكلف لتقويمه وتهديبه أو لدفع عدوانه أو للاقتصاص من اعتدائه ولذلك أمثلة كثيرة

(١٨) من ابتلى ببلاء قلبي أزعجه فأعظم دواء له قوة الالتحاء إلى الله ودوام التصرع والدعاء بأن يتعلم الأدعية الماثورة ويتوخى الدعاء في مظان الإحابة مثل آخر الليل وأوقات الاذان والاقامة وفي سجوده وإدبار الصلوات ويصم إلى ذلك الاستغفار ، وليتحد ورداً من الأذكار طرفي النهار وعند النوم ، وليصبر على ما يعرض له المواع والصوارف ، فإنه لا بد أن يؤيده الله بروح منه ويكتب الإيمان في قلبه وليحرص على إكمال الفرائض من الصلوات الخمس بباطنه وظاهره فأبها عمود الدين ، وليكن هجيراه لاهول

ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فإنه بها يحمل الأثقال ويكابد الأهوال وينال رفيع الأحوال ولا يسأم من الدعاء والطلب ، فإن العبد يستجاب له ما لم يعجل ، وليعلم أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا ، ولم ينل أحد شيئاً من عميم الخير إلا بالصبر والله الموفق

(٧١٩) لم ينفرد أحد من أهل البدع بقول لم يقل به أهل السنة إلا كان خطأ قطعاً ، وقد يكون الحق مع طائفة من أهل البدع مختلطاً باطل وطائفة من أهل البدع تقابلها كذلك ، والحق الخالص الذي لا باطل فيه مع أهل السنة والجماعة ، وهذا معروف بالتابع في كثير من العقائد والأصول (٢٠) يجب طاعة النبي ﷺ لكونه رسول الله في حياته وبعد مماته فكما يجب على الغائب عنه في حياته طاعة أمره ونهيه يجب ذلك على من يكون بعد موته ، وهو ﷺ أمره شامل لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته وبعد مماته وإذا أمر أياً من معينين بأمور أو حكم بأعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات ، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة بل بعد مماته أو كد لأن الدين كله واستقر بموته فلم يبق فيه نسخ ، ولهذا جمع القرآن بعد موته لكلامه واستقراره بموته ، فطاعته شاملة لجميع العباد شمولاً واحداً وإن تنوعت طرقهم في البلاغ والسمع والفهم ، فهو لاء يبلغهم من أمره ما لم يبلغ هو لاء ، وهو لاء يسمعون من أمره ما لم يسمعه هو لاء ، وهو لاء يفهمون من أمره ما لم يفهمه هو لاء وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة لله ورسوله لاله ، وأحق الناس به أقربهم إلى معرفة دينه واتباعه

(٧٢١) الله تعالى عم عباده بخلقه ورزقه وأعطاهم كل ما يحتاجونه لقيام دينهم ودنياهم وهداهم النجدين ، طريق الخير والشر ، وبين لهم ما يتقون ولكن خص بفضله بمزيد علم وإيمان ومزيد عافية ورزق وقوه قال تعالى (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات) وإذا خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقتضى عداءً صالحاً خصه بما يناسب ذلك من الصحة والعافية وإن لم يعط الآخر نقصاً عنه وحصل له ضعف ومرض ، وكذلك إذا خص أحداً بالأمر الدينية حصه ووفقه للأسباب التي يدرك بها العلم والإيمان ولو أزمه وأعماله

(٢٢) والله تعالى قد وسع طرق الهدى لعباده فيعلم أحد المستدلين المطلوب بدليل ويعلمه الآخر بدليل آخر ، ومن علم صحة الدليلين معاً كان كل منهما يده على المطلوب وكان اجتماع الأدلة يوجب قوة العلم وكل منهما يخلفه الآخر إذا غاب الآخر عن الدهن

(٢٣) دل جميع اصوص الأبياء واتفق على ذلك أتباعهم أن الله خالق كل شيء من الأعيان والصفات والأفعال ، نخلق الأعيان لصفاتها وأفعالها لأفعاله الاختيارية القائمة بنفسه ، فهو الذى يلهم العباد أن يدعوه فيدعونه فيستجيب لهم ويلهمهم أن يطيعوه فيطيعونه فيتيهم ، فهو سبحانه الفاعل للإجابة والاثابة كما انه أولا جعل العباد داعين مطيعين ولم يكن في شيء من ذلك مفتقراً إلى غيره البتة بل هو الغنى الحميد

(٢٤) كل من أقر شيء من الحق من المنكرين كان ذلك أدعى

له إلى قبول غيره وكان يلزمه من قبوله ما لم يلزم من لم يعرف ذلك الحق ولهذا كل من كان أقرب إلى الحق من أهل البدع والكفار ، أولى بهذا الوصف المذكور

(٧٢٥) والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع ، فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل ، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فإن وليس النوع فانياً كما قال تعالى (أكلها دائماً وظلها) وقال (إن هذا لرزقنا ما له من نفاد) والدائم الذي لا ينفد أى لا ينقض هذا النوع وإلا فكل فرد من أفراده نافذ منقض ليس دائماً ، وذلك أن الحكم الذى توصف به الأفراد إن كان لمعنى موحود في الجملة وصفت به الجملة مثل وصف كل فرد بوحود أو إمكان أو عدم ، فإنه يستلزم وصف الجملة بالوحود والامكان والعدم ، لأن طبيعة الجميع طبيعة كل واحد واحد وليس المجموع إلا الآحاد الممكنة والموجودة أو المعدومة بخلاف العكس

(٢٦) فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادى والسيف الناصر كما قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز) فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهى عنه ، والسيف يصير ذلك ويؤيده

(٧٢٧) وفي الجملة فكلمنا ذكر في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم ، فالصحابة رضى الله عنهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة ، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة كما استفاض عنه صلى الله عليه وسلم من غير وجه انه قال « خير القرون قرنى الذى جئت فيه من الذين يلونهم من الدين يلونهم) وما تواتر في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم والشهادة لهم لعلو الدرجات وكمال الصفات أمر معلوم من الدين بالضرورة فلا يناقضه شيء مما قاله الضالون المفترون من الرافضة وغيرهم (٢٨) والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فانما ذاك على سبيل التعريف والبيان ، وأما المدح والدم والموالات والمعاداة ، فعلى الأسماء المذكورة في القرآن كاسم المسلم والكافر والمؤمن والمنافق والبر والفاجر والصادق والكاذب والمصلح والمفسد وأمثال ذلك وكون القول صواباً أو خطأ يعرف بالأدلة الدالة على ذلك المعلومة بالعقل والسمع والأدلة الدالة على العلم لا تتناقض ، وهو أن يكون أحد الدليالين يناقض مدلول الآخر

(٢٩) ولا يتصور عند أهل السنة تعارض الأدلة الصحيحة العلمية لا السمعية ولا العقلية ، والكتاب والسنة يدل بالاحبار تارة ويدل بالتنبيه تارة والارشاد والبيان للأدلة العقلية تارة ، وحلاصة ما عند أرباب النظر العقلى في الاهليان من الأدلة اليقينية والمعارف الالهية قد جاء به الكتاب والسنة مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه فكان ما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما فى عقول

جميع العقلاء من الأولين والآخرين ، وهذه الجملة لها بسط عظيم قد بسط
من ذلك ما بسط في مواضع متعددة

(٧٣٠) من أنكر من أهل الإلحاد وجود الرب قيل له معلوم بصريح
العقل ان الموجود إما واجب بنفسه وإما غير واجب بنفسه وإما قديم أزلي
وإما حادث كائن بعد أن لم يكن ، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق ، وإما غير
مخلوق ولا مفتقر إلى خالق ، وإما فقير إلى ما سواه ، وإما غني عما سواه
وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه والحادث لا يكون إلا
بقديم ، والمخلوق لا يكون إلا بخالق ، والفقير لا يكون إلا لغني عنه فقد
لزم على تقدير النقيضين وجود موحود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني
عما سواه وما سواه بخلاف ذلك ، وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود
حادث كائن بعد أن لم يكن والحادث لا يكون واجباً بنفسه ولا قديماً أزلياً
ولا خالقاً لما سواه ولا غنياً عما سواه ، فثبت بالضرورة وجود موجودين
أحدهما غني والآخر فقير وأحدهما خالق والآخر مخلوق وهما متفقان في كون
كل منهما شيئاً موحوداً ثابتاً وليس أحدهما ممثلاً للآخر في حقيقته
إذ لو كان كذلك لثامناً فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وأحدهما يجب قدمه وهو
موجود بنفسه ، وأحدهما غني عن كل ما سواه والآخر ليس بغني ، وأحدهما
خالق والآخر ليس بخالق ، فلو ثامناً للزم أن يكون كل منهما واجب القدم
ليس بواجب القدم موجوداً بنفسه ليس موجوداً بنفسه غنياً عما سواه
ليس لغني عما سواه خالقاً ليس بخالق فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير
ثامنتهما وهو مستف بصريح العقل كما هو مستف منصوص الشرع مع اتفاقهما

في أمور أخرى ، كما أن كل منهما موجود ثابت له حقيقة وذات هي نفسه ، فعلم بهذه البراهين اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه ، فمن بي ما اتفقا فيه كان معضلاً قائلًا للباطل ومن جعلهما متماثلين كان مشبهًا قائلًا للباطل والله أعلم ، وذلك لأنها وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه فإن الله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته . والعبد لا يشركه في شيء من ذلك ، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه

(٧٣١) الأقوال نوعان فما كان منصوباً في الكتاب والسنة وجب الإقرار به على كل مسلم وما لم يكن له أصل في النص والاجماع لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه

(٣٢) ما من طائفة من أهل الانحراف إلا ومعهما حق وباطل فإذا خوطبت بين لها أن الحق الذي ندعوكم إليه أولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه

(٣٣) التوبة والاسئفار لا يوجب تغييراً ولا يزيل ووقاً بل لا يتم كمال العبد إلا بذلك بخلاف دعوى البراءة مما يتاب منه ويستغفر ، والسلامة مما يحوج إلى الرجوع إلى الله والالتجاء إليه ، فإنه هو الذي ينفر القلوب ويزيل الثقة فإن هذا لم يعلم أنه صدر إلا عن كذاب أو حاهل ، وأما الأول فإنه يصدر عن الصادقين العالمين

(٣٤) وأصحاب النبي ﷺ والله الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه يقع من أحدهم من الهنات ما يقع

ولهم ذنوب وليسوا معصومين ، ومع هذا فقد جرب أصحاب النقد والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما تعتبر به الأحاديث ، فلم يوجد عن أحد منهم تعمد كذبة بخلاف من نعدم فانهم لا يساويهم ولا يقاربهم أحدرضى الله عنهم ، ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه حفظاً من الله لهذا الدين ولم يتعمد أحد الكذب على رسول الله ﷺ إلا هتك الله ستره وكشف أمره ، وقد كان التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة لا يكاد يعرف فيهم كذاب ، لكن الغلط لم يسلم منه بشر (٧٣٥) قد يقال إن الإيمان أرجح من الكفر إذا احتيج إلى المفاضلة عند من يظن أن ذلك أرجح كقوله (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن) وقوله (وذروا البيع ذلكم خير لكم - ذلك أزكى لكم وأطهر) بل قد يفضل الله نفسه على من عبد من دونه ، كقوله (آلله خير أم ما يشركون) وقول السحرة (والله خير وأتقى) وما أشبه ذلك من ذكر أفعال التفضيل مما ليس في المفضل عليه شيء لأن التنزل في المناظرات ومحوها من تمام الانصاف ، ومن الداعي للنظر في الأدلة والبراهين المرجحة وفيها دعوة لطيفة لأهل الانحراف كما هو معروف بالتأمل

(٣٦) والله منزّه أن يوصف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين وكل ما اختص بالمخلوق فهو صفة نقص ، والله تعالى منزّه عن كل نقص ومستحق لغايات الكمال ، وليس له مثل في شيء من صفات الكمال ، فهو منزّه عن النقص مطلقاً ، ومنزّه في الكمال أن يكون له مثل ، وقد دل على ذلك سورة قل هو الله أحد ، فبين أنه أحد صمد وإسمه الأحد يتضمن

نفي المثل ، وإسمه الصمد يتضمن جميع صفات الكمال
 (٧٣٧) جميع الرسل عليهم السلام وجميع أهل الملل يعلمون قطعاً ان
 الملائكة ليست كما يقوله زنادقة الفلاسفة إنها قوى معنوية وإنما هم مخلوقون
 من نور كما أخبر بذلك النبي ﷺ ، وانهم كما وصفوا في الكتاب والسنة
 ومن زعم أن حريل هو العقل الفعال ، وهو ما يتخيل من نفس النبي ﷺ
 من الصور الخيالية وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد في نفس النائم
 فهذا مما يعلم كل من علم ما جاء به الرسول انه من أعظم الأمور تكديماً
 للرسول ، ويعلم ان هؤلاء أعد عن متابعة الرسول من كفار اليهود
 والنصارى وان هذا مذهب زنادقة الفلاسفة

(٣٨) التشبيه الممتنع تنبيه الخالق بالمخلوق أو تشبيه المخلوق بالخالق
 فيمتنع اتصاف الرب شيء من خصائص المخلوقين ، كما أن المخلوق
 لا يتصف شيء من خصائص الخالق ، ويمتنع أن يثبت للعبد شيء مماثل
 فيه الرب ، وأما إذا قيل حي وحى وعالم وعالم وقادر وقادر ، وقيل لهذا
 قدرة ولهذا قدرة ، ولهذا علم ولهذا علم كان نفس علم الرب لم يشركه فيه
 العبد ، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب تعالى عن ذلك ، وكذلك سائر
 الصفات ، وليس في إثبات هذا محذور ، فإن المحذور إثبات شيء من
 خصائص أحدهما للآخر

(٣٩) ونحن نعلم ان الله خالق كل شيء وانه لا حول ولا قوة إلا به
 وان القوة التي في العرش وفي حملة العرس هو خالقها ، بل نقول إنه خالق
 أفعال الملائكة الحاملين ، فإذا كان هو الخالق لهذا كله ولا حول ولا قوة

إلا به امتنع أن يكون محتاجاً إلى غيره ، ولا قال أحد إنه محتاج إلى شيء من مخلوقاته فضلاً عن أن يكون محتاجاً قوة شيء من مخلوقاته ولا يقول أحد إنه محتاج إلى العرش مع أنه خالق العرش والمخلوق مفتقر إلى الخالق لا يفتقر الخالق إلى المخلوق وبقدرته قام العرش وسائر المخلوقات وهو الغنى عن العرش وكل ماسواه فقير إليه

(٧٤٠) وقد استقر في بداية العقول أن الأفعال الاختيارية من العبد تكسب نفس الإنسان صفات محمودة وصفات مدمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فإنها لا تكسبه ذلك فالعلم النافع والعمل الصالح والصلاة الحسنة وصدق الحديث وإخلاص العمل لله وأمثال ذلك تورث القلب صفات محمودة ففعل الحسنة له آثار محمودة في النفس وفي الخارج وكذلك السيئات والله تعالى جعل فعل الحسنات سبباً لهذا والسيئات سبباً لهذا كما جعل أكل السم سبباً للمرض والهلاك وأسباب الشر لها أسباب تدفع بمقتضاها ، والتوبة والأعمال الصالحة يمحى بها السيئات، والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات ، والله تعالى يخلق الاختيار في المختار والرضا في الراضى والمحبة في المحب وهذا لا يقدر عليه إلا الله ، ولهذا أكرم الأئمة على من قال . جبر الله العباد

(٢١) وما يبين هذا أن الله تعالى جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره وتشريعه ، فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم بمنزلة أمر الطبيب للمريض بما ينفعه ، فأخبر الله على السنة رسوله بمصير السعداء والأشقياء ، وأمر بما يوصل إلى السعادة وبهي عما يوصل إلى

الشقاوة ، وخلقُه وتقديره يتعلق به وبجملة المخلوقات ، فهو يفعل لما فيه
 حكمة متعلقة بعموم خلقه كالطر وإن كان في ضمن ذلك تضرر بعض الناس
 بسقوط منزله وانقطاعه عن سفره وتعطيل معيشتة ، وكذلك رسالة محمد
 ﷺ لما في إرساله من الرحمة العامة وإن كان في ضمن ذلك سقوط رئاسة
 قوم وتألمهم بذلك ، فإذا قدر على الكافر كفره قدره لما في ذلك من
 الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري ، وإن كان
 مقدرًا ولما له في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة

(٧٤٢) الا لسان حي حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي ﷺ
 أصدق الأسماء الحارث وهام ، فالحارث الكاسب العامل والهوام كثير الهم
 والهم مبدأ الارادة والقصد فكل إسان حارث همام وهو المتحرك
 بالارادة ، وذلك لا يكون إلا بعد الحس والتصور ، فإن الارادة مسبوقة
 بالشعور بالمراد فلا يتصور إرادة ولا حب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب
 إلا بعد الشعور وما هو من جنسه كالحس والعلم والسمع والبصر والشم
 والدوق واللمس ويحور هذه الأمور ، فهذا الإدراك والشعور هو مقدمة
 الارادة والحب والطلب ، والحي مفطور على حب ما ينفعه ويلائمه وبنض
 ما يكرهه ويصره ، فإذا تصور الشيء الملائم النافع أرادته وأحبه ، وإذا
 تصور الشيء الضار أنغضه وكرهه ، لكن ذلك التصور قد يكون علمًا
 وقد يكون طناً وحرصاً ، فالفطرة محبولة على حب ما نحتاج إليه ودفع
 ما يضرها وانها تستعين بالله على ذلك ، وهذا موجب الفطرة التي فطر الله

عليها عباده وإيجابها ذلك ، ولهذا أمر الله العباد أن يسألوه أن يعينهم على فعل ما أمر

(٧٤٣) أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله خالق أفعال العباد ، وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته ، والله خالق ذلك كله وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية ، وعلى أن الرب يفعل بمشيئته وقدرته ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لم يزل قادراً على الأفعال موصوفاً بصفات الكمال متكليماً إذا شاء ، وإبه موصوف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، فيثبتون علمه المحيط ومشيئته الباقدة وقدرته الكاملة وخلق كل شيء ، ومن هداه الله لفهم قولهم علم أنهم جمعوا محاسن الأقوال وانهم وصفوا الله لغاية الكمال ، وانهم المتمسكون بصحيح المنقول وصرح المعقول وأن قولهم القول السيد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رساله وأنزل به كتبه

(٧٢٤) أعلم الله على المكلفين بنعم أصولية وفروعية مستركة بين البر والفاجر وخص المؤمنين بنعم أخرى بها تمت عليهم النعمة فأوحدتهم بعد عدم وخلق لهم الأسماع والأبصار والعقول وجميع ما تم به العافية وأعطاهم قوتين عظيمتين بها يوجدون أفعالهم ويختار كل منهم ما أراد من الأفعال الحسنة والقييحة وهما المشيئة والارادة والقدره وباجتماع القوتين تم الأقوال والأفعال ، ثم انه كل على جميعهم النعمة بأن أمرهم أن يصرفوا مشيئتهم وإرادتهم إلى ما ينفعهم مما يحبه الله ويرصاه وأن يمتنعوا عما يكرهه

الله وأرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب لنفصيل ما يحبه الله مما يكرهه والترغيب في هذا والترهيب من هذا بكل وسيلة وطريق وأخبرهم بما يترتب على ذلك من الثواب والعقاب وأشهدهم انموذجاً من ذلك في دار الدنيا ، وكل هذه الأمور وتوابعها اشترك فيها كل أحد فلم يبق لأحد على الله حجة ، بل حجتة ورحمته وصلت إليهم كلهم ، ثم إنه تعالى خص المؤمنين بمخصائص من رحمته بها آمنوا واهتدوا وعملوا الصالحات ، وهو أنه حجب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان ، ثم كلما فعلوا شيئاً من الهداية وقصدوا مرضى ربهم أمدهم بهدايات متنوعة ولطف بهم ويسرهم ليسرى وجنبهم العسرى وحفظهم ودافع عنهم بإيمانهم السوء والفحشاء واستقاموا على الصراط المستقيم بمنته ورحمته ، والله يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ، فكل نعمه منه فضل ، وكل نعمة منه عدل ، أفبعد هذا يبقى حجة للمعابد وشغب للمكابر محتج فيه بالقدر ، ولم يبق إلا أن يقول كيف خص المؤمنين بما حصهم به دوننا ، فيقال هدا فضله وإحسانه يؤتيه من يشاء ، فلم يمنع الكافر والفاجر حقاً له يستحقه ، بل منع عنه فضله الذي حص به المؤمنين لسكمال حكمته ولعلمه أنه لا يستحق هذا الفضل لإعراضه عن ربه واعتراضه عليه ولو علم الله فيهم خيراً لا أسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون

(٧٤٥) خلق الله إبليس كما خلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك

لما في خلقه ذلك من الحكمة وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا منه ، فهو الحكيم في خلق إبليس

وغيره ، وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذة منه ، وهو الحكيم إذ جعلنا
لستعيذ به ، وهو الحكيم في إعادتنا منه ، وهو الرحيم بنا في ذلك كله ،
المحسن إلينا المتفضل علينا ، إذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها ، وهو الخالق
لتلك الرحمة ، ، نخالق الرحمة أولى بالرحمة من الرحماء

(٧٤٦) قد ضمن الله السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله ، وتوعد بالتقاء
لمن لم يفعل ذلك ، فطاعة الرسول هي مناط السعادة وجوداً وعدماً ، وهي
الفارقة بين أهل الجنة والنار ، ومحمد ﷺ فرق بين الناس ، فدل الخلق بما
بينه لهم ، وقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) فمن اجتهد بطاعة الله ورسوله
بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة ، والله يرفع درجات المتقين المؤمنين
بعضهم على بعض بحسب إيمانهم وتقواهم

(٤٧) الإمام هو من يقتدى به ، إما أن يرجع إليه في العلم والدين بحيث
يطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله آمراً به فيطيعه المطيع لذلك ،
وإن كان عاجزاً عن الإلزام بالطاعة ، وإما أن يكون صاحب يد وسيف
بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على إلزام المطيع بالطاعة ، وهؤلاء القسمان
هم المراد بقوله (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم) ولا ينم كل واحد منهما إلا بالآخر ، ولا يستقيم الدين والدنيا
إلا باجتماعهما ، ووجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ، ولالة الأمور
وعامتهم لا يمنع أن يسارك فيما يعمل من طاعة الله فيعاونون على الخير ولا
يطاع أحد من الخلق في معصية الله ، وملوك المسلمين حسناتهم كثيرة
وسيئاتهم كثيرة ، فلهم من الحسنات ما ليس لإحاد الأمة من الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر وإقامة الحدود وجهاد العدو وإيصال كثير من الحقوق إلى مستحقيها ، ومنع كثير من الظلم وإقامة كثير من العدل

(٧٤٨) ما ثبت في حق النبي ﷺ من الأحكام ثبت في حق أمته وبالعكس ، فإن الله إذا أمره بأمر تناول الأمة ، كما قد عرف في عبارة الشرع ، قال تعالى (فلما قصي زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) إلا إذا دل دليل خاص على اختصاصه دون الأمة

(٤٩) باب الاحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام ، كما في الحديث ادرأوا الحدود بالشبهات ، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة ، فالخطأ في المدح أهون من الخطأ في القدح ، وإعطاء المجهول الذي يدعى الفقر من الصدقة أهون من حرمان الفقير ، فالخطأ في إعطاء الغني خير من الخطأ في حرمان الفقير ، والعفو عن المجرم خير من عقوبة البريء

(٥٠) والصواب الجامع في هذا الباب ان من حكم يعدل أو قسم يعدل بفد حكمه وقسمته ، ومن أمر بمعروف ونهى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راححة ، وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة ، فإن أمكن تولية إمام بر لم يجز تولية فاجر ولا مبتدع يظهر بدعته ، فإن هؤلاء يجب الاسكار عليهم بحسب الإمكان ، ولا يجوز توليتهم ، فإن لم يمكن إلا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وثور كان تولية أصلحهما ولاية هو الواجب ، وإذا لم يمكن في الغزو إلا تأمير أحد رجلين ، أحدهما فيه

دين وضعف عن الجهاد والآخر فيه منفعة في الجهاد مع ذنوب له كان تولية هذا الذي ولايته أنفع للمسلمين خيراً من تولية من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرها إلا خلف الفاجر والمبتدع صليت خلفه ولم تعد ، وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك الصلاة خلفه هجر له ليرتدع هو وأمثاله عن البدعة والفحور فعل ذلك ، وإن لم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه ، وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين ، في الجملة أهل السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم)

(٧٥١) والله سبحانه لا يأمر شيء لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا ، ولو كان فاعل ذلك من عباد الله الصالحين ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على حور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم لما في لزوم أمره من صلاح العباد في المعاش والمعاد ، ومن حالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ، كما استفاضت بذلك الأحاديث

(٥٢) لعن الفاسق المعين لا يجوز ، وإنما جاء الشرع بلعن الأنواع مثل لعن الله الظالمين ، لعن الله من عيّر منار الأرض ومحو ذلك ، ونحن نعلم أن أكبر المسلمين لا بد لهم من ظلم ، فإن فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكبر موتى المسلمين ، والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين والدعاء بالمغفرة والرحمة لعموم المؤمنين لم يأمر بلغتهم ، فمن لعن أحداً من المسلمين فقد ترك المأمور وفعل المحذور ، وخصوصاً الأموات فإن لعنهم

أعظم من لعنة الأحياء كما قال ﷺ لا تسبوا الأموات فإنهم أفضوا إلى ما قدموا
 (٧٥٣) ولا ريب أن لآل النبي ﷺ حقاً على الأمة لا يشركهم فيه
 غيرهم ويستحقون من زيادة المحبة والموالاتة ما لا يستحقه سائر لطن قريش
 كما أن قريشاً يستحقون من المحبة والموالاتة ما لا يستحقه غير قريش من
 القبائل ، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاتة ما لا يستحقه
 سائر أجناس بني آدم وتفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد
 على كل فرد ، كما أن تفضيل القرن الاول على الثاني والثاني على الثالث
 لا يقتضي ذلك ، بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن الثاني ، ومن
 خصائص بني هاشم تحريم الصدقة عليهم واستحقاقهم من الفيء ، ونو المطلب
 معهم في الأخير ، وكذلك الصلاة على أهل البيت كلهم ، وأما ترتيب
 الثواب والعقاب والمدح والدم فهذا لا يؤثر فيه النسب ، وإنما يؤثر فيه
 الإيمان والعمل الصالح وهو التقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) لكن
 قال النبي ﷺ الناس معادن كعادن الذهب والفضة ، حيارهم في الجاهلية
 خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ، فالعرب في الاحناس وقريش فيها ثم هاشم
 في قريش مظنة أن يكون فيهم الخير أعظم مما يوجد في غيرهم كما هو
 الواقع ، فلا بد أن يوجد في الصنف الافضل ما لا يوجد مثله في المفضول
 وقد يوجد في المفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجد في الفاضل
 (٥٤) ومحمد ﷺ قد أخبر الله عنه انه يصلي عليه هو وملائكته
 فلم تكن فضيلته بمجرد كون الأمة يصلون عليه ، بل إن الله وملائكته
 يصلون عليه بخصوصه وإن كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموماً (هو

الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور ، ويصلون على معلم الناس الخير كما في الحديد إن الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ، ومحمد ﷺ لما كان أكمل الناس فيما يستحق به الصلاة من الإيمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه خيراً وأمرأً حاصية لا يوجد مثلها لغيره ﷺ

(٧٥٥) والله تعالى إذا أمر الانسان بما لم يأمر به غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك ، بل إن امتثل ما أمر الله به كان أفضل من غيره بالطاعة ، كولاية الأمور وغيرهم ممن أمر بما لم يؤمر به غيره ، من أطاع منهم كان أفضل لأن طاعته أكمل ، ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه بالتقوى أفضل منه

(٥٦) وإذا شهد النبي ﷺ لمعين شهادة أو دعا له بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الدعاء ، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك خلق كثير ويدعو به خلق كثير ، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه

(٥٧) لا بد أن يكون مع الانسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات ، وجهل وطم في الكليات فيتولد فساد عظيم

(٥٨) من بلغته دعوة النبي ﷺ من الكفار في دار الكفر وعلم انه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم يحكه الهجرة إلى دار الاسلام ولا التزام جميع شرائع

الاسلام لكونه ممنوعاً من المحررة وممنوعاً من إظهار دينه ، وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الاسلام ، فهذا مؤمن من أهل الجنة ، كما كان مؤمن آل فرعون وآسية امرأة فرعون ، وكما كان يوسف عليه السلام مع أهل مصر فإنهم كانوا كفاراً ولم يكن يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الاسلام ، فإنه دعاهم إلى التوحيد فلم يجيبوه ، وكذلك النجاشي ، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل هناك من يمنعه من ذلك (ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الاسلام ما لا يقدر على التزامه ، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها ، وبالجملة لا خلاف بين المسلمين ، أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن المحررة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها ، بل الوحوب بحسب الإمكان ، وكذلك ما لم يعلم حكمه ، فلو لم يعلم أن الصلاة واجبة عليه وبقى مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في أظهر قولي العلماء وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الركاه وغير ذلك ولو لم يعلم تحريم الخمر لم يحذر عليها إذا شربها باتفاق المسلمين ، وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا أو ميسر لم تبين له تحريم ذلك بعد القبض وما أشبه ذلك ، وأصل هذا كله هل تلزم الشرائع من لم يعلمها أم لا تلزم إلا بعد العلم أم يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأه ، والصواب في ذلك كله أن الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم ، وأنه لا يقضى ما لم يعلم

وجوبه ، وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة

(٧٥٩) وإذا تكلمنا على الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمتأمنين المختلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال ، والظلم محرم مطلقاً لا يباح قط بحال ، والعدل محبوب باتفاق أهل الأرض مركز حبه في القلوب ، تحبه القلوب وتحمده ، وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب ، والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتدمه ، والشرع الذي يجب على حكام المسلمين الحكم به عدل كله ليس في الشرع ظلم أصلاً ، بل حكم الله أحسن الأحكام ، والشرع هو ما أنزل الله ، فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل ، لكن العدل قد ينوع بتنوع الشرائع والمناهج

(٦٠) قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) فمن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فيما شجر بينهم ، فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن ، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله طاهراً وباطلاً لكن عصي واتبع هواه ، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة ، فمن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فهو كافر ، وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية فالأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة ليس لأحد

أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك ، وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة لا يحكمون في الأمور الكلية ، وإذا حكموا في المعينات فعليهم أن يحكموا بما في كتاب الله ، فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله فإن لم يجدوا اجتهد الحاكم برأيه

(٧٦١) الذنوب التي هي دون الكفر لا توجب كفر صاحبها ولا تخليده في النار ولا منع الشفاعة فيه ، والمتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية ، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها ، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين ، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع ، وقد ينقل عن أحد الأئمة أنه كفر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليحذر ، ولا يلزم إذا كان القول كفر أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل ، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه وله شروط وموانع

(٦٢) الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تعتبر في وحه العقل ، والأعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع ، والتوكل معنى يلتزم من التوحيد والعقل والشرع فالموحد المتوكل لا يلتصق إلى الأسباب معنى أنه لا يطمئن بها ولا يثق بها ولا يرحوها ولا يخافها ، فإنه ليس في الوجود سبب يستقل بحكم ، بل كل سبب فهو معتقر إلى أمور أخرى تصم إليه ، وله موانع وعوائق تمنع

موجبه وما تم سبب مستقل بالأحداث إلا مشيئة الله وحده ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وما شاء خلقه بالاسباب التي يحددها ويصرف عنه المواع فلا يجوز التوكل إلا عليه

(٧٦٣) وأما أهل التوحيد الذين يعبدون الله مخلصين له الدين فإن ما في قلوبهم من محبة الله لا يماثله فيها غيرها ، ولهذا كان الرب محموداً حمداً مطلقاً على كل ما فعله ، وحمداً خاصاً على إحسانه إلى الحامد ، فهذا حمد الشكر ، والأول حمده على ما فعله كما قال (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض) الآية (الحمد لله فاطر السموات والأرض) والحمد ضد الدم ، والحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته ، ولا يكون حمد للمحمود إلا مع محبته ، ولا ذمّ لمدموم إلا مع بغضه ، وهو سبحانه له الحمد في الأولى والآخرة ، فلا تكون عبادة إلا بحب المعبود ، ولا يكون حمد إلا بحب المحمود ، وهو سبحانه المعبود المحمود ، ولهذا كانت الخطب في الجمع والأعياد وغير ذلك مستملة على هدين الأصلين تحميده وتوحيده ، وأفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله

(٦٤) لا ريب أن الأحكام النجومية مذمومة بالشرع مع العقل وإن الخطأ فيها أصعاف الصواب ، وإن من اعتمد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة

(٦٥) وقد بينا أن الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، بل قد نقل إجماع المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبر الناس بالمنقولات ، كآبي الحسين بن المناوي

وأبي محمد بن حزم وأبي الفرج بن الجوزي ، وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلقه من الهواء ومن البحار المتصاعد ، لكن خلقه للمطر من هذا كخلق الانسان من لطفة ، وخلقه للشجر والرع من الحب والنوى ، وإثبات المادة التي خلق منها المطر والشجر والانسان والحيوان مما يدل على حكمته ، ونحن لا نعرف شيئاً قط خلق إلا من مادة ولا أخبر الله في كتابه بمخلوق إلا من مادة ، والله قد وكل الملائكة بتدبير هذا العالم بمشيئته وقدرته كما دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة ، وكما يستدل على ذلك أيضاً بأدله عقلية ، والملائكة أحياء باطقون ليسوا أعراضاً قائمة بغيرها كما يزعمه كثير من المتفلسفة

(٧٦٦) الوسائل لا تراد إلا لمقاصدها ، فإذا جرمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السعي الفاسد ، كما إنها إذا حصلت المقاصد لم يكن لنا حاجة إلى الوسائل ، وتقدم في الأصول السابقة ان الوسائل لها احكام المقاصد إن كانت المقاصد مأموراً بها فالوسائل تابعة لها ، وإن كانت منهيّاً عنها ، فكذلك وسائلها والله أعلم

(٦٧) النبي ﷺ قد نص على كليات الاحكام ما يحرم من النساء وما يحل ، فجميع أقارب الرجل من النساء حرام عليه إلا بنات عمه وبنات عماته وبنات حاله وبنات حالاته ، وحرم في الاسره كل ما يسكر ، وقد حصر المحرمات في قوله (قل إنما حرم ربي الفواحش ما طهر منها وما لطن والام والبغى غير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فكلما حرم تحريماً مطلقاً عاماً لا يباح في حال فهو

داخل في هذه المذكورات وجميع الواجبات في قوله (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين) الآية، فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده، وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق عباده العدل كما في حديث معاذ، ثم انه تعالى فصل أنواع المباحش والبنى وأنواع حقوق العباد في مواضع أخر، ففصل الموارث ومن يستحق الإرث ممن لا يستحقه وما يستحق الوارث بالفرض والتعصيب، وبين ما يحل من المناكح وما يحرم وغير ذلك من نصوصه الكلية التي لا يسد عنها شيء.

(٧٦٨) من استكبر على الحق أو ادعى ما ليس له من المراتب أو أشرك بالله وتعلق بغيره اتلى بالدل والهوان والخوف من المخلوقين، فتراه مفتقراً إلى لقمة خائفاً من كلمة، قال تعالى (سنلقى في قلوب الدين كهرًا) الرعب بما أشركوا بالله

(٦٩) والردة قد تكون عن أصل الاسلام. كالغالية من الاسماعيلية والنصيرية ونحوهم، وقد تكون الردة عن بعض الدين كحال كثير من أهل البدع، والله تعالى يقيم قومًا يحبونه، يحاهدون من ارتد عن الدين أو عن بعضه في كل زمان

(٧٠) تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضي المساواة في كل شيء

(٧١) وكذلك إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا يحتاج به باتفاق الناس

(٧٧٢) البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى (وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) هي علم المعاني والبيان ، فيذكر من المعاني ما هو أكمل مناسبة للمطلوب ، ويذكر من الألفاظ ما هو أكمل في بيان تلك المعاني ، والبلاغة بلوغ غاية المطلوب أو غاية الممكن من المعاني بأتم ما يكون من البيان ، فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تعيينها بأحسن وجه

(٧٣) وأصل الشجاعة قوة القلب وثباته عند المخاوف وكمال اليقين والثقة بوعد الله ، وشجاعة الفعل والقول تالعة لهذا ، والاستنصار بالله والاستغاثة به والدعاء له من تمام ذلك ، وهي من أعظم الأسباب في تحصيل المأمور ودفع المحذور ، ومما ينبغي أن تعلم أن الشجاعة إنما فضيلتها في إقامة الدين وحصول المصالح العامة والخاصة للمسلمين

(٧٤) وليس لأحد أن يدفع ما كان علم يقينا بالظن ، سواء كان ناظرا أو مناظرا ، بل إن تبين له وجه فساد التشبه وبينه لغيره كان ذلك زيادة علم ومعرفة ، وتأيد في الحق في النظر والمناظرة وإن لم يتبين ذلك لم يكن له أن يدفع اليقين بالتك والله أعلم

(٧٥) ومن نور الله قلبه فرأى ما في النص والشرع من الصلاح والخير وإلا فعليه الاتقياد لنص رسول الله ﷺ وليس له معارضته برأيه وهواه

(٧٦) لما كان محمد ﷺ خاتم النبيين ولم يكن بعده رسول ولا من يحدد الدين لم يزل الله يقيم لتحديد الدين من الأسباب ما يكون مقتضيا لظهوره كما وعد به في الكتاب فيظهر به محاسن الإيمان ومحامده ويعرف

به مساوىء الكفر ومفاسده ، ومن أعظم أسباب ظهور الايمان والدين وبيان حقيقة أباء الأبياء والمرسلين ظهور المعارضين لهم من أهل الافك الميين كما قال تعالى (وكذلك جعلنا لكل بى عدواً شياطين الانس والجن) الآية ، فإن الحق إذا حصد وعورض بالشبهات أقام الله له مما يحقق الحق ويطل به الباطل من الآيات البينات بما يظهره من أدله الحق وبراهينه الواضحة وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة ، وهذا كالمحنة التى تميز بين الخبيث من الطيب ، والفتنة هى الامتحان والاحتبار ، فالحق كالذهب الخالص كلما امتحن راد حوده ، والباطل كالمغتوش المغشى إذا امتحن ظهر فساده

(٧٧٧) فبمعرفة حقيقة دين اليهود والنصارى وطلابه يعرف به لطلان ما يشبه أقوالهم من أقوال أهل الإلحاد والبدع ، فإذا جاء نور الايمان والقرآن أرهق الله به ما حالفه

(٧٨) الصدق أصل الخير ويهذى إلى الخير ، والكذب أصل الشر ويهذى إلى الفحور كما فى حديث ابن مسعود مرفوعاً عليكم بالصدق فإن الصدق يهذى إلى البر الحدت ، وأعظم ذلك الصدق على الله أو الكذب على الله ، فالصدق فى أعلى الدرجات ، والصادق أفضل الخلق ، والكذب فى أسفل الدرجات ، والكاذب أظلم الخلق ، وبين الصدق والكذب والصادق والكاذب فروق كثيرة معروفة

(٧٩) كثير ايد كر تعالى فى كتابه حكمة للأحكام الشرعية أو القدرية ولا يلزم من ذلك أن لا تكور له حكم أخرى غيرها ، لكن لا بد لتحصيل

تلك الحكمة بالذكر في ذلك الموضع من مناسبة

(٧٨٠) وكذلك نبي الدليل المعين لا يقتضى نبي المدلول ولا يقتضى

نبي دليل آخر غيره يدل على المقصود

(٨١) وإذا انتقض الدليل بطلت دلالاته ، فإنه إنما يدل إذا كان

مستلزماً للمدلول ، فإذا كان تارة يوجد مع المدلول وتارة لا يوجد لم يكن

مستلزماً فلا يكون دليلاً

(٨٢) ما أمر الله به أمراً عاماً هو ما نقلته الأمة عن بيها محمد ﷺ

نقلاً متواتراً وأجمعت عليه ، مثل الأمر شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسول الله ، وأنه أرسل إلى جميع الناس أميهم وغير أميهم وإقام

الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق من استطاع

إليه سبيلاً ، وإيجاب الصدق وتحريم الفواحش والظلم والأمر بالآيمان بالله

وملائكته وكتبه ورسوله والبعث بعد الموت هو ما يعرفه المسلمون معرفة

عامة ، ولا يحتاج الإنسان في معرفة ذلك إلى أن يحفظ القرآن أو

يتكلم بلغة العرب

(٨٣) إذا أوجب الله على العباد شيئاً واحتاج أداء الواجب إلى تعلم

شيء من العلم كان تعلمه واجباً لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

(٨٤) المضافات إلى الله بوعان أعيان وصفات

فالصفات إذا أضيفت إليه ، كالعلم والقدرة والكلام والحياه والرضا

والغضب ونحو ذلك ، دلت الاضافة على أنها اضافة وصف له قائم به ليست

مخلوقة ، لأن الصفه لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف تقوم به

فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له

وأما الأعيان إذا أضيفت إلى الله تعالى فإما أن تضاف بالجهة العامة التي يشترك فيها المخلوق ، مثل كونها مخلوقة ومملوكة ومقدورة ونحو ذلك فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله - هذا خالق الله - وقد يضاف لمعنى يختص بها يميز به المضاف عن غيره ، مثل بيت الله وناقة الله وعبد الله وروح الله فهذه تقتضي التشريف والعناية ، وانها امتارت عن غيرها من الأعيان بما يناسب السياق

(٧٨٥) والحس الباطن أو الظاهر إن لم يقترب به العقل الذي يميز بين المحسوس وغيره وإلا دخل فيه من الغلط من حنس ما يدخل على النائم أو الممرور والمبرسم ونحوهم ممن يحكم بمجرد الحس الذي لا عقل معه

(٨٦) المعقول هو المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفطرهم التي فطروا عليها من غير أن يتلقاه بعضهم عن بعض كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين ، أعني اختلاف التسرع لا اختلاف التضاد والتباين فإن لفظ الاختلاف يراد به هداوهدا ، وهذه المعقولات في العلميات هي التي ذم الله من خالفها بقوله (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير)

وأما ما يسميه بعض الناس معقولات ويخالعه فيه كثير من العقلاء ، فليس هدا هو العقلات التي يجب لأجلها رد الحس والسمع ، وينبغي عليه علوم نبي آدم ، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفية ترد إلى معقولات بدئية أولية بخلاف العقلات الصريحة ، فإن هدا معلوم بعطرة الله ، فإذا

جاء في الحس أو في الخبر الصحيح ما يظن أنه يخالف ذلك علم أنه غلط ، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط وإن كان صادقاً فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر ، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس ، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات ، والا ببياء صلوات الله عليهم معصومون لا يقولون على الله إلا الحق ، ولا ينقلون عنه إلا الصدق ، فمن ادعى في أحبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذباً ، بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح ، أو ذلك المنقول ليس بصحيح ، فما علم يقيناً أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه ، وما علم يقيناً أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أحبارهم ما يناقضه

(٨٧) نعم الله على عباده تتضمن نفعهم والإحسان إليهم

ودلك نوعان

أحدهما أن يدفع بذلك مصرتهم ويزيل حاجتهم وفاقته مثل رزقهم الذي لولاه لما تواءوا جوعاً ، وأصرهم الذي لولاه لأهلكهم عدوهم ، ومثل هداهم الذي لولاه لضلوا ضلالاً يصرهم في آخرتهم ، وهذا النوع من النعمة لا بد لهم منه ، وإن فقدوه حصل لهم ضرر إما في الدنيا وإما في الآخرة وإما فيهما

والنوع الثاني النعم التي يحصل بها من كمال النعم وعلو الدرجة مالا يحصل بدونها ، كما أنهم في الآخرة نوعان أبرار أصحاب يمين ومقربون سابقون ، ومن خرج عن هذين كان من أصحاب الجحيم ، وإذا كان

النعمة نوعين فالخلق كانوا محتاجين إلى إرسال محمد ﷺ من هذين الوجهين وحصل بإرساله هذان النوعان من النعمة ، فإن الناس كانوا بدونه جهالا ضالين أميهم وأهل الكتاب منهم ، فكان إرساله أعظم نعمة على أهل الأرض من نوعي النعم ، ومن استقرأ أحوال العالم تبين له أن الله لم ينعم على أهل الأرض نعمة أعظم من إبعاده بإرسال محمد ﷺ ، وإن الدين ردوا رسالته ممن قال الله فيهم (ألم تر إلى الدين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار) ولهذا وصف بالشكر من قبل هذه النعمة فقال تعالى (ولقد فتنا الدين من قبلهم - إلى قوله - أليس الله بأعلم بالشاكرين) وقال (وسيجزى الله الشاكرين)

(٨٨) العجب الذي لا ينقصى أن كل عاقل يعجب ممن عرف دين محمد ﷺ وقصده الحق ثم اتبع غيره ويعلم أنه لا يفعل ذلك إلا مفرط في الجهل والضلال أو مفرط في الظلم واتباع الهوى ، فما من طائفة من طوائف أهل الأرض إلا وهم مقرون ، إن محمدا ﷺ دعا سائر الطوائف غيرهم إلى خير مما كانوا عليه ، وهذه شهادة من جميع أهل الأرض بأنه دعا أهل الأرض إلى خير مما كانوا عليه ، فإن شهادة جميع الطوائف مقبولة على غيرهم إذ كانوا غير متهمين عليهم ، فإيهم معادون لمحمد وأمتة ومعادون لسائر الطوائف ، وأما شهادتهم لأنفسهم فغير مقبولة فإيهم حصومه ، وشهادة الخصم على خصمه غير مقبولة ، وقد اعترف الملائمة أنه لم يقرع العالم نأموس أفضل من نأموسه ، واعترفوا بأنه أفضل وأكمل من نواميس الأنبياء الكبار

(٨٩) قد دلت النصوص على أن الله لا يعذب إلا من أرسل إليه رسولا تقوم به الحجة عليه ، والحجة إنما تقوم بالقرآن على من بلغه قال تعالى لا ندركم به ومن بلغ ، فمن بلغه بعض القرآن دون بعض قامت عليه الحجة فيما بلغه دون ما لم يبلغه ، فإذا اشتبه معنى بعض الآيات وتنازع الناس في تأويل الآية وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، فإذا اجتهد الناس في فهم ما أراده الرسل فالمصيب له أحران والمخطيء له أجر واحد ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة ، كالأطفال والمجانين وأهل الفترات فهو لاء فيهم أقوال أطهرها ما جاءت به الآثار أنهم يمتحنون يوم القيامة فيبعت إليهم من يأمرهم بطاعته ، فإن أطاعوه استحقوا الثواب وإن عصوه استحقوا العقاب

(٩٠) وكتب الله تدل على دم الضال والجاحد ومقتته مع أنه لا يعاقب إلا بعد إداره

(٩١) وسبب ضلال الضلال من الأمم ثلاثة أشياء أحدها ألفاظ متشابهة مجملة متشكلة منقولة عن الأبياء وعدوهم عن الألفاظ الصريحة المحكمة ، فإما أن يهوهوها أو يحرفوها والثاني خوارق طنوها من الآيات وهي من أحوال الشياطين والثالث أخبار منقولة إليهم طنوها صدقاً وهي كذب

(٩٢) العلم يبال بالحس والعقل وما يحصل بهما ، ووحى الله على أنبيائه الذي هو خارج عما يشترك فيه الناس من الحس والعقل ، فأهل الكتاب ائمناروا عن غيرهم عما جاءهم من البهوه مع مساركتهم لغيرهم

فما يترك فيه الناس من العلوم الحسية والعقلية ، والمسلمون حصل لهم من العلوم النبوية والعقلية ما كان للأمم قبلهم وامتازوا عنهم بما لا يعرفه الأمم وما اتصل إليهم من عقليات الأمم هدهد لفظاً ومعنى حتى صار أحسن مما كان عندهم ، ونفوا عنه من التاموس وضموا إليه من الحق مما امتازوا به على من سواهم ، وكذلك العلوم النبوية أعطاهم الله منها ما لم يعطه أمة قبلهم ، وهذا ظاهر لمن تدبر القرآن مع تدبر التوراة والإنجيل ، فإنه يجد من فضل علم القرآن ما لا يخفى إلا على العميان

(٩٣) والظالم يكون ظالماً بترك ما تبين له من الحق واتباع ما تبين له أنه باطل والكلام بلا علم ، فإذا ظهر له الحق فعند عنه كان ظالماً وذلك مثل الالذ في الحصام

(٩٤) كلما قويت حاجة الناس إلى الشيء ومعرفة يسر الله أسبابه كما يسر ما كانت حاجتهم إليه في أبدانهم أشد ، فلما كانت حاجتهم إلى النفس والهواء أعظم منها إلى الماء كان مبدولاً لكل أحد في كل وقت ، ولما كانت حاجتهم إلى الماء أكبر من حاجتهم إلى القوت كان وجود الماء أكثر لذلك ، فلما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظم كانت آياته ودلائل ربوبيته وقدرته وعلمه ومستيثته وحكمته أعظم من غيرها ، ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسل بعد ذلك أعظم من حاجتهم إلى غير ذلك أقام الله من دلائل صدقهم وشواهد بيوتهم وحسن حال من اتبعهم ، وسعادته ونجاته وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح ، وقبح حال من حالهم ، وشقاوتهم وحبه وطامه ما يظهر لمن تدبر ذلك ، ومن لم

يجعل الله له نوراً فما له من نور

(٧٩٥) والشئ يعرف تارة بما يدل على ثبوته ، وتارة بما يدل على انتفاء نقيضه وهو الذى يسمى قياس الخلف ، فإن الشئ إذا انحصر في شيئين لزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر ، ومن انتفاء أحدهما ثبوت الآخر ومدعى البوة إما صادق وإما كاذب ، وكل منهما له لوازم يدل انتفاؤها على انتفائه ، وله ملزومات يدل ثبوتها على ثبوته ، فدليل الشئ مستلزم له كاعلام النبوة ودلائلها ، وآيات الربوبية وأدلة الأحكام الشرعية وغير ذلك ، وانتفاء الشئ يعلم بما يستلزم نفيه كانتفاء لوازمه ، مثل صدق الكذاب ، يقال لو كان صادقاً لكان متصفاً بما يتصف به الصادقون

(٩٦) شهادة الكتب لمحمد ﷺ إما تشهداتها بنبوته ، وإما شهادتها بمنل ما أخبر به هو من الآيات البينات على بوبته وبوة من قبله ، وهو حجة على أهل الكتاب وعلى غيرهم من المشركين والملحدن

(٩٧) ولما كان محمد ﷺ رسولا إلى جميع الثقلىن ، إسمهم وجنهم عربهم وعجمهم ، وهو حاتم الأنباء لا نبى بعده ، كان من نعمة الله على عباده ومن تمام حجته على خلقه أن تكون آيات بوبته وبراهن رسالته معلومة لكل الخلق الذى لعب إليهم ، وقد يكون عند هؤلاء من الآيات والبراهن على بوبته ما ليس عند هؤلاء ، وكان يظهر لكل قوم من الآيات النفسية والأفقية ما يبين به أن القرآن حق

(٩٨) يجب أن يعلم أن العالم العلوى والسفلى بالنسبة إلى الخالق تعالى فى غاية الصغر كما دلت عليه اصوص الكتاب والسنة ، ولا نسبة لها إلى

عظمة البارئ بوجه من الوجوه ، وهي في قبضته أصغر من الخردلة في كف الانسان ، والحليقة مفطورة على أنها تقصد ربها في جهة العلو لا تلتفت عن ذلك بمنة ولا يسرة ، وجاءت الشريعة بالعبادة والدعاء بما يوافق الفطرة بخلاف ما عليه أهل الضلال من المشركين والصائين من المتفلسفة وغيرهم فانهم غيروا الفطرة في العلم والإرادة جميعاً

(٩٩) والسنة والإجماع منعقد على أن من بلغته دعوة النبي ﷺ فلم يؤمن فهو كافر لا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة ، والنصوص إما أوجب رفع المؤاخدة بالخطأ لهذه الأمة ، وإذا كان كذلك فالخطيء في بعض هذه المسائل إما أن يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب ، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان ، وإما أن يلحق بالمحطئين في مسائل الإيجاب والتحريم ، مع أنها أيضاً من أصول الإيمان ، فإن الإيمان الذي يوجب الواجبات الظاهرة المتواترة ، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة هو أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين والجاهد لها كافر بالاتفاق ، مع أن المجتهد في عصها إذا أخطأ ليس بكافر بالاتفاق وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين فالحاقه بالمحطئين المؤمنين أشد شبهاً من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب ، مع العلم بأن كثيراً من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر ، وإذا كان الأمر كذلك فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس ، ولهذا أكر السلف على قتل الداعي إلى البدعة لما يجري عليه من الفساد في الدين ، سواء قالوا هو كافر أو غير كافر ، وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم

عليه أنه مع الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم
الحجة بالرسالة التي يبين لهم بها أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت مقالهم
فيها لا ريب أنها كفر ، وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين مع أن
بعض هذه البدع أشد من بعض ، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان
والعمل الصالح ما ليس في بعض ، والله أعلم

(٨٠٠) واعلم أن المذهب إذا كان باطلاً في نفسه لم يمكن الناقد له أن
ينقله بوجه يتصور تصوراً حقيقياً فإن هذا لا يكون إلا للحق فأما القول
الباطل فإذا بين فيبانه يظهر فساد ، فيقال كيف اشتبه هذا على أحد
فتصوره كاف في فساد

(٠١) العلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة حسية وعقلية
وكسفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك ، وينقسم إلى قطعي وطي
وعبر ذلك ، أما العلم والدين وكسفه ، فالدين نوعان أمور خبرية اعتقادية
وأمر طليعية عملية فالأول كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر ، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل
وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم ، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار
ومافي الأعمال من الثواب والعقاب وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم
ومراتبهم وغير ذلك ، وقد يسمى هذا النوع أصول الدين ، ويسمى العقد
الأكبر ، ويسمى الجدال فيه بالعقل كلاماً ، ويسمى عقائد واعتقادات ،
ويسمى المسائل العامة والمسائل الجزئية ، ويسمى علم المكاشفة

والثاني الأمور العملية الطليعية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات

والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات ، فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد ، فهو من جهة كونه علماً واعتقاداً أو خبراً صادقاً أو كاذباً يدخل في القسم الأول ، ومن جهة كونه مأموراً به أو منهيّاً عنه يدخل في القسم الثاني ، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها فهي من القسم الأول ومن جهة إنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمناً يستحق الثواب وعدمها يصير كافراً يحل دمه وماله فهي من القسم الثاني ، وقد يتفق المسلمون على بعض الطرق الموصلة إلى القسمين ، كاتفاقهم على أن القرآن دليل فيهما في الجملة ، وقد يتنازعون في بعض الطرق

(٨٠٢) طرق الأحكام التي أجمع عليها المسلمون

الأول الكتاب لم يختلف أحد من الأئمة في ذلك ، كما خالف بعض أهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية

والثاني السنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن بل تفسره ، مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها ، ونصب الركاة وفرائضها ، وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التي لا تعلم إلا بتفسير السنة ، وأما السنة المتواترة التي لا تفسر ظاهر القرآن ، أو يقال تخالف ظاهره ، كالسنة في تقدير نصاب السرقة ورحم الزاني وغير ذلك ، ثم ذهب جمهور السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج فإن من قولهم أو قول بعضهم مخالفة السنة ، وقد سكر هؤلاء كثيراً من السنن طعناً في الثقل لا ردّاً للمقول ، كما ينكر

كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم ، كالشفاعة والخوض والصراط والقدر وغير ذلك

الطريق الثالث السنن المتواترة عن رسول الله ﷺ ، إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها أو برواية البقات لها ، وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الحديث والفقه والتصوف ، وقد أنكرها بعض أهل الكلام ، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها

الطريق الرابع الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والسيعة ، لكن المعلوم منه ما كان عليه الصحابة ، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً

الطريق الخامس القياس على النص والاحتمال ، وهو أيضاً حجة عند جماهير الفقهاء لكن بعضهم أسرف فيه فاستعمله قبل البحث عن النص ورد به شيئاً من النصوص أو استعمل منه القياس الفاسد ، ومن أهل الكلام والحديث من ينكره رأساً ، وتفاصيل هذا كثيرة

الطريق السادس الاستصحاب وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع ، وهو حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق ، وهل هو حجة في اعتقاد عدم فيه خلاف وما يتببه الاستدلال بعدم الدليل السمعى على عدم الحكم الشرعى

الطريق السابع المصالح المرسلة وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجب مصلحة متفعة راححة ، وليس في الشرع ما ينفيه ، فهذه الطريق فيما حلت مستور . فالنهياء سموها المصالح المرسلة ، ومنهم من يسميها

الرأى ، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفية
ووحدهم وإلهاماتهم ، فإن حاصلها إنهم يجدون في القول والعمل مصلحة في
قلوبهم وأديانهم ويدوقون طعم نعمة ، وهذه مصلحة لكن بعض الناس
يخص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان
وليس كذلك بل المصالح المرسله في حاب المنافع ودفع المضار وما ذكره
عن دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين ، وجلب المنفعة
يكون في الدنيا والدين في الدنيا كالمعاملات والأعمال التي يقال فيها مصلحة
للخلق من غير حطر سرعى ، وفي الدين ككثير من المعارف والأحوال
والعبادات والرهادات التي يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع سرعى
من قصر المصالح على العقوبات التي فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ
الحسم فقط فقد قصر ، وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به ، ثم ذكر من
انتقد هذه الأمور ومن قرره واعتمدها ثم قال والقول الجامع أن
الشريعة لا تهمل مصلحة قط ، بل الله تعالى قد أكمل لنا ديننا وأتم نعمته
شأننا من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء
لأبصارنا كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هلك لكن ما اعتقده العقل مصلحة
وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له ، إما أن الشرع دل
عليه من حيث لا يعلم هذا الباطن أو إنه ليس بمصلحة أو اعتقد مصلحة
مرجوة ، لأن المصلحة هي الخالصه أو الغالبة ، وكثيراً ما يتوهم الناس
أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوة بالمصرة كما قال
تعالى في الخبر والمراد بالمراد قل فيها إنهم كبير و رفع الناس وإعماهم أكبر من

نفعها) وكثير من بدع العقائد والأعمال من هذا الباب ، وقد زين لهم سوء عملهم فرؤوه حسناً ، وقد يكون عمداً فيكون ظلماً وقد يقع جهلاً فيكون ضلالاً ، وهذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول وبين أهل الإرادة والعمل

(٨٠٣) فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو حابط باطل لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه ، فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل لأن ما لم يرد به وجهه ، إما أن لا ينفع بحال ، وإما أن ينفع في الدنيا دون الآخرة فالأول ظاهر والثاني فقد يحصل للإنسان في الدنيا لداب وسرور ، وقد يجزى بأعماله في الدنيا لكن تلك اللذات إذا كانت تعقب ضرراً أعظم منها أو تفوت أنفع منها وأبقى فهي باطلة أيضاً فثبت أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل وإن كان فيه لذة ما

(٥٢) والله تعالى لم يأمر عباده لحاحته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى أمرهم وإنما أمرهم إحساناً منه واعدة أعم بها عليهم ، فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وإرسال الرسل وإبرال الكتب من أعظم نعمه على خلقه

(٥٥) ومن تأمل أصول الكتاب والسنة وجدها في غاية الأحكام والاتقان ، وأنها مستملة على التقديس لله عن كل نقص والابواب لكل كمال . والله تعالى ليس له كمال ينظر بحجب يكون قلبه ناقصاً بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله والله إذا كان كاملاً بدياته وصفاته وأفعاله ، لم يكن كاملاً بغيره ولا مفتقراً إلى سواه ، بل هو الغني ونحن

الفقراء وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقتته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال ، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد ، وله الثناء الحسن الذي لا يحصىه العباد ، وإنما هو كما أثني على نفسه له الغنى الذي لا يقتصر إلى سواه (إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدّهم عداً وكلهم آتية يوم القيامة فرداً)

(٨٠٦) يجب أن يعلم أن الكمال ثابت لله بل الثابت له أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة وثبوت ذلك مستلزم بى بقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم بى الموت ، وثبوت العلم يستلزم بى الجهل ، وثبوت القدرة يستلزم بى العجز وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك

(٥٧) ودلاله القرآن على الأمور ، وعان

أحدهما خبر الله الصادق ، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به

والثاني دلالة القرآن لصرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب فهذه دلالة سرعية عقلية. فهي ترعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل

وثبوت معنى الكمال لله قد دل عليه القرآن بعد مراتب متنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى فما في القرآن من آيات الحمد له وتفصيل محامد

وان له المثل الأعلى ، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك دال على هذا المعنى وقد ثبت لفظ الكامل في تفسير ابن عباس للصمد ، ان الصمد المستحق للكمال وهو السيد الذي كمل في سؤدده والعلم الذي قد كمل في علمه والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، وهكذا سائر أسمائه الحسنى على هذا المنوال ، وهذا المعنى هو المستقر في فطر الناس ، فكما انهم مفطورون على الاقرار بالخالق فانهم مفطورون على انه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأكمل من كل شيء

ومن ثبوت الكمال لله بالعقل انه قد نلت وجوب وجوده وقيوميته وقدمه وسائر أوصافه وإن له المثل الأعلى ، وبيان بعض ما عجد من دونه من المخلوقات وتفصيل حمده الذي يستحقه من صفات كماله وحمده الذي فيه الاحسان المتوسع على خلقه وعلى كمال حكمته وسعه عامه ورحمته وبيان كمال ألوهيته واستحقاقه الجلال والاکرام وله صفات الحلال والعظمة ويستحق من عباده أن يكون مألوهاً معظماً أعظم من كل شيء وأحب إليهم من كل شيء تبارك وتعالى

(٨٠٨) وإذا علم العبد من حيث الجملة ان الله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه ذلك ثم كلما ارداد علماء وإيماناً طهر له من حكمة الله ورحمته ما يهر عقار ويبين له تصديق . أخبر الله به في كتابه حيث قال (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق)

(٩٠) (الواحب على المسلم إذا صار في مدسة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجمعة ويرى المؤمنين ولا يعاديهم وإن رأى بعضهم

ضالاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإن كان قادراً على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولاه وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفحور منعه ، وإن لم يقدر على ذلك ، فالصلاة خلف الأعم بكتاب الله وسنة ببيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل وإن كان في هجره لم يظهر البدعة والفحور مصلحة راجحة هجره ، وأما إذا ولى غيره غير إذنه ، وليس في ترك الصلاة حلفه مصلحة شرعية ، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً وكان قد رد بدعة بدعة والصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفحور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة

(٨١٠) قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم

بينكم بالباطل)

من أكل أموال الناس بالباطل أحد أحد العوصين بدون تسليم العوض الآخر ، لأن المقصود بالعهد والعقود المالية هو التقاض ، فإن المعاوضة كالمبايعة والمؤاخرة مبناها على المعادله والمساواة من الجابيين لم يبدل أحدهما ما بدله إلا ليحصل له ما طلبه . فكل منهما أحد معط طالب مطلوب فإذا تلف المقصود بالعقد قبل التمك من قبضه مثل تلف العين المؤجرة قبل التمك من قبضها أو تلف ما يبيع بكيل أو وزن أو عد أو زرع قبل تمييزه بذلك وإقضاؤه ونحو ذلك لم يجب على المرح أو المسترئ أداء الاجرة أو الثمن ، وهذا الأصل مستقر في جميع المعاوضات إذا تلف المقصود عليه قبل التمك من القبض تلعاً لاضمان فيه المبيع . وإن كان فيه الضمان

كان في العقد الخيار ، وكذلك سائر الوجوه التي يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير أياس ووضع الجوائح وغيرها منى على هذا الأصل ، وليس من شرط القبض أن يستعقب العقد بل القبض يجب وقوعه على حسب ما اقتضاه العقد لفظاً وعرفاً ، ولهذا يجوز اسدناء بعض منفعة المبيع مدة معلومة وإن تأخر بها القبض على الصحيح . وسر ذلك أن القبض هو موجب العقد فيجب في ذلك ما أوجبه العاقدان بحسب قصدهما الذي يظهر بلفظهما وعرفهما

(٨١١) والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها قلوبهم واحدة موالية لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ، معادية لأعداء الله ورسوله وأعداء الدين فما دام هذا وصفهم فقلوبهم الساذقة وأدعيتهم الخالصة هن العسكر الذي لا يغلب والجند الذي لا يخذل ، فإيهم هم الطائفة المصورة إلى قيام الساعة وليعتبر المعبر لسيرة نور الدين وصلاح الدين ثم العادل ، كيف مكنهم الله وأيدهم وفتح لهم البلاد وأدل لهم الأعداء لما قاموا بذلك بما قاموا به من الدين ، وليعتبر لسيرة من وإلى المصاري كيف أذله الله وكتبته

(١٢) وأفضل أولياء الله هم أنبياءه ، وأفضل أنبيائه المرسلون منهم وأفضل المرسلين أولوا العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله وسلم عليهم ، وأفضل أولوا العزم محمد ﷺ حاتم البدين وإمام المتقين وسيد ولد آدم وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا وحطيمهم إذا وفدوا ، صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون ، ومباح لواء الحمد والحوض الزرود وشميع الحلائق يوم القيامة ، ومباح الوسيلة والفضيلة الذي بعثه

الله بأفضل كتبه وشرع له أفضل شرائع دينه ، وجعل أمته خير أمة
أخرجت للناس ، وجمع له ولأمته من الفضائل والمحاسن ما فرقه فيمن قبلهم
وهم آخر الأمم خلقاً وأولهم نعتاً ، ومن حين نعت الله جعله الفارق بين أوليائه
وبين أعدائه ، فلا يكون ولياً لله إلا من آمن به وبما جاء به واتبعه ظاهراً
وباطناً ، ومن ادعى محبة الله وولايته وهو لم يتبعه فليس من أوليائه بل من
خالفه كان من أعدائه وأولياء الشيطان

(٨١٣) إسم اليمين جامع للعقد الذي بين العبد وبين ربه وإن كان ندرًا
والعهد الذي بينه وبين المخلوقين

(١٤) العدة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب

(١٥) أصل الايمان والوفاء في القلب . وإنما القول والفعل

فرعان لهما

(١٦) حق الله وحق رسوله متلازمان وحيمة حرمة الله ورسوله حية
واحدة ، فمن آذى الرسول فقد آذى الله ومن أطاعه فقد أطاع الله

(١٧) الأعمال إنما يحبطها ما ينافيها

(١٨) وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيب نفسه بما يأخذ من
ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه إطلاقاً

(١٩) الكلمة التي تصدر عن محبة وأعظم أسمى أصحابها بل يحمد

عليها وإن كان مثلاً لو صدر بدون ذلك استحق صاحبها النكال ،
وكذلك الفعل

(٢٠) الحكيم العلق بشرط لا يثبت نفيه عند عبده بإتقائه العقائد

(٨٢١) لما ذكر آيات الأمر بالصبر وآيات القتال قال . فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف وفي وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عما يؤذى الله ورسوله من الدين أوتوا الكتاب والمشركون ، أما أهل القوة فيعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين ، وبآية قتال الدين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

(٢٢) سب غير الرسول مع كونه معصيه يوجب الجلد ، وسب الرسول مع كونه كفراً يوجب القتل

(٢٣) الظاهر إما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت ان الباطن بخلافه ، فإذا قام الدليل على الباطن لم يمتنع إلى طاهر قد علم أن الباطن بخلافه

(٢٤) الحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكما

(٢٥) قاعدة تربية جامعة في وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ووجوب عبادة الله وحده لا شريك له وطاعته وطاعة رساله على كل أحد في كل حال بحسب الاستطاعة ، وإن كل ما خالف ذلك فهو باطل والتدسية على أبطال الاعتقادات والعقود المخالفة لذلك ، ويبان أن مراتب الخير والسر بحسب الأحوال في ذلك والخروج منه . فأفضاهم أكملهم قياماً بذلك ، كالسبيين والصدقيين والشهداء والصالحين وترحم أئمتهم عليه ، كالكفار الباطين والمشرأين مثل هرير وعبد من أصناف الكفار والنافقين ، وأفضل الخلق من حيث بعد محمد ﷺ وأقومهم بذلك

أتبعهم له ، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وشر الخلق
أعظمهم مخالفة لهؤلاء ، كالنادقة الملحدين من القرامطة الباطنية
العيديّة وغيرهم

نم فصل هذه الجملة الكبيره برسالة مستقلة رحمه الله وقّده روحه
فهذه أكبر من مائة من الأصول الجوامع والقواعد والضوابط
كلها قد انتقيتها من كتب هذا الإمام شيخ الإسلام بن تيمية وهي كما ترى
في جميع العلوم النافعة والفنون الصورية

ولما كان شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الحوزية قد
سلك مسلك شيخه المذكور بالتحقيق للعلوم الأصولية والفروعية والظاهرة
والباطنة ، وكان أعظم من انتفع بشيخ الإسلام وأقومهم بعلومه وأوسعهم
في العلوم العقلية والنقلية أحببت أن أقبل من كتبه من الأصول والقواعد
والضوابط والفوائد الجليلة وأتبعها لهذا الكتاب ، وسأحدو بحول الله
حدود ما فعلته بما نقلته من كتب شيخ الإسلام أدكر نفس عباده المؤلف
من غير تغيير لها إلا إذا اقتضى السبب ذلك . إما اقتصار على نفس
المقصود من عبارته أو جمع القواعد التي توزعت وتفرقت في كلامه في عدة
مواضع لا تتم الفائدة المطلوبة إلا بصم بعضها إلى بعض ، وأسأل الله أن
يسر ذلك وأن يجعل العمل حالصاً لوحه نافعاً لعباده . ومن نظر فيها علم
أنها من أنفع ما يكون وأنها جمعت من العلوم والمعاني ما لم يجمعه أي كتاب
فإنها صفة كتبها الموجد ، رحمه الله وقّده أرواحها آمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ قواعد وضوابط منقولة من كتب شمس الدين ابن القيم ﴾

(من الدائع)

(٢٦) حقوق المالك شيء ، وحقوق المالك شيء آخر ، لحقوق المالك ثحب لمن له على أحيه حق ، وحقوق المالك تنبع الملك ولا يراعى بها المالك (٢٧) تمليك المصلحة شيء وتمليك الانتفاع شيء آخر ، فالاول يملك به الانتفاع والمعاوضة ، والثاني يملك به الانتفاع دون المعاوضة (٢٨) الفرق بين الشهادة والرواية ، أن الرواية يعم حكمها الراوى وغيره على ممر الرمان ، والشهادة تخص المستهود عليه ولا يتعمدها إلا بطريق التسعية المحضة ، فالشهادة اشترط فيها العدد وانتفاء التهمة الخاصة ، والرواية لا يشترط فيها العدد إنما يشترط الحفظ والعدالة وهما فروع مترددة بين الأمرين من العلماء من ألحقها بالشهادة ومنهم من ألحقها بالرواية كرواية الهلال والقافة والخرح والتقويم والقسم ونحوها

(٢٩) قول الصي والمرأة والكافر مقبول فيما حرت به العادة كالهدي ونحوها لما احتف بذلك من القرائن المرححة .

(٣٠) الخبر إن كان عن حكم عام يتعاضد الأمانة فاما أن يكون مستنده السماع فهو لرواية ، وإن كان مستنده انهم من السمع فيعتمدون ، وإن كان خبراً خائباً يتعاضد به مستنده الشهادة أو الإجماع التبرادة ، وإن كان خبراً عن حق

يتعلق بالخبر عنه ، والخبر به هو مستحقه أو بآئمه فهو الدعوى ، وإن كان خبراً
عن تصديق هذا الخبر فهو الاقرار ، وإن كان خبراً عن كذبه فهو الازكار ،
وإن كان خبراً بشأ عن دليل فهو النتيجة وتسمى قبل أن يحصل عليها الدليل
مطلوباً ، وإن كان خبراً عن شيء يقصد منه نتيجه فهو دليل وجروء مقدمة

(٨٣١) المحاز والتأويل لا يدخل في المصوص وإنما يدخل في الطاهر المحتمل له

فوائد تتعلق بالآسماء والصفات

ما يحرى صفة أو خبراً على الرب أقسام

ما يرجع إلى نفس الذات كقولك ذات وموجود وشيء ، وما يرجع إلى
صفات معوية كالعليم والتقدير والسميع ، وما يرجع إلى أفعاله نحو الخالق الرارق
وم' يرجع إلى التنزيه المحض ولا يد من تصفه ثبوتاً إذ لا كمال في العدم المحض
كالقدوس السلام

وما يدل على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة كالعظيم المحيد الصمد
وما أفاد صفة تحصل باقتراح أحد الإسمين للآخر نحو الغنى المحيد ، المعو
التقدير ، الحميد المحيد العرير الحكيم ، نعمور أودود ، وما يدخل في باب الإحبار
عن الله أوسع مما يدخل في باب أسمائه

(٣٢) الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه
بل يطلق عليه منها كمالها وذلك كالمريد والصانع والفاعل وانها لا تدخل في أسمائه
بل تقيد بالكمال

(٣٣) أساؤه الحسنى أعلام وأوصاف ، وللأسم ثلاث دلالات دلالة على
الذات والصفة بالمطابقة ، ودلالة على أحدهما بالتخصيص ، ودلالة على الصفة الأخرى
باللزم ، ولها اعتباران فهي باعتبار الذات ودلالاتها عليهم مترادفة وباعتبار الصفات
متباينة أفعال الرب صادرة عن أسمائه وصفاته ، وأسماء المخلوقين صادرة عن
أفعالهم ، فالرب تعالى فعاله عن كماله ، والمخلوق كماله من فعاله فاشتقت له الأسماء

بعد أن كمل بالفعل ، والرب لم يزل كاملاً فحصلت أفعاله عن كماله ، لأنه كامل بداته وصفاته

(٨٣٤) إحصاء أسماء الله الحسنى والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم ، فإن المعلومات القدريّة والترعية صادرة عن أسماء الله وصفاته ، ولهذا كانت في غاية الإحكام والصالح والسفع .

(٢٥) ومراتب إحصاء أسماء الله التي من أحصاها دخل الجنة ثلاثة . حفظها وفهمها ودعا الله بها دعاء عبادة ودعاء مسألة

(٣٦) الإلحاد في أسماء الله يسجل فيه نفيها وتعطيلها أو تشبيهها بصفات المخلوقين أو تسمية المخلوقات بها على الوحد الذي يختص بالله ، ويسجل في ذلك التحريف الباطل .

(٣٧) القول الجامع في تفسير الصراط المستقيم هو الطريق الذي نصبه الله لعباده على ألسنة رسله وجعله موصلاً لعباده إليه ولا طريق لهم سواه ، وهو إفراده بالعبودية وإفراد رسله بالطاعة ، وهو مصمون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وسكينة ذلك وعقده أن تحبه قلبك كله ، وترضيه بجهده كله ، فلا يكون في قلبك موضع إلا معمور بحبه ولا تكون لك إرادة الامتناع بمرضاته وهذا هو الهدى ودين الحق ، وهو معرفة الحق والعمل به ، وهو معرفة ما بعث الله به رسله والقيام به ، فقل ما شئت من العبارات التي هذا أحسنها وقطب رحاها

(٣٨) يدعى لمن دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل في كل مطلوب ويتوسل إليه بالاسم المقتضى لذلك المطلوب المناسب لحصوله حتى كأن الداعي يستشعر إليه متوسل إليه به

(٣٩) البركة المضافة الى الله نوعان : بركة هي فعله تعالى والفعل منه بآرك وبركة هي وصفه والفعل منها تبارك فتبارك دال على كمال بركته وعظمها وسعتها والبركة كثرة الخير ودوامه ، ولا أحد أحق بذلك وصفاً وفلا منه تعالى

(٨٤٠) ويدفع شر الحاسد عن المحسود بعشرة أسباب (١) التعوذ بالله من شره والتحصن واللاحأ اليه (٢) تقوى الله وحفظه عند أمره (٣) الصبر على عدوه بأن لا يقابله بأذى أصلاً (٤) قوة التوكل على الله (٥) فراغ القلب من الاشتغال به والفكر فيه (٦) الاقبال على الله (٧) التوبة من الذنوب التي سلطت عليه أعداءه (٨) الصدقة والاحسان مهما أمكنه (٩) وأحص من ذلك الاحسان الى الحاسد الباعى (١٠) السبب الجامع لذلك وهو تحريد التوحيد والترحل بالفكر فى الأسباب الى المسبب العزيز الحكيم

(٤١) أتباع الرسل وأهل الحق أقروا بوحود النفس الباطنة المعارقة للبدن وأقروا بوحود الجن والشياطين وأثبتوا ما أثبتته الله ورسوله من صفاتهما وشرهما واستعاذوا بالله منه وعلّموا انه لا يعيدهم الا الله ، ومن حاف شيئاً غير الله سلط عليه ، ومن رجا شيئاً سوى الله حبل من حبهته

(٤٢) وينحصر شر الشيطان فى ستة أحاس لا يرال ما بين آدم حتى ينال منه واحداً منها أو أكثر (١) شر الكفر والشرك (٢) ثم المدعة (٣) ثم كائن الذنوب (٤) ثم صفاتها (٥) ثم الانتغال بالمباحات عن الخير (٦) ثم بالعمل المفصول عن الفاصل

والأسباب التي يعتصم بها العدو من الشيطان عشرة (١) الاستعانة بالله منه (٢) قراءة المعوذتين (٣) قراءة آية الكرسي (٤) قراءة البقرة (٥) قراءة حاتمة البقرة (٦) قراءة أول (حم) المؤمن الى اليه المصير (٧) ولا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة (٨) كثرة ذكر الله (٩) الوضوء مع الصلاة (١٠) امساك فصول النظر والكلام والطعام ومحالطة الناس وليعلم ان الناس أربعة أقسام

أحدها من محالطته كالأعداء لا يستعنى عنه فى اليوم والليلة وهم العلماء بالله رؤسره ومكايده عدوه وأمراض القلوب وأدوية المصحوحين لله ولكتابه ورسوله وخلفه . سعادته محالسته الربح كله

الثانى . من مخالطته كاللواء يحتاج اليه عند المرض فما دمت صحيحاً فلا حاجة لك فى خلطته ، وهم من لا يسغى عن مخالطتهم فى مصلحة المماش وقيام ما أنت محتاج اليه .

الثالث . من مخالطته كاللواء على اختلاف مراتبه وأبواعه وقوته وضعفه وهم من فى خلطته ضرر دينى أو دنيوى ، ومتى استليت بواحد من هؤلاء فلتعاشره بالمعروف حتى يحمل الله لك فرحاً ، ومتى تمكنت من نقله الى الخير فهى فرصة تعتم

الرابع . من مخالطته الهلاك كله بمنزلة السم ، وهم أهل البدع والصلاة (٨٤٣) أكثر الخلق اذا مالوا الرئاسات تعيرت أخلاقهم ومالوا الى الكبر وسرعة الاعمال ، فمن العلط ان تطالجه بالاخلاق التى كان يعامل بها قبل الرئاسة ومخاطبة الرؤساء بالقول اللين اللطيف مطلوب شرعاً وعقلاً ، وهكذا كان عليه السلام يحاطب المشائى والقائل

(٤٤) فان الله أرسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض ، فاذا ظهرت أمارات العدل وتبين وجهه بأى طريق كان ، فتم شرع الله ودينه ولم يحصر الله ورسوله طرق العدل فى أمور معينة فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهو من الدين

(٤٥) حذار حذار من أمرين لهما عواقب سوء

(١) رد الحق لمخالفة هواك فانك تعاقب بتقليب القلب ورد ما يرد عليك من الحق رأساً (٢) التهاون بالأمر إذا حصر وقته فانك تعاقب بالتشبيط والاقعاد والكسل ، فمن سلم من هاتين الآفتين فلهننه السلامة

(٤٦) العمل ان كان منشأ المفسدة الخالصة أو الراحة فهو المحرم ، فان صعبت تلك المفسدة فهو المكروه ، ومراتبه فى الكراهة بحسب ضعف المفسدة هذا اذا كان منشأ للمفسدة ، واما اذا كان مقصياً اليها ، فان كان الاقصاء قريباً فهو حرام اصلاً كالخلوة بالأحبية والسفر بها ورؤية محاسنها ، فهذا القسم

يسلب عنه اسم الإباحة وحكمها وإن كان الإفصاء بعيداً جداً لم يسلب اسم الإباحة ولا حكمها كخلوة ذى رحم المحرم بها وسفره بها ونظر الخاطب، ما قرب الإفصاء قرباً ما فهو الورع وهو في المراتب على قدر قرب الإفصاء وبعدة، وكما قرب الإفصاء كان أولى بالكراهة والورع حتى ينتهي إلى درجة التحريم

(٨٤٧) حمل المطلق على التقييد مشروط، أن لا يقيّد بقيدين متنافيين، فإن قيد بذلك امتنع الحمل وبقى على إطلاقه، وسلم أن القيدتين تمثيل لا تقييد، ومشروط أيضاً إذا لم يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ما استلزمه حمل على إطلاقه (٤٨) القياس وأصول الشرع يقتضي أنه لا يصح رفض شيء من الأعمال بعد الفراغ منه، وأن بية رفضه وإبطاله لا تؤثر شيئاً، ما الشارع لم يجعل ذلك إليه

(٤٩) الأسباب الفعلية أقوى من الأسباب القولية
(٥٠) المكرة في سياق النفي أو الاستفهام أو الشرط، نعم والمفرد المحلى «أل» والمفرد المضاف وعموم الجمع المحلى «باللاء» وأدوات الشرط كلها تم وتوافقها كثيرة

(٥١) الأمر المطلق للوجوب . والنهي للتحريم إلا إذا دل على خلاف ذلك

(٥٢) ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من دمه لمن حلفه وتسميته إياه عاصياً وترقيده عليه العقاب العادل أو العادلين ويستفاد كون النهر للتحريم من دمه لمن ارتكبه، وتسميته إياه عاصياً وترقيده العقاب على فعله، ويستفاد الوجوب بالأمر تارة وبالتصريح بالإيجاب والنهي والتكليف والامتناع (على) ولفظة (حق) على العباد وعلى المؤمنين وترتيب الله تعالى الأمر وإحاطة العمل بالترك وغير ذلك

ويستفاد المحريم من النفي والتصريح بالتحريم والخطر والتوعيد على الفعل

وذم الفاعل وإيجاب الكفارة بالفعل ، وقوله (لا ينبغي) فانها في لغة القرآن والرسول لمنع عقلا وشرعا ، ولفظة (ما كان لهم كذا ولم يكن لهم) وترتيب الحد على الفعل ولفظة (لا يحل ولا يصلح) ووصف الفعل بأنه فساد وانه من تزيين الشيطان وعمله ، وان الله لا يحببه وانه لا يرضاه لعباده ولا يزيه فاعله ولا يكامه ولا ينظر اليه ونحو ذلك .

وتستفاد الاباحة من الاذن والتحجير والأمر بعد الحظر ونفي الخناح والخرج والاثم والمؤاحدة والاحمار بأنه معفو عنه ، وبالاقرار على فعله في رمن الوحي ، وبالنكار على من حرم الشيء ، والاخبار بأنه خلق لنا كذا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به واحصاره عن فعل من قبلنا له ؛ غير ذام لهم عليه ، فان اقترن باخباره مدح فاعله لأحله دل على رحمائه استحساناً أو وجوباً ، وكل فعل عظمه الله ورسوله ومدحه أو مدح فاعله لأحله أو فرح به أو أحبه أو أحب فاعله أو رضى به أو رضى عن فاعله أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن أو نصه سبباً لمحبته أو لثواب عاجل أو آجل ، أو نصه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهدايته إياه ، أو لارضاء فاعله أو لمغفرة دينه وتكفير سيئاته أو لقوله أو لبصرة فاعله أو بشارة فاعله بالطيب أو وصف الفعل بكونه معروفاً أو بنى الحسن والخوف عن فاعله أو وعده بالأمن أو نصه سبباً لولايته أو أخر عن دعاء الرسل بحصوله أو وصفه بكونه قرينة أو أقسم به أو بفاعله ، كالقسم بحيل المجاهدين واعارتها أو ضحك الرب حل جلاله من فاعله أو عجنه به ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوحوب والبدب ، وكل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه أو مقتته أو مقت فاعله أو بنى محبته إياه أو محبة فاعله أو بنى الرضا به أو الرضا عن فاعله أو تنبه فاعله بالبهاثم أو الشياطين أو جعله مانعاً من الهدى أو القول أو ما يقارب هذه المعاني دل على تحريمه

(٨٥٣) ضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور الدد كبير والوعظ والحب

والزجر والاعتبار والتقريب وتقريب المواد للعقل وتصويره في صور المحسوس بحيث يكون نسبته للعقل كنسبة المحسوس الى الحس ، وقد تأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الآخر على المدح والذم وعلى الثواب والعقاب وعلى تفجيم الأمر أو تحقيره وعلى تحقيق أمر

(٨٥٤) السياق يرتد الى بيان المحمل وتمييز المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وعالط في مسطرته

(٥٥) الحاكم محتاج الى ثلاثة أمور لا يصح له الحكم بدونها معرفة الأدلة والأسباب والبيانات

(٥٦) والأدلة تعرفه الحكم الشرعي الكلي ، والأسباب تعرفه نمونه في هذا المحل المعين وانتفاؤه عنه والبيانات تعرفه طريق الحكم عند التنازع ، ومتى أخطأ في واحد من هذه الثلاثة أخطأ في الحكم ، وجميع خطأ الأحكام مداره على الخطأ فيها أو في بعضها

(٥٧) الفرق بين دليل متروعية الحكم وبين دليل وقوع الحكم ، فالأول متوقف على الشارع ، والثاني يعلم بالحس أو الخبر أو العادة ، فالأول الكتاب والسنة ، وكل دليل سواهما يستند إليهما ، والثاني مثل العبد بسبب الحكم وشروطه وهوائمه . ودليل ستروعيته يرجح فيه إلى أهل العلم بالقرآن والحديث ، ودليل وقوعه يرجح فيه إلى أهل الخبرة . تلك الأسباب والشروط والموانع

(٥٨) الأمر المطلق والآخر - المقتضى والترتيب المنصت وانمي - التالي والباء المطاق والمالك المضار غير ، إلى الأمر إلى آخرها ، والفرق بينهما أمور

منها أن الأمر المطاق في آخره لا يقدر إلى أمر بعد وسيرد . فلا يكون مورداً للتفسير ، ومقتضى الأمر يقدر إلى أمر آخر . وقد ورد في الأمر ينقسم والأمر المطلق غير منقسم

ومنها أن الأمر المطلق فرد من أفراد مطلق الأمر ولا ينعكس
ومنها أن نفي مطلق الأمر يستلزم نفي الأمر المطلق دور العكس
الخامس أن الأمر المطلق نوع لمطلق الأمر ومطلق الأمر حَسَنٌ للأمر المطلق
إلى أن قال

التاسع إن من بعض أمثلة هذه القاعدة الإيمان المطلق ومطلق الإيمان ،
فالإيمان المطلق لا يطلق إلا على الكامل الكمال المأمور به ، ومطلق الإيمان يطلق
على الناقص والكامل ، والنصوص التي علفت الأحكام الدنيوية على الإيمان هي
مطلق الإيمان ، والنصوص التي فيها المدح واستحقاق الثواب والسلامة من العقاب
للإيمان المطلق وسرد نصوصاً في ذلك

(٨٥٩) ما تبيحه الضرورة يحور الاحتياط فيه حال الاشتباه ، وما لا تبيحه
الضرورة فلا

(٦٠) ما نزل حكمه من الإبدال بحصول مدله لم يبق متعدياً به بحال ، فان
وحد المدل بعد الشروع فيه كوجوده قبل الشروع فيه .

(٦١) من وجب عليه شيء وأمر بإنشائه فامتنع فهل يفعله الحاكم عنه أو
يحبره عليه ، فيه خلاف

(٦٢) من أصول مالك اتناع عمل أهل المدينة وإن حالف الحديث ، وسد
الدرائع ، وإبطال الحيل ، ومراعاة القصد والنيات في العقود ، واعتبار القرائن
وتساوي الحال في الدعاوى والحكومات ، والقول بالمصالح والسياسة الشرعية

ومن أصول أبي حنيفة الاستحسان وتقديم القياس وترك القول بالمفهوم ،
وسح الحاص المتقدم بالعام المتأخر والقول بالحيل

ومن أصول الشافعي مراعاة الالفاظ والوقوف معها وتقديم الحديث
على غيره .

ومن أصول أحمد الأحد بالحديث ما وحده إليه سبيلاً ، فان تعدد القول

الصحابي ما لم يخالف ، فان اختلفوا أخذ من أقوالهم أقواها دليلاً وكثيراً ما يختلف قوله عند اختلاف أقوال الصحابة ، فان تعدر عليه ذلك كله أخذ بالقياس عند الضرورة . وهذا قريب من أصول الشافعي ، بل هما عليه متفقان (٨٦٣) شروط العمل بالظنيات الترجيح عند التعارض ؛ فان وقع التساوي ففيه قولان: التخيير والتوقف

(٦٤) الحقوق المالية الواجبة لله أربعة أقسام

أحدها . حقوق المال كالزكاة ، فهذا يثبت في الذمة بعد التمكن من أدائه ، ولو عجز عنه بعد ذلك لم يسقط ، ولا يثبت في الذمة إذا عجز عنه وقت الوجوب وألحق به زكاة الفطر

القسم الثاني ما يجب بسبب الكفارة ، فإذا عجز عنها وقت العقد أسبابها في ثبوتها في ذمته إلى الميسرة أو سقوطها قولاً مشهوراً في مذهب الشافعي وأحمد

الثالث . ما فيه معنى ضمان المتلف ؛ كحراء الصيد وفدية الأدي ، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليماً لمعنى الغرامة وحزاء المتلف الرابع . دم الدسك ، كالمتعة والقران ، فهذه إذا عجز عنها وجب عنها بدلها من الصيام

وأما حقوق الأدميين فانها لا تسقط بحال ، لكن إن كان عجزه بتعريضه في أدائها طوّل بها في الأحرار ، وإن كان بعير تعريضه في اشتغال ذمته بها وأحد أصحابها من حسابه بطر

(٨٦٤) إذا تأملت القرآن وتدبرته وأعرته وكراً وافياً اطلعت فيه من أسرار المناطرات وتقرير الحجة الصحيحة وإبطال الشبه العاسدة وذكر البقض والفرق والمعارضة والمع على ما يشي ، ويكفي لمن بصره الله وأعلم عليه مهم كتابه (٨٦٥) من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى محاره لم يترك له ذلك إلا بعد أربع مقامات

أحدها : بيان امتناع ارادة الحقيقة .

الثاني . بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذى عينه وإلا كان مفترياً على اللغة .

الثالث : بيان تعيين ذلك المجلد ان كان له عدة مجارات

الرابع الجواب عن الدليل الموجب لارادة الحقيقة ، فمن لم يقدّم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه (صرف اللفظ عن ظاهره) دعوى باطلة . وإن ادعى مجرد صرف اللفظ عن ظاهره ولم يعين مجلداً لزمه أمران :

أحدهما بيان الدليل الدال على امتناع ارادة الطاهر

والثاني : جوابه عن المعارض

(٨٦٦) الاستدلال شىء والدلالة شىء آخر فلا يلزم من الغلط فى أحدهما

الغلط فى الآخر

ومن أعلام الموقعين

التبليغ عن الله ورسوله نوعان

تبليغ ألفاظ الكتاب والسنة والقائمون بذلك هم القراء والحفاظ

وتبليغ معانيهما والقائمون بذلك هم الأئمة والفقهاء والتبليغ يعتمد العلم بما يبلّغ

والصدق فيه ويكون علماً بما يبلّغ صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة

مرضى السيرة

(٦٧) هل للمقلد أن يقتضى فيه إله أقوال المقلد والجوار ، والتألب انه

يحور ذلك عند الحجة ، وعدم العالم المحتد وهو أصح الأقوال وعليه العمل

(٦٨) الرأى ثلاثة أقسام رأى باطل ، ورأى صحيح ، ورأى هو موضع

استنباه ، والسلف استعملوا الرأى الصحيح وعملوا به ودموا الباطل ومبعوا من

العمل به ، والثالث سوعوه عند الاضطرار والرأى الباطل

- ١ - رأى المخالف للنص
- ٢ - والكلام في الدين بالحرص
- ٣ - والرأى المتضمن تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس المأطلة التي وضعها أهل البدع .

- ٤ - والرأى الذى أحدثت به اندع
- ٥ - والقول بالاستحسان والظنون والاستغفال بحفظ المعصلات ورد الفروع بعضها على بعض قياساً دون ردها إلى أصولها .
- والرأى المحمود أنواع .

- ١ - رأى الصحابة رضى الله عنهم
- ٢ - والرأى الذى يفسر المصوص ويبين وجه الدلالة منها إذا كان مستند إلى استدلال واستنباط دون ما استند على مجرد التحرص
- ٣ - والرأى الذى اتفقت عليه الأمة .
- ٤ - والرأى الذى يكون بعد طلب الواقعة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة بجهده فيه إلى قرنه من معانى المصوص (٨٦٩) الطرق التى يحكم فيها الحاكم أوسع من الطرق التى أرشد الله صاحب الحق الى أن يحفظ حقه بها

(٧٠) الذى جاءت به السريعة أن اليمين تشرع من جهة أقوى المتداعيين وأى الحصين ترحح جانبه جعلت اليمين من جهته

(٧١) الصلح حائز بين المسلمين إلا صليحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والحقوق نوعان حق لله لا مدخل للصلح فيه ، كالحديد ونحوها ، وأما حقوق آدميين فهى التى تقبل الصلح والأسقاط والمعاوضة عليها ، والصلح العادل هو الذى أمر الله به ورسوله ، والجائر هو الظلم بيمينه ، وهو الميل مع أحد المتصالحين بغير مع لآخر ، والصلح الجائز هو الذى يعتمد فيه رضى الله ورضى الحصين

(٨٧٢) أصل معنى تعبير الرؤيا على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالمحسوس والرؤيا أمثال مصروبة يصريها الملك الذي وكله الله بالرؤيا ليستدل الراى بما ضرب له من المثل على نظيره ويعبر عنه الى شبهه .

(٧) وكما أن محمداً ﷺ عام الرسالة الى كل مكاف ، فرسالته عامة فى كل شىء من الدين ، أصوله وفروعه ، دقيقه وجليله ، فكيف لا يخرج أحد عن رسالته ، فكذلك لا يخرج حكم نحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه لها

(٧٢) نصوص الكتاب والسنة عامة شاملة لا يخرج عنها حكم من الأحكام ولكن دلالة النصوص نوعان ، حقيقية وإضافية ، الحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، وهذه الدلالة لا تختلف ، والإضافية تابعة لهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تنابى السامعين فى ذلك

(٧٣) ليس فى الشريعة ما يحالف القياس وما طن فيه مخالفته للقياس فأحد الأمرين لازم فيه ، إما أن يكون القياس فاسداً أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع ، ثم ذكر ما قيل انه على خلاف القياس وبين بالدلالة الواضحة مطابقته للقياس الصحيح

(٧٦) والعبد إذا عزم على فعل أمر فعليه أن يعلم أولاً هل هو طاعة لله أم لا فإن لم يكن طاعة فلا يفعله إلا أن يكون مباحاً يستعين به على الطاعة ، وحينئذ يصير طاعة ، وإذا بان له انه طاعة لله فلا يقدم عليه حتى يطر هل هو معان عليه أم لا ، فإن لم يكن معاناً عليه فلا يقدم عليه ويدل نفسه ، وإن كان معاناً عليه بقى عليه نظر آخر وهو أن يأتيه من بابه ، فإن أتاه من غير بابه أضاعه أو فرط فيه أو أفسد منه شيئاً ، فهذه الأمور الثلاثة أصل سعادة العبد وفلاحه وهو معنى قول العبد **إياك لعبد وإياك نستعين** ، اهتدوا الصراط المستقيم ، فأبعد الحلق أهل العبادة والاستعانة والهداية الى المطلوب ، وأتقاهم من عدم الأمور الثلاثة ، ومنهم من يكون له نصيب من أحدها دون الآخر

(٨٧٧) العمل لله وحده مقبول ولغيره مردود ، فإذا كان العمل لله ولغيره فهو ثلاثة أقسام .

أحدها . أن يكون الباعث الأول على العمل الإخلاص ثم يعرض له الرياء وإرادة غير الله ، فهذا الممول فيه على الباعث الأول ما لم يفسخه بإرادة جارمة لغير الله فيكون حكمه حكم قطع النية في أثناء العبادة وفسحها ، أعني قطع استصحاب حكمها

الثاني عكس هذا فهذا لا يحتسب له بما مضى من العمل ويحتسب له من حين قلب بيته ، ثم إن كانت العبادة لا يصح آخرها إلا بصحة أولها وحسب الاعادة كالصلاة وإلا لم تحب ، كمن أحرم لغير الله ، ثم قلب بيته لله عند الوقوف أو الطواف

الثالث أن يبتدئها مريداً بها الله والناس ، فيريد أداء فرضه ، والجراء والشكور من الناس ، وكن يصلي بالأحره ، فهو لو لم يأخذ الأحره صلى ، وإن كنه يصلي لله وللأحره ، وكن يحج ليسقط العرض عنه ، ويقال فلان حج أو نحو ذلك فهذا لا يقل منه العمل ، وإن كانت المية شرطاً في سقوط العرض وجبت عليه الاعادة ، فإن حقيقة الإخلاص التي هي شرط في صحة العمل هو تحريد القصد طاعة للمعبود ولم يؤمر إلا بهذا وهو لم يأت به فبقى في عبادة الأمر

(٧٨) التقليد المحرم ثلاثة أنواع .

أحدها الاعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء الثاني تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله

الثالث التقليد بعد قيام الحجة وطهور الدليل على خلاف قول المقلد

(٧٩) الواجب على كل عاقل من العلم أن يعرف ما يخصه من الأحكام ، ولا

يجب عليه أن يعرف ما لا تدعوه إليه الحاجة إلى معرفته ، وهو بحمد الله أيسر شيء كتاب الله وسنة رسوله ، وهي بحمد الله مصبوبة محفوظة أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث ، وفرشها وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث

(٨٠) طريقة الصحابة والتابعين إنهم يردون المتشابه إلى المحكم ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه ، فتتفق دلالاته مع دلالة المحكم ، وتوافق النصوص بعضها بعضاً ، ويصدق بعضها بعضاً ، فإنها كلها من عند الله ، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض ، وأما الاختلاف والتناقض في غيره ، ولهذا الأصل أمثلة كثيرة أصولية وفروعية

(٨١) وبيان النبي ﷺ أقسام بيانه لالفاظ الوحي ولمعانيه بقوله أو فعله أو اقراره بيان للقرآن ، وبيان ابتدائي يبتدىء الناس أو يسألونه وبيانه بالقول والفعل لمحملات القرآن

(٨٢) قد تتغير الفتوى وتختلف بحسب الاحوال الاصلية والعارضة والاصل أن يتسع فيها أرحح المصالح ويدفع أعظم المفاسد ، ولذلك أمثلة : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يجب تركه لما هو أهم منه ، وإقامة الحدود في العرو ودرء القطع عام المجاعة ، وإيجاب قوت الملة في الفطرة والكفارات ونحوها ، والمطرة وينبئ عليه حوار طواف الحائض للصورة والالزام بالثلاث وعدمه وموجبات الإيمان والمدور وغيرها من الاقرار وغيره ، والإلزام بالصدق الذي اتفق الزوكان على تأخيرها وقد تنبى عليها كثير من مسائل الخيل والدرائع ونحوها

(٨٣) يدعى للمفتي أن يحيب السائل عن غير ما سأل إذا كان يتعلق بسؤاله أو تشتد اليه حاجته وأن يستفصل عما يطن فيه احتمالات ، وأن يدع السائل على موضع الاحترار وأن يصور له الجواب ويوضحه ويدكر دليله ومأخذه وإذا كان مستغرباً فليقدم أمام ما يكون مؤدياً به ودليلاً عليه ، وله أن يحلف على صوت الحكم إذا كان فيه مصلحة وأن يقبض النصوص ما وجد اليه سبيلاً ، وإذا سئل فلينبذ من قلبه داعي الاحلاص والافتقار التام الى ربه أن يلهمه الصواب ويسدده ولا يقبض الا يعلم ولا يحور له أن يشهد على الله ورسوله أنه أحل كذا أو حرم كذا ، أو أوحى أو كرهه الا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على حكمه

ذكر ابن بطّة عن الامام أحمد انه قال : لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس حصال

أولها أن تكون له نية ، فان لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور .

الثانية . أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة
الثالثة أن يكون قوياً على ما هو عليه وعلى معرفته

الرابعة الكفاية والا مصغه الناس

الخامسة . معرفة الناس وهذا مما يدل على حالة أحمد ومجده من العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دعائم الفتوى ، وأى شيء نقص منها طهر الخلل من المفتي بحسبه

ومن كتاب حادى الارواح الى بلاد الافراح

لما ذكر الأثر أن مفتاح الجده « لا إله الا الله » وان أسانه شرائع الاسلام الطاهرة والباطية ، وقد جعل الله لكل مطلوب مفتاحاً يفتح به ، فجعل مفتاح الصلاة الطهور ، ومفتاح الحج الاحرام ، ومفتاح البر الصدق ، ومفتاح الجنة التوحيد ، ومفتاح العلم حسن السؤال وحسن الاصغاء ، ومفتاح البصر والظفر البصر ومفتاح المريد الشكر ، ومفتاح الولاي المحبة والذكر ، ومفتاح الرعية فى الآخرة الرهد فى الدنيا ، ومفتاح الفلاح التقوى ، ومفتاح التوفيق الرغبة والرغبة ، ومفتاح الاجابة الدعاء ، ومفتاح الايمان التفكير فيما دعا الله عباده للتفكير فيه ، ومفتاح الدخول على الله اسلام القلب وسلامته والاخلاص له فى الحب والبغض ، والعمل والترك ، ومفتاح حياة القلب تدبر القرآن والتصرع بالأسفار وترك الدبوس ، ومفتاح حصول الرحمة الاحسان فى عبادة الخالق والسعى فى بيع عبيده ، ومفتاح الرزق السعى مع الاستغفار والتقوى ، ومفتاح العرطاعة الله ورسوله ، ومفتاح الاستعداد للآخرة قصر الأمل ، ومفتاح كل خير الرعية فى الله والدار الآخرة ، ومفتاح كل مرقب الدنيا وطول الأمل

وهذا باب عظيم من أنفع أبواب العلم ، وهو معرفة معاتيج أبواب الخير والشر لا يوفق لمعرفة ومراعاته إلا من عظم حظه وتوفيقه ، فان الله سبحانه جعل لكل خير وشر مفتاحاً وباباً يدخل منه إليه ، كما جعل الشرك والكبر والاعراض عما بعث الله به رسوله ، والغفلة عن ذكره والقيام بحقه مفتاحاً للنار ، وكما جعل الحر مفتاح كل إثم ، وجعل الغناء مفتاح الربا ، وجعل إطلاق النظر في الصور مفتاح الطلب والعشق ، وجعل الكسل والراحة مفتاح الحيرة والحرمان ، وجعل المعاصي كلها مفتاح الكمر ، وجعل السكر مفتاح البقا ، وجعل الشح والحرص مفتاح البخل وقطيعة الرحم ، وأخذ المال من غير حله ، وجعل الاعراض عما جاء به الرسول مفتاح كل بدعة وضلالة ، وهذه الأمور لا يصدق بها إلا كل من له بصيرة صحيحة وعقل يعرف به ما في نفسه وما في الوحود من الخير والشر ، فيدعى للبعد أن يعتنى كل الاعتناء بمعرفة المعاتيج وما جعلت معاتيج له ، والله من وراء توفيقه وعدله ، له الملك وله الحمد ، وله النعمة والفصل ، لا يسئل عما يفعل وهم يسألون

(٨٤) لما ذكر البصوص العديدة في عظمة نعيم الجنة وتنوعه قال : هذا الكلام العظيم الجامع لأصناف نعيم الجنة بعناية البيان والوضوح ، وكيف يقدر قدر دار عرسها الله بيده ، وجعلها مقراً لأحبابه ، وملاًها من رحمته وكرامته ورضوانه ووصف نعيمها بالفور العظيم ، وملكها بالملك الكبير وأودعها جميع الخير بمخدافه ، وطهرها من كل عيب وآفة ونقص ، فان سألت عن أرضها وترقيتها فهي المسك والزعفران ، وإن سألت عن سقفها فهو عرش الرحمن ، وإن سألت عن ملاطها فهو المسك الأدور ، وإن سألت عن حصائنها فهو الأولو والحوهر ، وإن سألت عن نباتها فليمة من فصاة وليمة من ذهب ، وإن سألت عن أشجارها ، فثما فيها شجرة إلا وساقها من فصاة وذهب ، لا من الحطب والحشب وإن سألت عن ثمارها فأمثال القلال ، ألين من الرند وأحلى من العسل ، وإن سألت عن ورقها ، فأحسن ما يكون من رقائق الحلل ، وإن سألت عن أنهارها

فأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من خمر لذة
للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى ؛ وإن سألت عن طعامهم ففاكه ، مما يتحiron
ولحم طير مما يشتهون ؛ وإن سألت عن تراكبهم فالتسليم والزنجيل والكافور ،
وإن سألت عن آفئهم فآنية من الذهب والفضة فى صماء القوارير ، وإن سألت عن
سعة أبوابها فبين المصراعين مسيرة أربعين من الأعوام ، وليأتين عليه يوم وهو
كخليظ من الرحام . وإن سألت عن تصفيق الرياح لأشجارها فإياها تستغز بالطرب
لمن يسمعها ، وإن سألت عن ظلها ففيها شجرة واحدة يسير الراكب المجد السريع
فى ظلها مائة عام ما يقطعها ، وإن سألت عن سعتها فإدنى أهلها يسير فى ملكه
وسرره وقصوره وبساتينه مسيرة ألفى عام ، وإن سألت عن حيامها وقبابها فالحيمة
الواحدة من درة محوفة طولها ستون ميلا من تلك الخيام ، وإن سألت عن علائها
وحواشها فهي عرف من فوقها عرف ممدية تحرى من تحتها الأنهار ؛ وإن سألت
عن ارتفاعها فانظر الى الكوكب الطالع أو العارب فى الأفق الذى لا تكاد تناله
الأبصار ، وإن سألت عن لباس أهلها فهو الحرير والذهب ، وإن سألت عن
فرشهم فبطائنها من استرق معروسة فى أعلى الرتب ، وإن سألت عن أرائكها
فهي الأسرة عليها البشعانات وهي الحبال مررونة بأررار الذهب ، فما لها من
فروج ولا حلال ، وإن سألت عن وحوه أهلها وحسنهم فعلى صورة القمر . وإن
سألت عن أسنانهم فأنشاء ثلاث وثلاثين على صورة آدم أبى البشر ، وإن سألت
عن سماعهم فعناء أرواحهم من الحور العين ، وأعلى منه سماع أصوات الملائكة
والنبيين ؛ وأعلى منهما حطاب رب العالمين ؛ وإن سألت عن مطاياهم التى يتزاورون
عليها فمحائب أنشأها الله حيث شاء من الحمار ، وإن سألت عن حلبيهم وأساورتهم
فأساور الذهب واللؤلؤ وعلى الرؤوس ملابس التيجان ، وإن سألت عن علمانهم
مولدان مخلدون كأنهم لؤلؤ مكنون ، ثم ذكر أرواحهم وأن الله قد جمع فيهن
كامل الحسن الباطن والظاهر بكل وجه واعتبار ، ثم ذكر لعيبيهم الأكر برؤية
الله وخطائه وحاول رضوانه الذى هو أكبر من الحيات كلها

(٨٨٥) لما ذكر الأوصاف التي ذكر الله ورسوله فيمن يستحق الجنة قال : وهذا في القرآن كثير مداره على ثلاث قواعد . إيمان وتقوى وعمل خالص لله على موافقة السنة ، فأهل هذه الأصول هم أهل البشرى دون من عداهم من سائر الخلق وعليها دارت بشارات القرآن والسنة جميعها وهي تجتمع في أصليين : إخلاص في طاعة الله وإحسان إلى خلقه وضدها يجتمع في الذين يراءون ويمعنون الماعون وترجع إلى خصلة واحدة ، وهي موافقة الرب في محابه ، ولا طريق إلى ذلك إلا بتحقيق القدوة طاهراً وباطناً برسول الله ﷺ ، وأما الأعمال التي هي تفاصيل هذا الأصل فهي بصع وسهول تتبعه أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، وبين هاتين الشعبتي سائر الشعب التي مرجعها تصديق الرسول في كل ما أحر به وطاعته في جميع ما أمر به إيجاباً واستحساناً

ومن مدارج السالكين

(٨٦) مدار اعتلال القلوب وأسقامها على أصليين فساد العلم وفساد القصد ويترتب عليهما داآن قاتلان . العصب والصلال ، فالصلال ينتجه فساد العلم والغصب ينتجه فساد القصد ، وهذان المرضان ملاك أمراض القلوب جميعها ، ثم ذكر أن سقاء ذلك بالهداية العلمية والهداية العمالية معرفة الحق واتباعه ، والمرآن كله شفاء لهدين المرضين ولغيرهما وفيه الهداية التامة

(٨٧) ونبي إياك بعد على أربع قواعد التحمى بما يحبه الله ويرضاه من قول اللسان والقلب وعمل القلب والحوارج ، فالعبودية اسم جامع لهذه المراتب الأربع فقول القلب اعتقاد ما أحر الله به عن نفسه وعن خلقه وعن العيوب وقول اللسان الإخبار عنه بذلك والدعوة إليه والابتعاد عنه والقيام بذكره وبما يحبه وأوامره ، وعمل القلب كالمحمة له ، والتوكل عليه والابانة إليه ، والخوف منه والرجاء له وإخلاص الدين له والصبر له على أوامره وعن نواهيه وعلى أقداره وإرضائه وعنه والموا الاله

فيه والمعادة فيه والذل له والخضوع والاختات والطأئية به وغير ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح ومستحبها أحب إلى الله من مستحبها ، وعمل الجوارح بدونها اما عديم المنفعة أو قليل المنفعة

وأعمال الجوارح ، كالصلاة ، والجهاد ، ونقل الأقدام إلى مواضع العادة ، ومساعدة العاخر والاحسان إلى الخلق ونحو ذلك ، وإياك بعد التزام لأحكام هذه الأربعة ، وإياك تستعين طلب الإعانة عليها والتوفيق لها ، واهدنا الصراط المستقيم متضمن للتعريف بالأميرين على التفصيل وإلهام القيام بهما وسلوك طريق السالكين إلى الله بهما

(٨٩) مدار السعادة الدنيوية والأخروية على الاعتصام بالله والاعتصام بحمله فالأول يعصم من الملكة والثاني يعصم من الصلاة ، فان السائر إلى الله كالسائر على طريق نحو مقصده فهو محتاج إلى هداية الطريق والسلامة فيها ، فالدليل كميل يعصمته من الصلاة ، وأن يهديه إلى الطريق ، والعدة والسلاح بها تحصل له السلامة من قطاع الطريق وآفاتهما

(٩٠) الانصاف في معاملة الله أن يعطى العبودية حقها وأن لا يتنازع ربه صفات إلهيته ، وأل لا يشكر على نعمه واه ، ولا يستعين بها على معاصيه ، ولا يحمد غيره ولا يعد سواه

وأما الانصاف في حق العبيد فأل يعاملهم بمثل ما يحب أن يعاملوه به (٩١) القلب في سيره إلى الله بمنزلة الطائر ، طليحة رأسه والخوف والرجاء حساه ، فمضى سلم الرأس والحناحان والطائر حيد الطيران ، ومتى قطع الرأس مات الطائر ، ومتى عدم الحناحان فهو عرضة لكل صائد وكاسر

(٩٢) سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة والورع ترك ما يخاف ضرره في الآخرة ، وهذه العبارة من أحسن ما قيل في الزهد والورع وأجمعها ، وقال الامام أحمد الزهد على ثلاثة أوجه ترك الحرام -- وهو زهد العوام ، والثاني ترك المصوب من الحلال -- وهو زهد الخواص

والثالث ترك ما يشغل عن الله - وهو زهد العارفين ، وهذا من أجمع الكلام وأحسنه تفصيلا

(٨٩٣) الفرق بين الرجاء وبين التمني أن التمني يكون مع الكسل ولا يسلك صاحبه طريق الجهد والاحتهاد والرجاء يكون مع بذل الجهد وحسن التوكل ، فالأول كحال من يتمنى أن يكون له أرض يندرها ويأخذ زرعها ، والثاني كحال مريشق أرضه ويفلحها ويندرها ويرجو طلوع الزرع ، فمن عمل بطاعة الله ورجا ثوابه أو قاب من الذنوب ورجا مغفرته فهو الراجي ، ومن رجا الرحمة والمغفرة بلا طاعة ولا توبة فهو متمنى ورجاؤه كاذب ؛ وللسالك إلى ربه طرازان نظر إلى نفسه وعبوبه وآفات عمله يهتج عليه باب الخوف ، ونظر إلى سعة رحمة الله وعمله العام والخاص به يهتج عليه باب الرجاء ، وقال تميم الأسلامي . الخوف المحمود ما حذر العبد عن محارم الله

(٩٤) ودرجات العلم والعمل ثلاثة . رواية وهي مجرد النقل وحمل المروي ، ودراية وهي فهمه وتعقل معناه ، ورعاية وهي العمل بموجبه ما علمه (٩٥) مراقبة الرب علم العبد وتيقنه باطلاع الخد على ظاهره وباطنه ، فاستدامت لهذا العلم واليقين هي المراقبة وهي ثمرة علمه بأن الله سبحانه رقيب عليه ناظر إليه سامع لقوله ومطلع على عمله كل وقت وكل لحظة وبصير وكل طاقة

(٩٦) المعترضون على الله ثلاثة أقسام ، معترضون على أسمائه وصفاته ، ومعترضون على سرعه ودينه ، ومعترضون على قصائه وقدره ، ولا يتم للعبد دين وإيمان إلا بترك هذا الاعتراض والتسليم لحكمه الديني والمدرى

(٩٧) تعطية حرمان الله ما يجب احترامه وحفظه من الحقوق والأسرار والأرمية والأماكن ، فمعطيتها توفيتها حقها وحفظها عن الإصاعة

(٩٨) حقيقة الإخلاص توحيد المطلوب ، وحقيقة الصدق توحيد الطلب والإرادة ولا يشتران إلا بالله تعالى فالإخلاص للمتابعة ، وهذه الأركان الثلاثة هي

أصول الطريق التي من لم يبن عليها سيره ، فهو مقطوع ، ومن احتمت له فهو السابق الذي لا يحارى ، وذلك فصل الله

(٨٩٩) المطلوب من العبد الاستقامة على عبودية الله ، فان لم يقدر عليها فالمقاربة ، فان نزل عنها فالتعريط والاصاعة

(٩٠٠) ولا يتم التوكل الكامل إلا بمعرفة الله وصفاته وأفعاله واثبات الأسباب والاحتشاد فيها ، وقوة الاعتماد على الله والاستناد إليه والسكون ، بحيث لا يبقى القلب مضطرباً من تشويش الأسباب ، ولا يد من حسن الظن والثقة بالله في نيل ما توكل العبد على الله فيه ، والتفويض إلى الله واستسلام القلب له ، ويتوكل على الله في كل مطلوب حصوله أو دفع مكروهه ، وأفضل التوكل ما كان في حصول خير دنيي خاص أو عام

(٠١) الصبر ثلاثة أقسام . صبر على طاعة الله ، وصبر عن معصية الله ، وصبر على امتحان الله ، فالأولان صبر على ما يتعلق بالكسب ، والثالث صبر على مالا كسب للعبد فيه ، وصبر الاختياراً أكمل من صبر الاضطرار ، وتتمام الصبر أن يكون كما قال الله تعالى (والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم) وأقواه أن يكون بالله معتمداً فيه عليه لا على نفسه ولا على غيره من الخلق

سمعت شيخ الاسلام يقول الصبر الحميل هو الذي لا شكوى فيه ولا معه والصفح الحميل هو الذي لا عتاب معه ، والمحر الحميل هو الذي لا أذى معه (٠٢) قال النبي ﷺ داق طعم الايمان من رضى بالله رباً وبلاسلام ديناً وبمحمد رسولاً ، وقال من قال حين يسمع النداء رضيت بالله رباً وبلاسلام ديناً وبمحمد نبياً غفرت له ذنوبه وهذا الحديثان عليهما مدار مقامات الدين وإليهما ينتهى ، وقد تضمنها الرضا برؤيته سبحانه وألوهيته ، والرضا برسوله والرضا بدينه والتسليم له ، ومن احتمت له وهو الصديق حقاً

(٠٣) من أراد أن يحصل له الرضا عن الله الذي هو من أفصل النوحات فليعلم ما حمل الله رضاه فيه ، فانه يوصله إلى مقام الرضا

(٩٠٤) الشكر منى على حسن قواعده . خصوع الشاكر للمشكور له وحبته له واعترافه بنعمته والثناء عليه بها ، وأن لا يستعملها فيما يكره .

(٥) الحياء خلق ناشئ عن حياة القلب ورؤية الآلاء العريضة ورؤية التقصير في حقوق ربه ، ويثمر احتساب المحرمات والقيام بالواجبات ، ولهذا قال ﷺ الحياء لا يأتى إلا بحبر

(٦) قال تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به ، فالذى جاء بالصدق هو من شأنه الصدق في قوله وعمله وحاله ، وأعلى مراتب الصدق مرتبة الصديقية وهي كمال الاتقياء للرسول ﷺ مع كمال الاخلاص للمرسل

(٧) النخل (وهو مع الحقوق الواجبة) ثمرة الشح ، والايثار ثمرة الجود والجود عشر مراتب . الجود بالنفس ، والجود بالراحة ، والجود بالعلم ، والجود بالمال ، والجود بالجاء ، والجود بسمع البدن ، والجود بالعرض ، والجود بالعفو عن جنایات الخلق ، والجود بالخلق والبشر والبسطة ، والجود بتركه ما في أيدي الناس وهذا غير الجود بالمال ، ولكل واحدة من هذه ثمرات حليلة طيبة

(٩٠٨) لدين كله خلق ، فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين ، وحسن الخلق يقوم على أربعة أركان الصبر والعفة والشجاعة والعدل ، فالصبر يحمله على الاحتمال وكظم العيظ والحلم والاباءة والرفق وعدم الطيش والعجلة . والعفة تحمله على احتساب الرذائل والقنأخ من القول والفعل والشجاعة تحمله على عزة النفس وإيثار معالي الأخلاق والتسليم وعلى العدل والبدى الذى هو شجاعة النفس وقوتها على إحراج المحبوب ومعارفته وتحمله على كظم العيظ والحلم ، فانه بقوة نفسه وشجاعته ، أمسك عما بها عن التزع والمطس ، وحقيقة الشجاعة ملكة يقتدر بها على قهر خصمه ، والعدل يحمله على اعتدال اخلاقه وتوسطه بين طرفي الافراط والتفريط ، فمدشأ جميع الأخلاق العاصلة من هذه الأربعة ومدشأ جميع الأخلاق السافلة وسأؤها على أربعة أركان الجهل والطلم والشهوة والغصب (٩٠٩) في النفس ثلاثة دواع متحاذية . داع يدعوها إلى الاتصاف بأخلاق الشياطين

من الكبر والحسد والعلو والسعي والشر والأذى والفساد والفش ، وداع يدعوها إلى أخلاق الحيوان وهي داعى الشهوة ، وداع يدعوها إلى أخلاق الملائكة من الاحسان والنصح والبر والعلم والطاعة ، فحقيقة المروءة بغض الداعين الأولين وإجابة الداعى الثالث ، وقلة المروءة أو عدمها هو الاسترسال مع ذينك الداعين والتوجه لدعوتهما

(٩١٠) الأدب احتياج حصال الخير في العبد وهو ثلاثة أنواع : أدب مع الله ، أن يصور قلبه أن يلتفت إلى غيره أو تتعلق إرادته بما يحقته عليه ويصور معاملته أن يشوبها سقيصه ، وأدب مع الرسول بكمال الاتقياد وتلقى خبره بالقول والتصديق وأن لا يعارضة بغيره بوجه من الوجوه ، وأدب مع الخلق بمعاملتهم على اختلاف مراتبهم بما يليق بهم ويناسب حالتهم

(٩١١) الفنى نوعان عنى بالله وعنى عن غير الله ، وحقيقة الفنى عنى القلب وهو تعلقه بالله وحده ، وحقيقة فقره المدموم تعلقه بغيره

(١٢) والحكمة نوعان علمية وعملية ، فالعلمية الاطلاع على بواطن الأشياء ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمرأ ، قدراً وشرعاً ، والعملية وضع الشيء في موضعه

(١٢) وروح العبادة هو الاحلال والمحبة ، فاذا حلى أحدهما عن الآخر فسدت العبودية ، فاذا اقترن بهذين الثناء على المحبوب المعظم فذلك حقيقة الحمد

(١٢) وأصل السكينة هي الطمأنينة والوقار والسكون الذى ينزله الله في قلب عبده عند اضطرابه من شدة المخاوف ، فلا ينزعج بعد ذلك لما يرد عليه ، ويوجب له ريادة الايمان وقوة اليقين والثبات ، والطمأنينة سكون القلب إلى الشيء وعدم اضطرابه وقلقه فالطمأنينة أثر السكينة

(١٥) المحبة لله هي روح العبودية والأسباب الجالبة لها عشرة

١ قراءة القرآن بالتدبر — ٢ التقرب إلى الله بالمواقل بعد الفرائض

٣ دوام ذكره على كل حال - ٤ إشاره على محاب النفس عند غلبات الهوى
 ٥ مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومعرفتها - ٦ مشاهدة برة ونعمه الطاهرة والباطنه
 ٧ انكسار القلب بين يديه - ٨ الخلوة به وقت النزول الإلهي - ٩ مجالسة
 المحبين الصادقين - ١٠ مساعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله ومراقبها عشر
 ١ العلاقة - ٢ الإرادة ٣ الصباه - ٤ الغرام ٥ الوداد - ٦ الشغف
 ٧ العشق - ٨ التنعيم ٩ التعدد - ١٠ الخلقة ، ولها آثار وثمرات حليلة
 جميلة كثيرة كالشوق والاس واليقين والرعة في الطاعة وكراهة المعصية
 ونحو ذلك

ومن كتاب الصلاة لابن القيم

(٩١٦) لما ذكر شيئاً من سبب الإيمان قال . وكل شعبة منه تسمى إيماناً
 حتى تنتهي إلى إمطة الأدي عن الطريق ، وهذه الشعب منها ما يروى الإيمان
 برواها ، كشعبة الشهادة ، ومنها ما لا يروى برواها كإمطة الأدي عن الطريق ،
 وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً ، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها
 أقرب ، ومنها ما يلحق بشعبة إمطة الأدي عن الطريق ، ويكون إليها أقرب ،
 وكذلك الكفر دو أصل وشعب ، وكما أن شعب الإيمان إيمان وشعب الكفر
 كفر ، والحياة شعبة من الإيمان ، وقلة الحياة شعبة من شعب الكفر ، والصلاة
 والركاء والحج والصيام من شعب الإيمان ، وتركها من شعب الكفر والحكم بما
 أنزل الله من شعب الإيمان ، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر ، والمعاصي
 كلها من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان ، وشعب الإيمان
 قسمان : قوليه وفعليه ، وكذلك شعب الكفر نوعان : قوليه وفعليه ، ومن شعب
 الإيمان القوليه سبعة يوجب رواها روال الإيمان ، وكذلك من شعبه الفعلية
 ما يوجب رواها روال الإيمان ، وكذلك شعب الكفر القوليه والفعلية ، فكم
 يكفر بالآتيان بكافة الكفر اختياراً وهي شعبة من شعب الكفر ، وكذلك

يكفر بفعل شعبة من شعبه ، كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف فهذا أصل ، وههنا أصل آخر ، وهو أن حقيقة الايمان مركبة من قول وعمل والقول قسمان : قول القلب وهو الاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الاسلام ، والعمل قسمان عمل القلب ، وهو نيته وإخلاصه ، وعمل الجوارح فإذا زالت هذه الأربعة زال الايمان بكأله ، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء ، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة ، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصديق ، فهذا موضع المعترك بين المرجئة وأهل السنة ، فأهل السنة مجمعون على زوال الايمان ، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده ، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ، بل ويقرون به سرّاً وحرّاً ويقولون ليس بكاذب ، ولكن لا تتبعه ولا تؤمن به ، وإذا كان الايمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح ، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعمل القلب لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم تقريره ، فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح ، إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت ، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة ، وهو حقيقة الايمان ، فإن الايمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه ، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد ، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه ، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه ، وإن سمي الأول هدى فليس هدى تاماً ، وههنا

أصل آخر ، وهو أن الكفر نوعان : كفر عمل وكفر جحود وعناد ، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه .

وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده ، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان ، وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة . فهو من الكفر العملي قطعاً ولا يمكن أن ينفي عنه إسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه ، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد ، وقد نفي ﷺ الإيمان عن الراني والسارق وشارب الخمر ومن لا يأمن جاره بوائقه ، وإذا نفي عنه إسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد وأشياء كثيرة من هذا النوع ، ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي ، وهذا الكفر لا يخرج عن الدائرة الإسلامية والملة بالكلية ، كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه إسم الإيمان ، وهذا التفصيل هو قول الصحابة ، فهنا كفر دون كفر ، وفاق دون نفاق ، وشرك دون شرك ، وفسوق دون فسوق ، وطلم دون طلم وههنا أصل آخر وهو أنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمناً ، وإن كان ما قام به إيماناً ولا من قيام شعبة من شعب الكفر أن يسمى كافراً ، وإن كان ما قام به كفرًا ، كما أنه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أن يسمى

عالمنا ونحو ذلك إلى أن قال . فيبقى النظر في الصلاة هل هي شرط لصحة الإيمان . هذا سر المسألة ، والأدلة التي ذكرناها وعبرها تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة

(٩١٧) دل الكتاب والسنة وأقوال الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات ، كما أن الحسنات يدهبن السيئات والحبوط نوعان . عام وخاص فالعام حبوط الحسنات كلها بالردة والسيئات كلها بالتوبة ، والخاص حبوط السيئات والحسنات بعضها ببعض ، وهذا حبوط مقيد جزئي

ومن الواابل الصيب

(٩١٨) تفاضل الأعمال عند الله بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والاخلاص والمحبة وتوابعها ، فهذا العمل الكامل يكفر تكفيراً كاملاً والناقص بحسبه

(٢٠) المقبول من العمل قسمان

أحدهما أن يصلي العبد ويعمل سائر الطاعات وقلبه متعلق بالله عز وجل ذا كراً لله على الدوام فعمله في أعلى المراتب

الثاني . أن يعمل العبد الأعمال على العادة والغفلة وينوى بها الطاعة والتقرب إلى الله ، فأركانها مشغولة بالطاعة وقلبه لاه عن ذكر الله وكذلك سائر أعماله . فهذا عمله مقبول ومثاب عليه بحسبه

(٢١) وفي ذكر الله أكثر من مائة فائدة يرضى الرحمن ويطرد

الشيطان ويزيل الهم ويجلب السرور ويهوى القلب والبدن ويور القلب

والوجه ويحلب الرزق ويكسب المهابة والحلاوة ويورث محبة الله التي هي روح الاسلام ويورث المعرفة والانابة والقرب وحياة القلب وذكر الله للعبد وهو قوت القلب وروحه ويجلو صدأه ويحط الخطايا ويرفع الدرجات ويحدث الالاس ويزيل الوحشة ويذكر لصاحبه وينجي من عذاب الله ويوجب تنزل السكينة وغشيان الرحمة وحفوف الملائكة بالذاكر ويشغل عن الكلام الضار ويسعد الذاكر ويسعد به جلسه ويؤمن من الحسرة يوم القيامة وهو مع البكاء سبب إظلال الله للذاكر وبه تحصل العطايا والثواب المتنوع من الله وهو أيسر العبادات وأفضلها وهو غراس الجنة ويؤمن العبد من نسيان ربه وانفراط أمور العبد ويسير لصاحبه في كل حال من أحواله وهو نور للعبد في دنياه وقبره ويوم حشره وبه تخرج أعمال العبد وأقواله ولها نور وهو رأس الولاية وطريقها ويزيل خلة القلب ويفرق عمومه وخصوصه وينبه القلب من بومه ويشمر المعارف والأحوال الجليلة والذاكر قريب من مدكوره والله معه

وأكرم الخلق على الله من لا يزال لسانه رطباً من ذكر الله ويزيل قسوة القلب وما استحلبت اعم الله واستدفعت نعمه عمل ذكره ويوجب صلاة الله وملائكته على الذاكر ومجالس الذكر محال الملائكة ورياض الجنة وجميع الأعمال إنما شرعت لاقامة ذكر الله وأفضل كل عامل أكثرهم لله ذكراً وإدامة الذكر نوب مناب كثير من الطاعات البدنية والمالية والمركبة منها وهو يعين على طاعة الله ويسهل كل صعب ويسر الأمور ويعطي الذاكر قوة في قلبه وبدنه والذاكرون أسبق العمال وهو سد بين

العباد وبين بار جهنم وتسئف الملائكة للذاكر وتبأهى الجبال وتقع الأرض
 بمن يذكر الله عليها وتشهد له ، والذكر أمان من النفاق ، ويدخل في ذكر
 الله ذكر أسمائه وصفاته والثناء عليه بهما وتنزيهه عما لا يليق به ، والخبر عن
 أحكام ذلك وذكر أمره ونهيه ، ويكون الذكر بالقلب واللسان وهو الاكمل
 سم القلب وحده سم اللسان وحده

(٩٢٢) وأفضل أنواع الذكر القرآن ، سم الذكر والثناء على الله ، سم
 أنواع الأدعية .

﴿ ومن زاد المعاد في هدى خير العباد ﴾

(٢٣) وربك يخلق ما يشاء ويختار ، وإذا تأملت أحوال هذا الخلق
 رأيت هذا الاختيار ، والتخصيص فيه دالا على ربوبيته تعالى ووحدانيته
 وكمال حكمته وعلمه وقدرته ، وانه الله الذي لا إله إلا هو فلا شريك له
 يخلق كخلق ويختار كاختياره ويدبر كتدبيره ، سم ذكر أمثلة من هذا النوع
 وإن أكل مختار من الخليفة محمد ﷺ ، سم قال ومن ههنا تعلم اضطرار
 العباد فوق كل صروده إلى معرفة الرسول وما جاء به وتصديقه فيما أخبر به
 وطاعته فيما أمر به فإيه سبب السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة ، والطيب
 من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هدى الرسل وما جاءوا به ،
 وخصوصاً خاتمهم وبهديه توزن العقائد والأعمال الظاهرة والباطنة ، وإذا
 كان الأمر كذلك فيجب على كل من لصح نفسه وأحب نجاتها وسعادتها
 أن يعرف من هديه وسيرته وشأنه ما يخرج به عن الجاهلين ويدخل فيه

في أعداد أتباعه وشيعته وحزبه ، والناس في هذا بين مستقل ومستكثر
ومحروم ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم
(٩٢٤) مراتب دعوة النبي ﷺ خمس : النبوة ثم إندار عشيرته
الأقربين ، ثم إندار قومه ، ثم إندار العرب ، ثم إندار الخلق كلهم ، وهذه
الأربعة من آثار الرسالة

(٢٥) الأسباب لشرح الصدر أمور قوة التوحيد والهدى والنور
الذي يقذفه الله بقلب العبد والعلوم النافعة والإجابة إلى الله تعالى ودوام
ذكر الله والاحسان إلى الخلق والشجاعة ، وإخراج دغل القلب وترك
فضول النظر والكلام والاستماع والمخالطة والأكل والنوم ، وأضداد هذه
الصفات سبب الهم والغم والضيق والحصر ، ولنبينا محمد ﷺ من هذه
الصفات الكاملة وغيرها أعلاها وأكملها ، ولأتباعه منها بحسب اتباعهم
له وبالله التوفيق

مراتب الجهاد أربع

(١) جهاد النفس على تعلم الهدى والعمل به والدعوة إليه والصبر على
مشاق الدعوة

(٢) جهاد الشيطان على دفع ما يلقيه إلى العبد من الشبهات والشكوك
القاذحة في الإيمان ، وجهاده على ما يلقي إليه من الارادات والتشهوات ،
والأول يثمر اليقين والثاني يعمد الصبر ، وبالصبر واليقين تنال الامامة
في الدين

(٣) جهاد الكفار والمنافقين بالقاب واللسان والمال والنفس

٤) جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات باليد إذا قدر ، سم باللسان
سم بالقلب ، فهذه ثلاثة عشر مرتبة من الجهاد ، ومن مات ولم يغز ولم يحدث
نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق

(٩٢٦) قواعد طب الأبدان تدور على ثلاثة أصول حفظ الصحة
والحماية عن المؤذى واستفراغ المواد الفاسدة ، ومن أصول الطب تدير
الغذاء والحركة والنوم وجميع التصرفات ولا يعدل إلى استعمال الأدوية إلا
للضرورة أو الحاجة

وأربعة أشياء تمرض الجسم . الكلام الكثير والنوم الكثير
والأكل الكثير والجماع الكثير وأربعة تهدم البدن الهم والحزن
والجوع والسهر وأربعة تفرح النظر إلى الخصرة وإلى الماء الجاري
والمحبوب والثمار ، وأربعة تظلم البصر . المشى حافياً والتصبح والمساء بوجه
البغيض والقييل والعدو ، وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق ،
وأربعة تقوى الجسم لبس التوب الناعم ودحوال الحمام المعتدل وأكل
الطعام الحلو والدسم وشم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب
بهاءه ومهجته وطلاقة الكذب والوقاحة وكثرة السؤال عن غير علم
وكثرة الفجور ، وأربعة تزيد في ماء الوجه وبهجته المروءة والوفاء والكرم
والتقوى ، وأربعة تجلب البغضاء والمقت الكبير والحسد والكذب والنميمة
وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالأسحار وتعاهد
الصدقة والذكر أول النهار وآخره ، وأربعة تمنع الرزق . نوم الصبيحة وقلة
الصلاة والكسل والخيانة ، وأربعة تضر بالفهم إدمان أكل الحامض

والقواكه والنوم على القفا والهم والغم ، وأربعة تزيد في الفهم : فراغ القلب وقلة التعلل من الطعام والشراب ، وحسن تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة وإخراج الفضلات المثقلة للبدن ، ومما يضر بالعقل إدمان أكل البصل والباقلا والزتون والبادنجان وكثرة الجماع والوحدة والأفكار والسكر وكثرة الضحك والغم .

﴿ ومن إغاثة اللهفان ﴾

(٩٢٧) القلوب ثلاثة صحيح وهو الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه ، ومن كل شبهة تعارض خبره ، فسلم من عبودية ما سواه وسلم من تحكيم غير رسوله والقلب الميت ضدهدا ، وهو الذي لا حياة به فلا يعرف ربه ولا يعبد به بأمره

والقلب الثالث قلب له حياة وبه علة ، ففيه من محبة الله والإيمان به والاخلاص له والتوكل عليه ما هو مادة حياته ، وفيه من محبة الشهوات وإيثارها ، والأخلاق الرذيلة ما هو مادة عطبه وهو ممتحن بين هدين الداعيين ، فالقلب الأول حي مخبئ لينواع ، والثاني يابس ميت ، والثالث مريض ، فإما إلى السلامة وإما إلى العطب

وأمرض القلوب ترجع كلها إلى أمراض التبهات والشهوات ، وحياة القلب وإتراقه مادة كل خير فيه ، وموته وظلمته مادة كل شر فيه ولا يكون صحيحاً حياً إلا بمعرفة الحق وإيثاره ، ولا سعادة له ولا نعيم

ولا صلاح حتى يكون الله وحده هو معبوده وغاية مطلوبه ، ولا يتم له ذلك إلا بزكاة قلبه وتوبته واستفراغه من جميع المواد الفاسدة والأخلاق الرذيلة ولا يحصل له ذلك إلا بمجاهدة نفسه الأمارة بالسوء ومحاسبتها ومجاهدة شياطين الإنس والجن ، شياطين الإنس بالأعراض ومقاولة الأساءه بالأحسان وشياطين الجن بالاعتصام بالله منهم ومعرفة مكائدهم وطرقهم والتحرز منها

(٩٢٨) وتتمام الكلام في مسائل المصائب والحن يتبين بأصول

نافعه جامعه

الأول : إن ما يصيب المؤمنين من الشرور دون ما يصيب الكافرين الثاني . إن ما يصيب المؤمنين مقرون بالرضا والاحتساب ، فإن فاتهم فعملهم على الصبر وعلى الاحتساب ، وذلك يخفف البلاء بلا ريب

الثالث إن المؤمن محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه ووجود حقائق الإيمان في قلبه ، بحيث لو كان شيء منه على غيره لعجز عن حمله ، وهذا من دفع الله عن عبده المؤمن

الرابع . إن محبة الله إذا تمكنت في القلب كان أذى الحب في رضا محبوبه مستحلي غير مسخوط

الخامس ، أن ما يصيب الكافر والفاجر من العز وتوانعه مقرون بضده

السادس ، إن ابتلاء الله لعبده المؤمن كاللدواء يستخرج منه الأدواء التي لو بقيت فيه أهلكته أو نقصت ثوابه

السابع ، إن ذلك من الأمور اللازمة للبشر

الثامن ، إن لله في ذلك حكماً عظيمة معروفة

التاسع ، إن ذلك من الابتلاء والامتحان الذي يظهر به الصادق من الكاذب

العاشر ، إن الانسان مدنى بالطبع ولا بد من الاختلاط واختلاف التصورات والارادات التى تنشأ عنها كثير من الأكدار والمؤمن مأمور أن يقوم بوظيفته فيها ، وذلك مما يهون المصيبة

الحادى عشر ، إن البلاء الذى يصيب العبد لا يخرج عن أربعة أقسام إما أن يكون فى نفسه أو فى ماله أو فى عرضه أو فى أهله ومن يحب ، والناس مشتركون فى حصولها ، فقير المؤمن التقي يلقى منها أعظم مما يلقى المؤمن كما هو مشاهد

ومن سفر الهجرتين

(٩٢٩) فهو تعالى الأول الذى ابتدأت منه المخلوقات والآخر الذى

انتهت إليه عبودياتها وإراداتها ومحبتها فليس وراء الله شيء يقصد ويعبد ويتأله كما إنه ليس قبله شيء يخلق ويبرىء فكما كان واحداً فى إيجادك

فاجعله واحداً فى تأهلك إليه . وهو الظاهر الذى ليس فوقه شيء . وهو

الباطن الذى ليس دونه شيء . فالتعبد بها أن يعلم إنه العلى الأعلى وإنه

محيط بالعوالم كلها وإنها فى يده كخردلة فى يد العبد وأصغر فظهر على كل

شيء فكان فوقه وطن فكان أقرب إلى كل شيء من نفسه وهو محيط به

حيث لا يحيط الشيء بنفسه وكل شيء في قبضته ، وليس شيء في قبضة نفسه ، فهذا قرب الاحاطة العامة ، وأما القرب الخاص من عابديه وسائليه وداعيه ، فهو من ثمرة التعبد باسمه الباطن ، فأولية الله سابقة على أولية ما سواه ، وآخريته ثابتة بعد كل شيء ، وظاهريته فوقيته وعلوه على كل شيء وبطونه إحاطته بكل شيء . بحيث يكون أقرب إليه من نفسه ، فهو الأول في آخريته والآخر في أوليته والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره لم يزل أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً

(٩٣٠) كل من التوحيد والذكر والصلاة وسائر القرب نوعان . خاصي ، وهو ما بذل فيه العامل نصحه وقصده ، بحيث يوقعها على أحسن الوجوه وأكملها ، والعامية ما لم يكن كذلك ، فالمسلمون كلهم مشتركون في إتيانهم لشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وتفاوتهم في معرفتهم بمضمون هذه الشهادة وقيامهم بحققها ظاهراً وباطناً أمر لا يخصه إلا الله

(٣١) قاعدة شريفة نافعة . اعلم أن كل حي سوى الله فهو فقير إلى جلب ما ينفعه في دينه ودنياه وإلى دفع ما يضره فيها ، فلا بد من أمرين أحدهما هو المطلوب المقصود المحبوب الذي ينتفع به ويتلذذ به ، والثاني هو المعين الموصل المحصل لذلك المقصود والمانع لحصول المكروه والدافع له بعد وقوعه ، فهنا أربعة أمور أمر محبوب مطلوب الوجود ، وأمر مكروه مطلوب العدم ووسيلة إلى حصول المطلوب ، ووسيلة إلى دفع المكروه فالله هو المطلوب المعبود المحبوب وحده لا شريك له وهو المعين

للعبد على حصول مطلوبه ، فلا معبود سواه ولا معين على المطلوب غيره
وما سواه هو المكروه المطلوب بعده وهو المعين على دفعه ، فهو سبحانه
الجامع للأمر الآمرية دون ماسواه ، وهذا معنى قول العبد إياك نعبد
وإياك نستعين ، فإن العبادة تتضمن المقصود المطلوب على أكمل الوجوه
والمستعان هو الذى يستعان به على حصول المطلوب ودفع المكروه

(٩٣٢) وهذا مبنى على أصيلين

أحدهما إن نفس الايمان بالله والتقرب إليه هو غذاء الانسان
وقوته وصلاحه وقوامه ، كما عليه أهل الايمان ، لا كما يقوله المشكفون
إنه تكليف ومشقة على خلاف مقصود القلب ولذته ، بل لمجرد الامتحان
والابتلاء ، بل أوامر المحبوب قرة العيون وسرور القلوب

الأصل الثانى كمال النعيم فى الدار الآخرة أيضاً برؤيته وسماع كلامه
وقربه ورضوانه ، فلذتهم ونعيمهم فى حظهم من الخالق أعظم مما يخطر
بالبال أو يدور فى الخيال ، وهذا الأصلان ثابتان بالكتاب والسنة وعليهما
أهل العلم والايمان ، ويتكلم عليهما العارفون وهما من فطرة الله التى فطر
الناس عليها

(٣٣) قاعدة كمال العبد وصلاحه يتحلف عنه من أحد جهتين . إما
أن تكون طبيعته قاسية غير لينة ولا منقاد ولا قابلة لما به كمالها وفلاحها
وإما أن تكون لينة منقاد سلسة الانقياد لكن غير ثابتة ، بل سريعة
الانتقال عنه كثيره القلب ، متى رزق العبد انقياداً للحق وثباتاً عليه
فليشر فقد بشر بكل خير وذلك فضل الله

(٩٣٤) قاعدة. إذا ابتلى الله عبده بشيء من أنواع البلاء فإن رده إلى ربه وصار سبباً لصلاح دينه فهو علامة سعادته وإرادة الخير به ، ولا بد أن تقلع الشدة وقد عوض عنها أجل عوض ، وإن لم يرده ذلك البلاء إليه بل شرد قلبه عنه ورده إلى الخلق وأنساء ذكر ربه فهو علامة الشقاء وإذا أفلح عنه البلاء رده إلى طبيعته وسلطان شهوته ، فبلية هذا وبال ، وبلية الأول رحمة وتكميل والله الموفق

(٣٥) قاعدة في الإنابة التي تكرر ذكرها في القرآن أمراً ومدحاً وترغيباً وآثاراً حميلة ، وهي الرجوع إلى الله ، وانصراف دواعي القلب وجواذبه إليه ، وهي تتضمن المحبة والخشية ، والناس في إنابتهم درجات متفاوتة ، فمنهم المنيب إلى الله بالرجوع إليه من المخالفات والمعاصي والحامل عليها الخوف والعلم

ومنهم المنيب إلى الله في أنواع العبادات ، فهو ساع بجهد ومصدرها الرجاء ومطالعة الوعد والثواب ، وهؤلاء أسط نفوساً من الأولين وكل منها منيب بالأمرين ، ولكن يغلب الخوف على الأولين والرجاء على الآخرين ، ومنهم المنيب إليه بالتضرع والدعاء وكثرة الافتقار وسؤال الحاجات كلها مع قيامهم بالأمر والنهي ، ومنهم المنيب إلى الله عند الشدائد فقط إنابة اضطرار لا إنابة اختيار

وأعلى أنواع الإنابات إنابة الروح بجملتها إليه لشدة المحبة الخالصة المغنية لهم عما سوى محبوبهم ، وحين أنابت إليه لم يتخلف منهم شيء عن الإنابة ، فإن الأعضاء كلها رعيته وأدت وظائفها كاملة ، فساعة من إنابه

هذا أعظم من إنبابة سنين من غيره وذلك فضل الله
(٩٣٦) قاعدة في ذكر طريق قريب يوصل إلى الاستقامة في الأحوال
والأقوال والأفعال وهي شيئان .

أحدهما . حراسة الخواطر وحفظها من الأفكار والآراء الضارة
حياء من الله وإجلالاً له وخوفاً من سقوطه من عينه ، وحذراً من تولد
الخواطر بالشرور

والثاني : إشغال القلب بخواطر الإيمان التي هي أصل الخير ومادته من
المحبة والإنابة والتوكل ومحبة الخير للمسلمين ونحوها ، ومن أبلغ ما تحصل
به الاستقامة صدق التأهب للقاء الله .

(٣٧) قاعدة شريفة الناس قسمان . عليّة وسفلية ، فالعليّة من عرف
الطريق إلى ربه وسلكها قاصداً للوصول إليه ، والسفلية من لم يعرف
الطريق إلى ربه ولم يتعرفها ، والطريق إلى الله واحد لا تعدد فيه ، وهو
صراطه المستقيم الذي نصبه موصلاً لمن سلكه إلى الله ، فمن الناس من يكون
سيد عمله ، وطريقه إلى ربه طريق العلم والتعظيم قد وفر عليه زمانه مبتغياً
به وجه الله فلا يزال عاكفاً على طريق العلم حتى يصل من تلك الطريق
إلى الله ويفتح له فيها الفتح الخاص أو يموت في طريق طلبه فيرجى له
الوصول إلى مطلبه

ومنهم من يكون سيد عمله الذكر ، ومنهم من يكون سيد عمله
الصلاة ومنهم من يكون طريقه الإحسان والرفع المتعدي ، ومنهم من
يكون طريقه الصوم ، ومنهم من يكون طريقه كسرة تلاوة القرآن ،

ومنهم من طريقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنهم من طريقه الحج والاعمار ، ومنهم من يكون طريقه قطع العلائق وتجرید الهمة ودوام المراقبة وحفظ الأوقات أن تذهب ضائعة ، ومنهم الجامع الفذ السالك إلى الله في كل واد الواصل إليه من كل طريق ، فهو جعل وظائف عباديته قبلة قلبه ونصب عينيه ، وقد شارك أهل كل عمل ، وذلك فضل الله

(٩٣٨) قاعدة. السائر إلى الله لا يتم سيره إلا بقوتين قوة علمية يبصر بها منازل الطريق ويحتنب مهالكها ، وقوة عملية بها يسير ويعمل ، وذلك العلم النافع والعمل الصالح

(٣٩) قاعدة زافعة العبد من حين استقرت قدمه في هذه الدار فهو مسافر فيها إلى ربه ، ومدة سفره هي عمره ، والأيام والليالي مراحل فلا يزال يطويها حتى ينتهي السفر ، فالكيّس لا يزال مهتماً بقطع المراحل فيما يقربه إلى الله ليجد ما قدم محضراً ، ثم الناس منقسمون إلى أقسام ، منهم من قطعها متزوداً ما يقربه إلى دار السقاء من الكفر وأنواع المعاصي ، ومنهم من قطعوها سائرين فيها إلى الله وإلى دار السلام وهم ثلاثة أقسام . سابقون أدوا الفرائض وأكبروا من النوافل بأنواعها وترك المحارم والمكروهات وفضول المباحات ومقتصدون أدوا الفرائض وتركوا المحارم ، ومنهم الظالم لنفسه الذي خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً وهم في ذلك درجات متفاوتون تفاوتاً عظيماً

(٤٠) طبقات المكلفين في الآخرة ثمانية عشر طبقه أعلاها مرتبة

الرسول صلوات الله وسلامه عليهم ، وهم ثلاث طبقات أعلام أولو العزم
الخمسة ، ثم من عداهم ثم الأبياء الذين لم يرسلوا إلى الأمم

الرابعة : الصديقون ورثة الرسل القائمون بما بعثوا به علماً وعملاً

ودعوة للخلق إلى الله على طريقهم

الخامسة : أئمة العدل وولايته

السادسة : المجاهدون في سبيل الله

السابعة : أهل الأيثار والاحسان والصدقة

الثامنة . من فتح الله عليه باباً من أبواب الخير القاصر على نفسه من

صلاة وصيام وحج وغيرها

التاسعة طبقة أهل النجاة وهم من يؤدي فرائض الله ويحترز بحارمه

العاشره طبقة قوم أسرفوا على أنفسهم وغشوا كبائر ما نهى الله

عنه ، ولكن رزقهم الله التوبة النصوح قبل الموت فماتوا على توبة صحيحة

الحادية عشر طبقة أقوام حلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ولقوا الله

مصرين غير تائبين ، لكن حسناتهم أغلب من سيئاتهم ، فاذا وزنت بها

رجعت كفة الحسنات ، فهو لاء أيضاً ناجون فائزون

الثانية عشر ، قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم وهم أصحاب الأعراف

وهو موضع بين الجنة والنار ولكن ما لهم إلى دخول الجنة

الثالثة عشر ، طبقة أهل البلية والمحنة وهم قوم مسلمون خفت

موازينهم ورجعت سيئاتهم على حسناتهم وهو لاء الذين ثبتت فيهم الأحاديث

إنهم يدخلون النار فيكفون فيها على مقدار أعمالهم ، ثم يخرجون منها

بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين .

الرابعة عشر ، قوم لا طاعة لهم ولا معصية ولا كفر ولا إيمان وهم أصناف منهم من لم تبلغهم الدعوة بحال ومنهم المجنون الذي لا يعقل ومنهم الأصم الذي لا يسمع شيئاً أبداً ومنهم أطفال المشركين الذين ماتوا قبل أن يميزوا شيئاً ، فاختلفت الأمة فيهم على ثمانية مذاهب أرجحها إنهم يمتحنون في عرصات القيامة ، ويرسل إليهم هناك رسول ، فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه دخل النار ، وبهذا تتفق الأحاديث وتوافق الحكمة والعدل ، وقد فصل أحكام كل طبقة وما ورد فيهم من نصوص الكتاب والسنة بكلام طويل جداً رحمه الله

(٩٤١) ثم قال ان الله سبحانه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة فيعرض العبد عنها أو يعايدها ، وقيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة والأشخاص وأفعال الله تالعة لحكمته التي لا يخل بها

الطبقة الخامسة عشر ، طبقة الرنادقة وهؤلاء هم المنافقون الذين أظهروا الاسلام وأبطنوا الكفر وهم في الدرك الأسفل من النار

الطبقة السادسة عشر ، رؤساء الكفرة وأئمتهم ودعاته ويتغلظ الكفر بغلظ العقيدة وبالعناد وبالدعوة إلى الباطل

الطبقة السابعة عشر ، طبقة المقلدين وجهال الكفرة وقد اتفقت الأمة على انهم كفار

الثامنة عشر ، طبقة الجن وهم مكلفون مثابون ومعاقبون بحسب أعمالهم ولكل درجات بما عملوا وهم لا يظلمون

﴿ ومن كتاب عدة الصابرين ﴾

(٩٤٢) قال الله تعالى (والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل) يدخل في هذا ظاهر الدين وباطنه وحق الله وحق خلقه فيصلون ما بينهم وبين الله بالقيام بحق عبوديته والاجتهاد في تكميلها ظاهراً وباطناً . وأمرنا أن نصل ما بيننا وبين الرسول بالإيمان به وتصديقه وتحكيمه في كل شيء واتباعه وتقديم محبته على كل أحد . وأمرنا أن نصل ما بيننا وبين الوالدين ببرهم وبصلة الأرحام ، والقيام بحق الجيران والأصحاب والعيال والمعاملين وجميع المخالطين بأن تأتي إليهم ما نحب أن يأتوه إلينا وأن نصل ما بيننا وبين الحفظة الكرام الكاتبين بأن نكرمهم ونستحي منهم فهذا كله مما أمر الله به أن يوصل

(٤٣) من أعظم ما يعين على الصبر أن يدرك العبد ما في المأمور من الخير واللذة والكمال وما في المحذور من الشر والضرر فإذا أدركهما كما ينبغي أضاف إلى ذلك عزيمة صادقة وتوكلاً على الله

ومما يعين على ذلك أن يعلم أن الصبر مصارعة داعي العقل وداعي الشهوة وكل متصارعين أريد أن يغلب أحدهما الآخر أعين على ذلك وأضعف الآخر . فليضع بأضعاف دواعي الشهوة لأسباب معروفة وبتقوية داعي العقل فإنه لا يزال كذلك حتى يكون الحكم لداعي العقل ويضعف داعي الشهوة المهلك

(٤٤) السكال الاسياني في ثلاثة أمور علوم يعرفها وأعمال يعمل

بها وأحوال تترتب له على علومه وأعماله ، وأفضل العلم والعمل والحال : العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله والعمل بمرضاته وما رتب عليها من الأخلاق الجميلة والأوصاف الحميدة ، فهذا أشرف ما في الدنيا وجزاؤه أشرف ما في الآخرة (٩٤٥) ثبت أن الإيمان نصفان نصف شكر ونصف صبر باعتبار أن الإيمان إما فعل مأمور فهو الشكر أو ترك محذور وذلك هو الصبر ، وإما بأن العبد بين أمرين إما حصول محاب ومسار فوظيفته الشكر ، وإما حصول مكاره ومضار فوظيفته الصبر فمن قام بالأمرين استكمل الإيمان ، وقد ذكر عدة اعتبارات أحسنها ما ذكرنا

(٤٦) وما ينبغي أن يعلم أن كل خصلة من خصال الفضل فقد أحل الله رسوله ﷺ في أعلاها وخصه بدروة سنامها فهو سيد الشاكرين وإمام الصابرين وأعظم المجاهدين وأشرف المتواضعين وأكمل النبيين وأقوى المتوكلين وأعلى العابدين ، وهكذا جميع خصال الفضل والخير قد جمعها الله فيه وتبوأ أكملها وأعلاها

ومن كتابه الفوائد قال

(٤٧) قاعدة جلية - إذا أردب الانتفاع بالقرآن فاجمع قلبك عند تلاوته وسماعه وألق سمعك واحصر حضور من يخاطبه به من يتكلم به منه إليه فإنه خطاب منه لك على لسان رسوله قال تعالى (إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) وذلك أن تمام التأثير لما كان موقوفاً على مؤثر مقتضى ومحل قابل وشرط لحصول الار و انتفاء المانع

الذي يمنع منه ، تضمنت الآية بيان ذلك كله بأوجز لفظ وأبينه وأدله على المراد .

(٩٤٨) الصواب أن المعاد معلوم بالعقل مع الشرع وأن كمال الرب وكمال أسمائه وعلمه وحكمته وقدرته وصفاته تقتضيه وتوجبه وإنه منزّه عما يقوله منكروه كما يستنزّه كماله عن سائر العيوب والنقائص

(٤٩) الرب يدعو عباده إلى معرفته من طريق تدبر آياته المتلوه ، فإن القرآن قد حوى من تفاصيل معرفة الله بأسمائه وصفاته شيئاً عظيماً ويدعوهم إلى النظر في مفعولاته ، فإنها دالة على أفعاله ، والأفعال دالة على الصفات ، فإن المفعول يدل على فاعل فعله ، وذلك يستلزم وجوده وقدرته ، ومشيشته وعلمه لاستحالة صدور الفعل الاختياري من معدوم أو موجود لا قدرة له ولا حياة ولا علم ولا إرادة ، ثم ما في المفعولات من التخصيصات المتنوعة دال على إرادة الفاعل وإن فعله ليس بالطبع بحيث يكون واحداً غير متكرر ، وما فيها من المصالح والحكم والغايات المحمودة دال على حكمته ، وما فيها من النفع والاحسان ، والخير دال على رحمته ، وما فيها من البطش والعقوبة والانتقام دال على غضبه ، وما فيها من الاكرام والتقريب والعناية دال على محبته ، وما فيها من الالهابة والالعاد والخذلان دال على بغضه وممته ، وما فيها من ابتداء الشيء في غاية النقص والضعف ثم سوقه إلى نهايته ، وتمامه دال على وقوع المعاد ، وما فيها من أحوال النبات والحيوان ، وتصرف المياه دليل على إمكان المعاد ، وما فيها من ظهور آثار الرحمة والنعمه دليل على صحة الببوات ، وما فيها من

السكالات التي لو عدمتها كانت ناقصة دليل على أن معطى تلك السكالات أحق بها ، ففعلولاته من أدل شيء على صفاته ، وصدق ما أخبرت به رساله عنه .

(٩٥٠) قبول المحل لما بوضع فيه مشروط بتصريفه من ضده ، وهذا كما إنه في الذوات والأعيان ، فكذلك هو في الاعتقادات والإرادات ، فإذا كان القلب ممتلئاً بالباطل اعتقاداً ومحبة لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبة موضع كما أن اللسان إذا اشتغل بالتكلم بما لا ينفع لم يتمكن صاحبه من النطق بما يفعله إلا إذا فرغ لسانه من النطق بالباطل ، وكذلك الجوارح إذا اشتغلت بغير الطاعة لم يمكن شغلها بالطاعة إلا إذا فرغها من ضدها

(٥١) قال يحيى بن معاذ . من جمع الله عليه قلبه في الدعاء لم يردده ، فات إذا اجتمع عليه قلبه وصدق ضرورته وفاقته وقوى رجاءه فلا يسكاد يرد دعاؤه

(٥٢) ما أحد العبد ما حرم عليه إلا لسوء طبعه بالله أو لعدم صبره (٥٣) التوحيد مهزاع أعدائه وأوليائه ، فأما أعداؤه فينجيهم من كرب الدنيا وشدائدها ، وأما أولياؤه فينجيهم من كرب الدنيا والآخرة وشدائدها ، فلا يلقى في الكرب العظام إلا الشرك ولا ينجى منها إلا التوحيد .

(٥٤) جمع النبي ﷺ بين تقوى الله وحسن الخلق ، لأن تقوى الله يصلح ما بين العبد وبين ربه ، وحسن الخلق يصلح ما بينه وبين خلقه ، فتقوى الله توجب له محبة الله ، وحسن الخلق يدعو الناس إلى محبته ، وجمع

ﷺ بين الاستعاذة من المأثم والمغرم ، لأن المأثم يوجب خسارة الآخرة والمغرم يوجب خسارة الدنيا ، وجمع ﷺ في قوله (فاتقوا الله وأجملوا في الطلب) بين مصالح الدنيا والآخرة ، فإن من اتقى الله أدرك نعيم الآخرة ومن أجمل في الطلب استراح من نكد الدنيا وهمومها

(٩٥٥) احترز من عدوين هلك بهما أكثر الخلق صاد عن سبيل الله بشبهاته ومفتون بدنياء ورثاسته . من خلق فيه قوة واستعداد لشيء كانت لذته في استعمال تلك القوة فيه ، قلت وكذلك كان نجاحه فيه أعظم من غيره حرم صيد الجاهل والممسك على نفسه ، فما ظن الجاهل الذي أعماله طوى نفسه مصدر ما في العبد من الخير والشر والصفات المدوحة والمذمومة من صفة المعطى المانع فهو يصرف عبادته في ذلك فحظ العبد الصادق من عبوديته بها الشكر عند العطاء والافتقار عند المنع ، فهم سبحانه يعطيه ليشكره ويمنع ليفتقر إليه ، فلا يزال شكوراً مفتقراً

(٥٦) أصول المعاصي كلها كبارها وصغارها ثلاثة . تعلق القلب بغير الله وطاعة القوة الغضبية والقوة الشهوانية ، وهي الشرك والظلم والفواحش فغاية التعاق بغير الله شرك ، وغاية القوة الغضبية القتل ، وغاية القوة الشهوانية الرنا ، ولهذا جمع الله الثلاثة في قوله (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون)

(٥٧) هجر القرآن أنواع ، هجر سماعه والایمان به ، وهجر العمل به وهجر تحكيمه ، وهجر تدبره ، وهجر الاستشفاء به في أمراض القلوب والأبدان . وكل هذا داخل في قوله ، وقال الرسول « يا رب إن قومي

اتخذوا هذا القرآن مهجورا

(٩٥٨) كمال النفس المطلوب أن تتصف بصفات الكمال ، وأن تكون حياة راسحة ، وذلك ليس إلا معرفة باريها وإرادة وجهه ، فهذا الكمال الإنساني الحقيقي وما سواه من مطالب النفوس كمالات تشارك الإنسان فيها البهائم

(٥٩) قاعدة. الإيمان له ظاهر وباطن ، فظاهره قول اللسان وعمل الجوارح ، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته ، فلا ينفع ظاهر لا باطن له ولا يجزى باطن لا ظاهر له إلا إذا تعدر بعجز أو إكراه أو خوف هلاك فتخلف العمل ظاهراً مع عدم المانع داليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان ، ونقصه دليل بقصه ، وقوته دليل قوته ، فالإيمان قلب الاسلام ولبه ، واليقين قلب الإيمان ولبه ، وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان واليقين قوة فمدخول ، وكل إيمان لا يبعث على العمل ثم مدخول

(٦٠) (يا أيها الذين آمنوا استحيوا لله وللرسول إذا دعاكم) لما ذكر أقوال المفسرين فيها قال والآية تتناول همدا كله ، فإن الإيمان والاسلام والمرآن والجهاد يحیی القلوب الحياة الطيبة وكمال الحياة في الجنة والرسول داع إلى الإيمان والجنة ، فهو داع إلى الحياة في الدنيا والآخرة

(٦١) لا يجعل العبد المعيار على ما ينفعه ويصره حبه ونفضه ، بل المعيار ما اختاره الله له بأمره ونهيهِ ، قال تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون)

(٦٢) أُمّاس كل خير أن تعلم أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فتتيقن حينئذ أن الحسنات من نعمه فتشكره عليها وتتضرع إليه أن لا يقطعها عنك ، وإن السيئات من خذلانه وعقوبته فتبتهل إليه أن يحول بينك وبينها .

(٦٣) للقلب ستة مواطن يحول فيها ثلاثة سافلة ، دنيا تزين له ، ونفس تحده وعدو يوسوس له ، وثلاثة عالية علم يبين له وعمل يرشده ورب يعبده ، والقلوب جولة في هذه المواطن

(٦٤) إنما يجد المشقة في ترك المألوفات من تركها لغير الله ، فأما من تركها صادقاً مخلصاً من قلبه لله فانه لا يجد في تركها مشقة إلا في أول وهلة ليمتنع أصادق هو في تركها أم كاذب ، فان حبر على ترك المشقة استحال لذة ، من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، والعوض أنواع مختلفة وأجل ما يعوض به الانس بالله ومحبته وطأ نينة القلب به وقوته ونشاطه وفرحه ورضاه عن ربه

(٦٥) مبنى الدين على قاعدتين الذكر والشكر ، وليس المراد بالذكر مجرد ذكر اللسان بل الذكر العلى واللسانى وذلك يستلزم معرفته والايان به وبصفات كماله وبعوت جلاله والثناء عليه بأنواع المدح ، وذلك لا يتم إلا بتوحيده فذكره الحقيق يستلزم ذلك كله ويستلزم ذكر نعمه وآلانه وإحسانه إلى خلقه

وأما الشكر فهو القيام بطاعته ، فذكره مستلزم لمعرفته وشكره متضمن لطاعته ، وهذان هما الغاية التي خلق لأجلها الجن والانس

(٦٦) قال أبو الدرداء رضى الله عنه يا حبذا نوم الأكياس وفطرم كيف يغبنون به قيام الحق وصومهم والذره من صاحب تقوى أفضل من أمثال الجبال من عبادة المغترين ، وهذا من جواهر الكلام وأدله على كمال فقه الصحابة وتقدمهم على من بعدهم في كل خير رضى الله عنهم

(٦٧) لا شيء أفسد للأعمال من العجب ورؤية النفس ولا شيء أصلح لها من شهود العبد منة الله وتوفيقه والاستعانة به والافتقار إليه وإخلاص العمل له

(٦٨) العارف لا يأمر الناس ترك الدنيا فإنهم لا يقدرُونَ على تركها ولكن بأمرهم ترك الذنوب مع إقامتهم على دنياهم وكيف يؤمر بفضيلة من ترك الفريضة ، فإن صعب عليهم ترك الذنوب ، فاجتهد أن تحبب الله إليهم بذكر آلائه وصفاته كماله فإن القلوب مفطورة على محبته فإذا تعلقَت بحبه هان عليها ترك الذنوب والإقلال منها

(٦٩) قاعدة جلية مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار فإنها توجب التصورات ، والتصورات تدعو إلى الإرادات ، والإرادات تقتضي وقوع الفعل وكبره تكراره تعطى العادة ، فصلاح هذه المراتب بصلاح الخواطر والأفكار وفسادها بفسادها

(٧٠) العبد يترقى من معرفة أفعال الله إلى الصفات ومن معرفة الصفات إلى معرفة الذات ، فإذا شاهد شيئاً من جمال الأفعال استدل به على جمال الصفات ثم استدل بجمال الصفات على جمال الذات ، فما ظنك بجمال حبنا وصف الكمال وستر نعموت العظمة والجلال ، ولهذا كان

له الحمد كله من جميع الوجوه

(٩٧١) أنفع الناس لك من نفعك في دينك أو دنياك وممكنك من

نفسه حتى تزرع فيه خيراً والعكس بالعكس

(٧٢) للعبد بين يدي الله موقفان موقف بين يديه في الصلاة وموقف

بين يديه يوم لقاءه ، فمن قام بحق الموقف الأول هون عليه الموقف الآخر

ومن استهان بهذا الموقف ولم يوفه حقه شدد عليه ذلك الموقف

﴿ ومن كتاب الطرق الحكيمة ﴾

(٧٣) يعمل بالقرائن القوية وتقدم على الأصل إذا قويت ورجعت

ولم يزل حذاق الحكم والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والامارات

فاذا طهرت لم يقدموا عليها نهادة تخالفها ولا إقراراً ، وذكر لهذا

أمثلة كثيرة

(٧٤) الحكم نوعان إثبات وإلزام ، فالإثبات يعتمد الصدق

والإلزام يعتمد العدل ، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً ، وكلا القسمين له

طرق متعددة

(١) اليد المجردة (٢) الإسكار المجرد (٣) اليد مع يمين صاحبها

(٤) الحكم بالنكول وحده (٥) أو به مع رد اليمين (٦) التحليف إما

للمدعى (٧) أو للمدعى عليه أو للشاهد (٨) الحكم بالرحل الواحد والمرأتين

(٩) الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد (١٠) الحكم بشهادة المرأتين

ويمين المدعى في الأموال (١١) الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين

(١٣) الحكم بثلاثة رجال (١٣) الحكم بأربعة رجال أحرار (١٤) الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحره (١٥) الحكم بشهادة الصبيان المميزين (١٦) الحكم بشهادة الفساق (١٧) الحكم بشهادة الكافر (١٨) الحكم بالاقرار (١٩) الحكم بالتواتر (٢٠) الحكم بالاستفاضة (٢١) الحكم بالاخبار آحاداً بدون شهادة (٢٢) الحكم بالخط المجرد (٢٣) الحكم بالعلامات الظاهره (٢٤) الحكم بالقرعة (٢٥) الحكم بالثقافة ، وذكر مواضع هذه الطرق وتفاصيلها وأدلتها واختلاف أهل العلم حتى استوعبت جمهور الكتاب رحمه الله ورضي عنه وقدس روحه

﴿ ومن كتاب الفروسية ﴾

(٧٥) المغالبات ثلاثة أقسام ، محبوب مرضى لله ورسوله معين على محابه كالسباق بالحيل والإيل والسهام ، فهذا يشرع مفرداً عن الرهن ، ويشرع فيه كلما كان ادعى إلى تحصيله فيشرع فيه بدل الرهن من هذا وحده ومنها معاً ولو لم يكن فيه محلل على الصحيح ، ومن الأجني وأكل المال به أكل بحق ليس أكلًا باطلاً ، وليس من القمار والميسر في شيء .

والنوع الثاني ، مبعوض مسحوط لله ورسوله موصل إلى ما يكرهه الله ورسوله ، كسائر المغالبات التي توقع العداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، كالنرد والشطرنج وما أشبهها ، فهذا محرم وحده ومع الرهان وأكل المال به ميسر وقمار كيف كان ، سواء كان من أحدهما أو كليهما أو من ثالث ، وهذا باتفاق المسلمين ، فأما إن حلا عن الرهان فهو

حرام عند الجمهور ، نرداً كان أو شطرنجاً ، هذا قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وقول جمهور التابعين ، ولا يحمض عن صحابي حله ، وقد نص الشافعي على تحريم الرد وتوقف في تحريم الشطرنج الثالث ، ليس بمحسوب لله ولا مسخوط له ، بل هو مباح لعدم المضرة الراجعة ، كالسباق على الاقدام والسباحة وشيل الاحجار والصراع ونحو ذلك ، فهذا النوع يجوز بلا عوض ، وأما مع العوض فلا يحل لأن تجويز أكل المال به ذريعة إلى اشغال النفوس به واتخاذها مكسباً ، لا سيما وهو من اللهو واللعب الخفيف على النفوس فتشتد رغبتها فيه من الوجهين ، فأبيع نفسه لأنه إعانة وإجماع للنفس وراحة لها ، وحرّم أكل المال به لئلا يتخذ صناعة ومتجراً ، فهذا من حكمة الشريعة ونظرها في المصالح والمفاسد ومقاديرها

(٧٦) المسابقة على حفظ القرآن وأخذ الرهان فيه ، وفي الحديث والفقهاء وغيره من العلوم النافعة والاصابة في المسائل ، جوزها أصحاب أبي حنيفة وشيخنا ، وهي صورة مراهنه الصديق لكفار قريش على صحة ما أخبرهم به وثبوته ولم يقم دليل على نسجه ، وقد أخذ الصديق رهنهم بعد تحريم القمار ، والدين قيامه بالحجة والجهاد فإذا حازت المراهنة على آلات الجهاد فهي بالعلم أولى بالجواز ، وهذا القول هو الراجح

(٧٧) ما جاز فعله من دون شرط جاز اشتراطه على الصحيح

ومن الصواعق المرسله

وفيه عدة أصول تقدمت من كتب شيخ الاسلام

(٩٧٨) إذا خص من العموم شيء لم تبطل دلالة في الثاني ، وإذا
 حص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما بقي
 « ومن تهذيب سنن أبي داود للمؤلف رحمه الله »

(٧٩) قاعدة: ما أوجبه الشارع أو جعله شرطاً للعبادة أو ركناً فيها
 أو وقف صحتها عليه هو مقيد بحال القدرة لأنها الحال التي يؤمر فيها ،
 وأما في حال العجز فغير مقدور ولا مأمور ، فلا تتوقف صحة العبادة عليه
 (٨٠) العجز عن البذل في الشرع كالعجز عن المبدل منه سواء ، هذه
 قاعدة الشريعة

(٨١) قول النبي ﷺ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها
 التسليم هو فصل الخطاب في جميع المسائل طرداً وعكساً ، فكما كان
 تحريمه التكبير وتحليله التسليم ، فلا بد من افتتاحه بالطهارة
 (٨٢) قوله ﷺ « خدوا عني مناسككم » هو أن يفعل كما فعل
 على الوجه الذي فعل ، فإن كان قد فعل فعلاً على وجه الاستحباب فهو
 مستحب ، وإن كان على وجه الوجوب فهو واجب

(٨٣) الاحتياط يكون في الأعمال التي يترك المكلف منها عملاً
 لآخر احتياطاً ، وأما الأحكام الشرعية والخبار عن الله ورسوله فطريق
 الاحتياط فيها أن لا يخبر عنه إلا بما أخبر به ، ولا يتبت إلا ما أثبتته ،

واللازم أن يقال في باب المياه ما ثبت تنجيسه بالدليل الشرعي نجسناه وما شككنا فيه رددناه إلى أصل الطهارة

(٨٤) الأحاديث كلها الواردة في وصف صلاته ﷺ تدل على معنى واحد ، وهو إنه كان يطيل الركوع والسجود ويخفف القيام ، وإن صلاته متوازنة متقاربة إن أطال القيام أطال الركوع والسجود وإن خفف القيام خفف الركوع والسجود

(٨٥) إذا اجتمعت عبادتان ، صغرى وكبرى ، والسنة تقديم الصغرى على الكبرى ، كالوضوء مع الغسل والعمره مع الحج

(٨٦) وقد اشتملت ألفاظ التلبية على قواعد عظيمة وفوائد جليلة لأن قوله « لبيك » يتضمن إجابته داع دعائك ومناد ناداك وهو الله ، وذلك يتضمن المحبة والتزام دوام العبودية والخضوع والذل والاخلاص والتقرب من الله والاقرار بسمع الرب ، وجعلت في الاحرام شعاراً لا تنقل من حال إلى حال ومن منسك إلى منسك ، كما جعل التكبير في الصلاة شعاراً للانتقال من ركن إلى آخر ، ولهذا كان السنة أن يلبي حتى يشرع في الطواف فيقطع التلبية ثم إذا سار لبي حتى يقف بعرفه فيقطعها ثم يلبي حتى يقف بزلفة فيقطعها ثم يلبي حتى يرمى حمرة العقبة فيقطعها

فالْحَاج كَمَا انْتَقَلَ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ قَالَ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » فَإِذَا حَلَّ مِنْ سَكَّةٍ قَطْعُهَا ، كَمَا يَكُونُ سَلَامُ الْمُصَلِّي قَاطِعًا لِتَكْبِيرِهِ ، وَمِنْهَا إِنَّهُ شَعَارٌ لِلتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ رُوحُ الْحَجِّ وَمَقْصِدُهُ ، بَلْ رُوحُ الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا ، وَمُتَضَمِّنَةٌ لِمِفْتَاحِ الْجَنَّةِ الَّذِي هُوَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ ، وَمُسْتَمْلَةٌ عَلَى الْحَمْدِ لِلَّهِ

الذي هو من أحب ما يتقرب به إلى الله وعلى الاعتراف بالنعمة كلها لمولياها
وبأن الملك كله لله ، فلا ملك على الحقيقة لغيره ، وأكدت هذه الأمور
بأن المقتضية تحقيق الخبر وتثبيته ، ومتضمنة للإخبار عن اجتماع الملك
والنعمة والحمد لله عز وجل ، وهذا نوع آخر من الثناء غير الثناء بمفردات
تلك الأوصاف العلية ، فله سبحانه من أوصافه العلى نوعاً ثناء نوع متعلق
بكل صفة ، صفة على أفرادها ، ونوع متعلق باجتماعها ، وهو كمال مع كمال
وهو غاية الكمال

وأيضاً فقد اشتملت التلبية على معنى هذه الكلمات ، وهو قول النبي
ﷺ « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله إلح » ومتضمنة
للرد على كل مبطل في صفات الله وتوحيده مبطله لقول المشركين على
اختلاف طوائفهم ومقالاتهم ولهول الفلاسفة وإخوانهم من الجهمية المعطلين
لصفات الكمال التي هي متعلق الحمد ، فهو سبحانه محمود لداته ولصفاته
ولأفعاله ، فمن جحد صفاته وأفعاله فقد جحد حمده ، ومبطله لقول القدرية
من علم معنى هذه الكلمات وشهدها وأيقن بها باين جميع الطوائف المعطاه
(٩٨٧) أمره ﷺ بالاحتجاج من ابن أمة زمعة يدل على أصل وهو تبعض
أحكام السب ، فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره ، ولا يكون
أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها لمعارضته الشبه للفراش ، فأعطى
الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها ، وأعطى الشبه حكمه من عدم
ثبوت المحرمية لسودة ، ولهذا لظائر كثيرة ، وهو من أسرار الفقه
ومراعاة الأوصاف الى تترتب عليها الأحكام وترتيب مقتضى كل وصف

عليه ، ومن تأمل الشريعة أطلعت من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها .

(٩٨٨) قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا) فأصرهم بترك ما لم يقبضوا من الربا ولم يتعرض لما قبضوه بل أمضاه لهم ، وكذلك الألكحة لم يتعرض لما مضى ولا لكيفية عقدها بل أمضاها وأبطل منها ما كان موجب إبطاله قائما ، وكذلك الأموال لم يسأل أحداً بعد إسلامه عن ماله ووجه أخذه ، ولم يتعرض لذلك ، وهذا أصل من أصول الشريعة

(٨٩) لما ذكر حديث عبد الله بن عمر وقال ، قال رسول الله ﷺ لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع مالميس عندك ، قال هذا الحديث أصل من أصول المعاملات والصواب في تفسير الشرطان في بيع إنه يعود إلى سائل العينه ، وكل قرض حر نفعاً فهو داخل فيه ، والمنفعة التي تجر إلى الربا في القرض هي التي تخص المقرض وأما المنفعة المشتركة بينهما ، كالسفتجة ونحوها فهي من جنس التماون والمشاركة ، ويدخل في ربح ما لم يضمن أن يأخذ الدناير عن الدراهم وعكسها سعر يومها وأن لا يتفرقا وبينهما شيء لئلا يربح فيها ، وكذلك لا يتفرقا إلا عن تقاض لأنه شرط في صحة الصرف ، وأما قوله ولا تبع ما ليس عندك فطابق لنهي عن بيع الغرر

(٩) إذا وردت نصوص يظهر لبعض الناس منها التعارض ، فحمل كل شيء على نوع تناسبه هو المسلك السديد دون دعوى النسخ من غير

دليل ، وقد يظهر ذلك في كثير من المواضع ، وقد يدق ويلطف ويقع
الاختلاف بين أهل العلم ، والله يسعد بإصابة الحق من يشاء والله
ذو الفضل العظيم .

﴿ ومن الجواب الكافي ﴾

(٩١) الأذكار والآيات والأدعية التي يستشفى بها ويرقى بها هي في
نفسها نافعة شافية ، ولكن تستدعي قبول المحل وقوة همه الفاعل وتأثيره
فتى تخلف الشفاء كان لضعف تأثير الفاعل أو لعدم قبول المنفعل أو لما منع
قوى فيه يمنع أن ينجح فيه الدواء ، كما يكون ذلك في الأدوية والأدواء
الحسية . والدعاء مع البلاء ثلاث مقامات . إما أن يكون أقوى من البلاء
فيدفعه ، أو يكون أضعف من البلاء فيقوى عليه البلاء فيصاب به العبد
ولكن قد يخففه وإن كان ضعيفاً ، وإما أن يتقاوماً ويمتنع كل منهما صاحبه
والدعاء من جملة الأسباب بل من أعظم التي يحصل بها المقهور ، كما أنه
قد دل العقل والنقل والنجارب إن التقرب إلى الله ، والإحسان إلى الخلق
من أكبر الأسباب الجالبة لكل خير ، وضدها من أعظم لأسباب
الجالبة للشرور

(٩٢) وللمعاصي من الآثار القبيحة المدمومة المضرّة بالقاب والبدن
في الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله .

منها حرمان العلم والرق وحصول الوحشة بين المعاصي وبين الله
وبينه وبين الخلق وتفسير أموره وظلمة القاب والوجه والقبر ووهن القلب

والبدن وحرمان الطاعة ومحقق العمر وتولد أمثالها وتضعف إرادة القلب وإنابته
إلى الله ويحول عن القلب استقباح الذنوب ، وهي سبب لهوان العبد على الله
ويلحق ضرره غيره من الآدميين والحيوانات ، وتورث الذل وتفسد العقل
ويطبع على قلب صاحبها وتدخله تحت لعنة رسول الله ﷺ وتحرمه
الدخول في أدعيته لمن فعل أفعالا كثيرة ، وهي سبب لعقوبات البرزخ
المتنوعة وتحدث في الأرض أنواعا من الفساد في المياه والهواء والزرع
والثمار والمساكن ، وتذهب الحياء والغيره وتعظيم الرب ، وتستدعي نسيان
الله للعبد ، وهناك الهلاك ، وتخرج العبد من دائرة الاحسان وتحرمه
ثواب المحسنين وتزيل النعم وتحل النقم ، وتوجب خوف صاحبها ورعيه ،
ويصير القلب مريضا أو ميتا بعد أن كان حيا صحيحا ، وتعمى البصيرة ،
ولا يزال العاصي في أسر الشيطان وأسر النفس الأمارة بالسوء ، وتسلبه
أسماء المدح وتكسبه أسماء الذم وتتحقق بركة العلم والعمل والرزق والعمر
وكل شيء ، وتخون العبد أحوج ما يكون إلى نفسه ، وتباعد عن العبد
وليه من الملائكة ، وتقرب إليه أعداءه الشياطين وتؤثر في القلوب الآثار
القييحة من الرين والطبع والختم والنفاق وسوء الأخلاق كلها وبالجملة
جميع شرور الدنيا والآخرة التي على القلوب والتي على الأبدان العامة
والخاصة ، أسبابها الذنوب والمعاصي

(٩٣) الشرك شركان ، شرك يتعلق بدات المعبود وأسمائه وصفاته
وهو شرك البعطل وهو أقبح أنواعه ، كشرك فرعون وأشجابه ،
فالشرك والتعطيل متلازمان ، والتعطيل ثلاثة أنواع تعطيل المصنوع

عن صانعه وخالقه وتعطيله عن كماله المقدس ، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد ، وهذا هو النوع الثانى وهو الشرك في عبادته كشرك جميع المشركين الذين يعترفون أن الله هو الخالق وحده ، المالك وحده ، ولكنهم يعبدون معه سواه ، وأما الشرك الأصغر فكالشرك في الألفاظ ، كالحلف بغير الله وقول ما شاء الله وشاء فلان ، كالرياء والعمل الذى قصد به غرض من الأعراض النفسية ولم يرد به وجه الله ، وأما الشرك في الارادات والنيات فذلك البحر الذى لا ساحل له ، وقل من ينحو منه فمن أراد بعمله غير وجه الله ونوى شيئاً غير التقرب إلى الله وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته ، والاخلاص أن يخلص لله في أفعاله وأقواله وإرادته ونيته ، وهذه هي الحنيفية ملة إبراهيم التى أمر الله بها عباده كلهم (٩٩٤) هذه الأربعة وهي اللحظات واللفظات والخطرات والخطوات من حفظها فقد حفظ دينه ومن أهملها وقع في المعاصى والشور ، وحفظها أن يجاهد العبد نفسه أن يسلك بها سبل الخير وإهمالها أن يسترسل معها حتى تمادى به فهلكه .

﴿ ومن مفتاح دار السعادة ﴾

(٩٥) كمال الإرادة بحسب كمال مرادها وشرف العلم تابع لشرف معلومه وكان أشرف المعلومات العلم بالله وصفاته وأفعاله وأحكامه وأكمل المرادات إرادة وجهه الأعلى ، والاخلاص له قولاً وعملاً ظاهراً وباطناً ، فكان العلم بالله والإرادة له هي غاية كمال العبد وسعادته ، ولا سبيل له إلى

هذا إلا بالعلم الموروث عن محمد ﷺ الذي هو الواسطة بين الله وبين عباده في تبليغ دينه ، والطرق كلها مسدودة الا طريقه ﷺ فلهذا كان حقاً على من يحب نجاة نفسه وسعادتها أن يحمل على هذين الأصلين مدار أقواله وأفعاله . العلم النافع والعمل الصالح الهدى ودين الحق

(٩٩٦) كمال العبد أن يكون كاملاً في نفسه مكملًا لغيره ، وكماله بإصلاح قوته ، العلمية والعملية ، فصلاح القوة العلمية بالإيمان وصلاح القوة العملية بعمل الصالحات ، وتكميله غيره تعليمه إياه وصبره عليه وتوصيته بالصبر على العلم والعمل ، وقد تضمن ذلك ما دلت عليه سورة العصر

(٩٧) مراتب العلم . سماعه ثم عقله ثم تعاهده ثم تبليغه ، وقد توارت النصوص إن أفضل الأعمال الإيمان . والإيمان له ركنان معرفة ما جاء به الرسول وعلمه وتصديقه بالقول والعمل والصدقية شجرة أصولها العلم وفروعها التصديق وثمرتها العمل

(٩٨) وقوع الذنب من العبد مخوف بجهلين حهل بحقيقة الأسباب الصارفة عنه وجهل بحقيقة المفسدة المترتبة عليه ، وكل واحد من الجهلين تحت جهالات كثيرة ، فما عصى الله إلا بجهل وبهدا فسر قوله تعالى (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة) وتوبة العبد مخوفة تتو نين من ربه توبة قبل وقوعها من العبد إذاً وتوفيقاً وتوبة لعداها قبولاً وإنابة فطاعات العباد كلها متقدمة عاها منة الله بالتوفيق لها ثم منة لعداها بقبولها وحصول آثارها الجميلة

(٩٩٩) أعظم الأسباب التي يحرم بها العبد خير الدنيا والآخرة الغفلة
المضادة للعلم والكسل المضاد للإرادة والعزيمة ، هذان أصل بلاء العبد
وحرمانه منازل السعداء وكمال بهكال البصيرة وقوة العزيمة

(١٠٠٠) العلم شجرة تثمر كل خلق جميل وعمل صالح ووصف محمود
والجهل شجرة تثمر كل خلق رذيل وعمل خبيث ووصف ذميم

(١٠٠١) العقل عقلان . عقل غريزي وهو أب العلم ومربيّه ومثمره
وعقل مكتسب مستفاد وهو ولد العلم ونمّره ونتيجته فإذا اجتمعا فهو
الكمال والنقص بنقصيهما أو نقصان أحدهما

(١٠٠٢) من قواعد الشرع إنه يسامح الجاهل مالا يسامح العالم
ومن قواعده أن من عظمت حسنة وارتفعت مقاماته بالعلم وتمراته أنه
يحتمل له مالا يحتمل من غيره

وإذا الحبيب أتى بدب واحد جاء محاسنه بألف شفيع
(١٠٠٣) الفكر هو إحضار معرفتين في القاب لينمر منها معرفة
ثالثة كاستحضار الدنيا وصفاتها والآخرة وصفاتها ليتمر من ذلك أيها الحق
بالإيثار واستحضار الاخلاق والاعمال الصالحة والفاصلة هل وجودها
حير أو عدمها سم يؤثر العاقل أنفع الأمرين وهكذا والتفكر في القرآن
نوعان تفكر فيه ليقع على مراد الرب وتفكر في معاني ما دعا عباده
إلى التفكير فيه ، وإذا تأملت ما دعا سبحانه عباده إلى التفكير فيه أوقعك
على العلم به وبأسمائه وصفاته ورحمته وإحسانه وبره ورحمته وغضبه وتوابعه
وعقابه ، فهذا تعرف إلى عباده وندبهم إلى التفكير في آياته ، ثم ذكر

أمثلة كثيرة واسعة تنطبق على هذا الأصل الكبير

(١٠٠٤) قد علم أن رب العالمين أحكم الحاكمين ، والعالم بكل شيء ، والغنى عن كل شيء ، والقادر على كل شيء ، ومن هذا شأنه لم يخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة وما يخفى على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه وأمره وشرعه ، فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام إن تضمنته حكمة بالغة وإن لم يعرفوا تفصيلها ، وإن ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله به فيكفيهم في ذلك الاسناد إلى الحكمة البالغة العامة الشاملة التي علموا ما خفى منها بما ظهر لهم ، وإن الله بنى أمور عبادته على أن عرفهم معاني جلالته خلقه وأمره دون دقائقهما وتفصيلهما ، وهذا مطرد في الأشياء أصولها وفروعها

(١٠٠٥) حاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء ولا نسبة لحاجتهم إلى علم الطب إليها ، فإن الشريعة مبناهما على تعريف مواقع رضا الله وسخطه في حركات العباد الاختيارية ، والشرائع كلها مركوز حسناتها في العقول ولو وقعت على غير ما هي عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة والرحمة ، ثم ذكر لذلك أمثلة من الشرائع الكبار كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وما فيها من المصالح والمنافع التي لا تعد ولا تحصى

(١٠٠٦) والأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين ، فكل صفة عبودية خاصة هي من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها ، وهذا مطرد في جميع

أنواع العبودية ، فلم العبد بتفرد الرب بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والاحياء والامانة يثمر له عبودية التوكل عليه باطناً ولوازم التوكل ظاهراً ، وهكذا بقية الصفات علم العبد بها يثمر من أنواع العبودية ما يناسب ذلك

(١٠٠٧) لما ذكر أن الفلاسفة طغوا بما علموه من علوم الطبيعة وحدوا ما جاءت به الرسل من توحيد الله وغيبه قال والمقصود ان هؤلاء لما أوقفتهم أفكارهم على العلم بما خفى على كثير من أسرار المخلوقات وطبائعها وأسبابها ذهبوا بأفكارهم وعقولهم وتجاوزوا ما جاءت به الرسل وظنوا أن إصابتهم في الجميع سواء ، وصار المقلد لهم في كفرهم إذا خطر له إشكال على مذهبهم أو دهمه مالا حيلة له في دفعه من تناقضهم وفساد أصولهم يحسن الظن بهم ويقول لا شك أن علومهم مشتملة على حكمة والجواب عنه يعسر على

وأما الاعتراض عليهم فهو عندهم من المحال الذي لا يصدق به ، وهذا من خدع الشيطان وتلييسه لغروره هؤلاء الجهال مقلدين أهل الضلال ، كما لبس على أئمتهم بأن أوهمهم أن كل ما قالوه صواب ، كما ظهر من إصابتهم في الرياضات وبعض الطبيعات ، فتركب من ضلال هؤلاء وجهل أتباعهم ما اشتدت به البلية وعظمت لأجله الرزية وخرب لأجله العالم وحده ما جاءت به الرسل وكفر بالله وصفاته وأفعاله ، ولم يعلم هؤلاء أن الرجل يكون إماماً في فن من فنون العلم ويكون من أجهل الخلق بالفن الآخر من الرياضات والطب والحساب والهيئة والمنطق ، وهي علوم

مقاربه فكيف بعلوم الرسل ، فإذا كان الرجل يكون إماماً في هذه العلوم ولم يعلم بأي شيء جاءت الرسل ولا تحلى بعلوم الاسلام ، فهو كالعمى بالنسبة إلى علومهم بل أبعد منه

(١٠٠٨) آيات الله التي دعا العباد إلى النظر فيها دالة عليه بأول النظر دلالة يشترك فيها كل سليم العقل والحاسة ، وأما أدلة هؤلاء الفلاسفة ونحوهم نفيالات وهمية وشبه عسرة المدرك لعيادة التحصيل متناقضة الأصول غير مؤدية إلى معرفة الله ورسله ، والتصديق بها مستلزم للكفر بالله وجحد ما جاءت به رسله ولا يصدق بهذا إلا من عرف ما عند هؤلاء وما عند هؤلاء ووازن بين الأمرين

(١٠٠٩) أهل الهدى آمنوا بقدر الله وترعه ولم يعارضوا بينهما بل كل منهما يصدق الآخر ، فالأمر تفصيل للقدر وكأنسف له وحاكم عليه والقدر أصل للأمر ومنفذ له وشاهد له ومصديق له ، فلو لا القدر لما وحد الأمر ولا تحقق ولا قام على ساقه ، ولو لا الأمر لما تميز القدر ولا تبينت مراتبه وأخباره ، فالقدر مظهر للأمر ، والأمر تفصيل له والله له الخلق والأمر ، فلا يكون إلا خالقاً آمراً ، فأمره تصريح لقدره وقدره منفذ لأمره . ومن أصر هذا تبين له سر ارتباط الأسباب بمسبباتها وإن القدر فيها إبطال للأمر وإن كمال التوحيد إيجابها

(١٠١٠) الحكمة في محبة النبي ﷺ للمأل وكرهته للطير مع إبه قد يخطر لبعض الأفهام أن مقاصدها مقاربة لأن الفأل يفتح باب السرور والاستبشار والنشاط عند سماعه الألفاظ الحسنة والأسماء المستحسنة

ومشاهدة السكال وهو داخل في إحسان المظن بالله في تيسير الأمور ففائدته عظيمة ، وأما الطيرة فبالعكس تفتح باب الحزن والكآبة وسوء الظن بالله والخوف من غير الله إذا سمع أو رأى ما يكره ، ففرق بين أمر يفتح على العبد باب الخير والسرور ، وأمر يفتح له باب الشر والنقم ، وأما إخباره صلى الله عليه وسلم أن الشؤم قد يكون في ثلاث : المرأة والفرس والدار ، فليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها ، وإنما غايتها إن الله قد يخاق منها أعياناً مشئومة على من قاربها وسكنها ، وأعياناً مباركة لا يلحق من قاربها شؤم ولا شر وهذا كما يعطى الوالدين ولداً مباركاً يريان الخير على وجهه ويعطى غيرهما ولداً مشئوماً ندلاً يريان الشر على وجهه ، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية أو غيرها قد يكون فيها بركة أو ضدها

ومن روضة المحبين

(١٠١١) ما حرم الله على عباده شيئاً إلا عوضهم حيراً منه ، كما حرم الاستقسام بالأزلام وعوضهم عنه الاستخارة ، وحرم الربا وعوضهم عنه التجارة الرابحة ، وحرم القمار وأعاضهم عنه المسابقة النافعة ، وحرم عليهم الحرير وعوضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة ، وحرم الزنا واللواط وأعاضهم منها بالنكاح والتسرى بالنساء الحسنان ، وحرم عليهم سرب الخمر وأعاضهم عنه الأشربة اللذيذة المتنوعة ، وحرم آلات اللهو وعوضهم عنه سماع القرآن ، وحرم عليهم الخبائث من المطاعم وغيرها وعوضهم عنها الطيبات فمن تلمح هذا وتأمله هان عليه ترك الهوى المردى واعتاض عنه بالنافع

المجدي وعرف حكمة الله ورحمته في الأمر والنهي

(١٠١٢) كل لذة أعقبت ألماً أو منعت لذة أعظم منها فليست بلذة في الحقيقة وإن غالطت النفس في الالتذاذ بها ، وهذه هي لذة الكفار والفساق بعلومهم في الأرض وفسادهم وفرحهم بغير الحق ومرحهم .
وأما اللذة التي لا تعقب ألماً في دار القرار ولا توصل إلى لذة هناك فهي لذة باطلة إذ لا منفعة فيها ولا مضرة ، وزمنها يسير ليس لتمتع النفس بها قدر ولا بد أن تشغل عما هو خير وأففع منها ، وكل لذة أعانت على لدات الآخرة فهي محبوبة مرصية للرب ، فصاحبها يلتذ بها من وجهين : من حبة تنعمه بها ، ومن جهة إيصالها إلى مرضاة ربه وإفضائها إلى لذة أكمل منها

﴿ ومن جلاء الأفهام في الصلاة على حبر الأنام ﴾

(١٠١٣) مواطن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة فرضها ونهاها ، وصلاة الجنائز ودعاء القنوت ، وفي الخطب وإحابة المؤذن والدعاء وعند دخول المسجد والخروج منه وعلى الصفا والمروة وعند ذكره وفي المجالس التي يجتمع فيها وعند الفراغ من التلبية ، وإذا خرج إلى السوق أو إلى دعوة ، وإذا قام من نوم الليل وعميب حتم القرآن ويوم الجمعة وعند القيام من المجلس وعند المرور على المساجد ورؤيتها وعند الهم والسدائد وعند كتابة اسمه ، وعند إلقاء العلم إلى الناس من تدريس أو قصص أو وعظ ونحوها وعقب الدب إذا أراد أن يكفر عنه ، وعند إمام الفقر والحاجة

أو خوف وقوعه ، وعند خطبة الرجل المرأة في النكاح ، وعند العطاس وبعد الفراغ من الوضوء ، وعند دخول المنزل ، وكل موطن يذكر الله فيه ، وإذا نسي الشيء ، وعند الحاجة تعرض للعبد ، وعند طنين الأذن وعقيب الصلاة وعند النوم وعند كل كلام ذي بال ، وفي أثناء صلاة العيد وفي الصلاة عند ذكره ، وذكر تفاصيل ذلك وما فيه من الخلاف

(١٠١٤) وأما فوائد الصلاة على النبي ﷺ فكثيرة امتثال أمر الله وموافقة الله وموافقة ملائكته وتكفير السيئات وزيادة الحسنات ورفع الدرجات ، وكونه سبباً لإجابة الدعاء ولشفاعة محمد ﷺ والقرب منه ، ولكفاية الهم والغم وقضاء الحوائج ، وسبب لصلاة الله على المصلي وصلاة ملائكته ، وهي زكاة للمصلي وطهارة له وسبب للتبشير بالجنة والنجاة من النار ، وسبب لرد النبي ﷺ السلام ، ولتذكير العبد ما نسيه ، ولطيب المجلس ، وأن لا يعود على أهله حسرة ، ولنى الفقر والبخل ، وللنجاة من بن المجلس الذى لا يذكر الله فيه ولا رسوله ، ولتمام الكلام وبركته ولو فور نور العبد على الصراط ، وللخروج من الجفاء ، ولإبقاء الثناء الحسن للمصلي عليه بين السماء والأرض ، ولبركة في ذات المصلي وعمره وعمله وأسباب مصالحه ، ولنيل رحمة الله له ، ولدوام محبته ﷺ وزدياتها وتضاعفها ولحبة الرسول للعبد وسبب لحياة القلب وهدايته وسبب عرض اسم المصلي على النبي ﷺ وسبب لتتميم القدم على الصراط والجواز عليه ولأداء أقل القليل من حقه ، ومتضمنة لذكر الله وشكره ومعرفته إنعام الله على عبده بإرساله ، وهى دعاء من العبد ، وسؤاله نوعان

أحدهما : سؤال مطالبه وما ينوبه

والثاني . سؤاله أن ينشئ على حبيبه وخليله ويزيد في تشریفه ونكرمه ورفعة ذكره ، ولا ريب أن الله يحب ذلك ورسوله يحبه ، والمصلي قد صرف سؤاله لما يحبه الله ورسوله ، وآثر ذلك على طلب حوائجه ومجابه هو ، بل كان هذا المطلوب من أحب الأمور إليه ، والجزاء من جنس العمل ، فمن آثر الله على غيره آثره الله على غيره ، وههنا نكتة حسنة لمن علم أمته دينه وما جاء به ودعاهم إليه وصبر على ذلك . وهي أن النبي ﷺ له من الأجر الرائد على أجر أمته مثل أحرار من اتبعه ، والداعي إلى سنته ودينه ، والمعلم الخير للأمة إذا قصد توفير هذا الحظ لرسول الله ﷺ وصرفه إليه ، وكان مقصوده بدعاء الخلق إلى الله التقرب إليه بإرشاد عباده وتوفير أجور المطيعين له على رسوله مع توفيتهم أجورهم كاملة كان له من الأجر بدعوته وتعليمه بحسب هذه النية ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

﴿ ومن الكافية السافية ﴾

(١٠١٥) قيل للمؤلف ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء ، فقال

بقول فيها ما قاله ربنا تبارك وتعالى ، وما قاله ديننا محمد ﷺ . وصف الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشبيه ولا تمثيل ، بل نبئت له سبحانه ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات ، ونفى عنه النقائص والعيوب ومساويه المخلوقات إثباتاً بلا تمثيل

وتنزيهاً بلا تعطيل ، فمن شبه الله بمخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهاً فالمشبه يعبد صنماً والمعطى يعبد عدماً والموحد يعبد إلهاً واحداً صمداً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، والكلام في الصفات كالكلام في الذات فكما أنا ثبت ذاتاً لا تشبه الذوات ، فكذلك تقول في صفاته إنها لا تشبه الصفات ، فليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فلا تشبه صفات الله بصفات المخلوقين ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لأجل تشنيع المشنعين

وأما القرآن فإني أقول إنه كلام الله منزل غير مخلوق . منه بدا وإليه يعود ، تكلم الله به صدقاً ، وسمعه جبريل منه حقاً وبلغه محمداً ﷺ وحياً وإنه عين كلام الله حقيقة ، وأن جميعه كلام الله وليس قول البشر ، ومن قال إنه قول البشر فقد كفر والله يصليه سقر ، ومن قال ليس لله بيننا كلام فقد ححد رسالة محمد ﷺ ونقول إن الله فوق سمواته مستو على عرشه بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وهو العلي الأعلى بكل اعتبار

ولنذكر من غرر آياته وجواهرها ما هو جمال بعد جمال :

يا أيها الرجل المرید نجاته اسمع مقالة ناصح معوان
كن في أمورك كلها متمسكا بالوحي لا بزخارف الهذيان
وانصر كتاب الله والسنن التي جاءت عن المبعوث بالقرآن

وتعر من ثوبين من يلبسهما يلقي الردى بمذمة وهوان
ثوب من الجهل المركب فوقه ثوب التعصب بثبت الثوبان
وتحل بالانصاف أنحر حلة زينت بها الأعطاف والكتفان
واجعل شعارك خشية الرحمن مع نصيح الرسول فخذوا الأمران
وتمسكن بحبله وبوحيه وتوكلن حقيقة التكلان

واجعل لقلبك هجرتين ولا تم فهما على كل امرئ فرضان
فالهجرة الأولى إلى الرحمن بالأخلاص في سر وفي إعلان
فالقصد وجه الله بالأقوال والأعمال والطاعات والشكران
فبذاك ينجو العبد من إشراكه ويصير حقاً عابد الرحمن
والهجرة الأخرى إلى المبعوث بالحق المبين وواضح البرهان
فيدور مع قول الرسول وفعله نفيًا وإثباتًا بلا روغان

واحذر كائن نفسك اللاتي متى خرجت عليك كسرت كسر مهان
وإذا انتصرت لها فأنت كمن نفي طفئ الحريق بموقد النيران

شهدوا بأن الله جل جلاله متفرد بالملك والسلطان
وهو الإله الحق لا معبود إلا وجهه الأعلى العظيم الشأن
« كما معبد سواه فباطلا من عرشه حتى الحضمض الدان

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان
وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان
ومداره بالأمر أمر رسوله لا بالهوى والنفس والشيطان

والله لا يرضى بكثرة فعلنا لكن بأحسنه مع الإيمان
فالعارفون مرادهم إحسانه والجاهلون عموا عن الإحسان

وله الحياة كلها فلاجل ذا ما للميات عليه من سلطان
وكذلك القيوم من أوصافه ما للمنام لديه من غشيان
وكذاك أوصاف الكمال جميعها ثبتت له ومدارها الوصفان

وله الكمال المطلق العارى عن التشبيه والتمثيل بالإنسان

والله ربى لم يزل متكلمًا وكلامه المسموع بالآذان
صدقًا وعدلًا أحكت كلماته طلبًا وإخبارًا بلا نقصان

أوليس قد قام الدليل بأن أفعال العباد خليفة الرحمن
من ألف وجه أو قريب الألف يحصيه الذى يعنى بهذا اللسان

فتدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن

إن الذى هو فى المصاحف مثبت بأنامل الأشياخ والشبان
هو قول ربى آيه وحروفه ومدادها والرق مخلوقان

أوليس فعل الرب تابع وصفه وكاله أفذاك ذو حدثان
وكاله سعد الفعا أنه ۱۱ ۱۱ ۱۱ ۱۱

والله ربى لم يزل ذا قدرة ومشيتة ويليها وصفات
 العلم مع وصف الحياة وهذه أوصاف ذات الخالق المتان
 وبها تمام الفعل ليس بدونها فعل يتم بواضح البرهان
 فلاى شىء قد تأخر فعله مع موجب قد تم بالأركان

وشواهد الأحداث ظاهرة على ذا العالم المشهود بالبرهان
 وأدلة التوحيد تشهد كلها بحدوث كل ماسوى الرحمن

والرب باستقلاله متوحد أفممكن أن يستقل اثنان

والقهر والتوحيد يشهد منها كل لصاحبه ها عدلان
 فالواحد القهار ليس في الامكان أن تحظى به ذاتان

ولقد أتنا عشر أنواع من المنقول في فوقية الرحمن
 مع مثلها أيضاً تزيد بواحد هانحن نسردها بلا كتمان

. . .

ثم سرد أنواعها المذكورة فضلاً عن أفرادها فذكر الإجماع ومس
 نقله ثم قال :

فالمرسلون جميعهم مع كتبهم قد صرحوا بالفوق للرحمن
 هذا ونقطع نحن أيضاً إنه إجماعهم قطعاً على البرهان
 وكذلك نقطع إنهم جاءوا باثبات الصفات لربنا الرحمن
 وكذلك نقطع إنهم جاءوا باثبات الكلام لخالق الأكوان
 وكذلك نقطع إنهم جاءوا باثبات المعاد لهذه الأبدان.

وكذلك تقطع إنهم جاءوا بتوحيد الإله وماله من ثان
وكذلك تقطع إنهم جاءوا بآبسات القضاء ومالهم قولان
فالرسل متفقون قطعاً في أصول الدين دون شرائع الإيمان
كل له شرع ومنهاج وذا في الأمر لا التوحيد فافهم ذان

. . .

وكذلك تقطع إنهم جاءوا لعدل الله بين طرف لا لسان
وكذلك تقطع إنهم أيضاً دعوا للخمس وهي قواعد لا بد من
إيماننا بالله ثم برسله وبكتبه وقيامته الأبدان
ويجنده وهم الملائكة الألى هم رسله لمصالح الأكوان
هذه أصول الدين حقاً لا أصول الخمس للقاضي هو الممندان

واشهد عليهم إنهم وصفوا الإله بكل ما قد جاء في القرآن
وبكل ما قال الرسول حقيقة من غير تحريف ولا عدوان
واشهد عليهم أن قول نبيهم وكلام رب العرش ذا التبيان
نص يفيد لديهم علم اليقين إعادة المعلوم بالبرهان

. . .

واشهد عليهم إنهم قد أثبتوا الأسماء والأوصاف للديان
وكذلك الأحكام أحكام الصفا ت وهذه الأركان للإيمان
قالوا عليهم وهو ذو علم ويعلم غاية الأسرار والاعلان

والوصف قائم بالذات والآ
أسماءه دلت على أوصافه
وصفاته دلت على أسمائه
والحكم نسبتها إلى متعلقات تقتضي آثارها ببيان

واشهد عليهم أن إيمان الوري
قول وفعل ثم عقد جنان
ويزيد بالطاعات قطعاً هكذا
بالضد يسمى وهو ذو نقصان

واشهد عليهم إنهم لم يخلدوا
بل يخرجون بأذنه بشفاعة
واشهد عليهم أن ربهم يرى
واشهد عليهم أن أصحاب الرس
حاشا النبيين الكرام فإنهم
وخيارهم خلفاؤه من بعده
والسابقون الأولون أحق بالثقة
كل بحسب السبق أفضل رتبة
أهل الكبائر في حميم آن
وبدونها لمساكن بجنان
يوم المعاد كما يرى القمران
ول خيار خلق الله من إنسان
خير البرية خيرة الرحمن
وخيارهم حقاً هما العمران
ديم ممن بعدهم ببيان
من لاحق والفضل للإنسان

إن كان ربك واحداً سبحانه
أو كان ربك واحداً أنتاك لم
فكداك أيضاً وحده فاعبده لا
والصدق توحيد الارادة وهو بد
والسنة المثلى لسالكها فتو
فاخصمه بالتوحيد مع إحسان
يشركه إذ أنتاك رب نان
تعبد سواه يا أخا العرفان
ل الجهد لا كسلا ولا متوان
حيد الطريق الأعظم السلطان

فلو اُحد كن واحداً في واحد أعني طريق الحق والإيمان
هذه ثلاث مسعدات للذي قد نالها والفضل للمنان
فاذا هي اجتمعت لنفس حرة بلغت من العلياء كل مكان

والشرك فاحذره فشر كظاهر ذا القسم ليس بقابل الغفران
وهو اتخاذ الند للرحمن أيّاً كان من حجر ومن إنسان
يدعوه أو يرجوه ثم يخافه ويحبه كمحبة الديان

شرط المحبة أن توافق من تحب على محبته بلا عصيان
فاذا ادعيت له المحبة مع خلا فك ما يحب فأنت ذو بهتان

ليس العبادة غير توحيد المحبة مع خضوع القلب والأركان

الرب رب واحد وكتابه حق وفهم الحق منه دان
ورسوله قد أوصح الحق المبين نغاية الإيضاح والتبيان
ما سم أوصح من عبارته فلا يحتاج سامعها إلى تبيان
والصحيح منه فوق كل نصيحة والعلم مأخوذ عن الرحمن
فلأى شيء يعدل الباغي الهدى عن قوله لولا عمى الخذلان
فالنقل عنه مصدق والقول من ذي عصمة ما عندها قولان
والعكس عند سواه في الأمرين يا من يهتدى هل يستوى النقلان

والعلم أقسام ثلاث مالها من رابع والحق ذو تبيان
علم بأوصاف الإله وفعله وكذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه وجزاؤه يوم المعاد الثاني
والكل في القرآن والسنن التي جاءت عن المبعوث بالقرآن
والله ما قال امرؤ متحذلق بسواها إلا من الهذيان

وهنا ثلاثة أوجه فافطن لها إن كنت ذا علم وذا عرفان
بالضد والأولى كذا بالامتناع لعلمنا بالنفس والروح
فالضد معرفة الإله بضد ما في النفس من عيب ومن نقصان
وحقيقة الأولى ثبوت صفاته إذ كان معطيه على الاحسان

أو قلتم قسنا عليه نظيره فقياسكم نوعان مختلفان
نوع يخالف نصه فهو المحال وذاك عند الله ذو بطلان
وكلامنا فيه وليس كلامنا في غيره أعنى القياس الثاني
ملا يخالف نصه فالناس قد عملوا به في سائر الأزمان
لكنه عند الضرورة لا يصح رإيه إلا بعد ذا المقدان

لكن هنا أمران لو تما لما احتجنا إليه فحبذا الأمران
جمع النصوص وفهم معناها المراد بلفظها والفهم مرتبتان
أحدهما مدلول ذاك اللفظ وضعاً أو لروماً ثم هذا الثاني
فيه تفاوتت الفهوم تفاوتاً لم ينضبط أبداً له طرفان
والشيء يلزمه لوازم حجة عند الخبير به وذو العرفان
فبقدر ذاك الخبر يحصى من لوا زمه وهذا واضح التبيان

وكذلك من عرف الكتاب حقيقة عرف الوجود جميعه ببيان
وكذلك يعرف جملة الشرع الذي يحتاجه الانسان كل زمان
علماً بتفصيل وعلماً مجملًا تفصيله أيضاً بوحى ثان
وكلاهما وحيان قد ضمنا لنا أعلى العلوم بغاية التبيان

والله ما تسوى عقول جميع أهل الأرض نصاً صريحاً تبيان
حتى تقدمها عليه معرضين مؤولين محرفي القرآن
يا مبغضاً أهل الحديث وشائماً أشر لعقد ولاية الشيطان
أو ما علمت بأنهم أنصار دين الله والايمان والقرآن
هل يبغض الأنصار عبد مؤمن أو مدرك لروائح الايمان

والجاهلون شرار أهل الحق والعلماء سادتهم أولو الإحسان
والجاهلون خيار أحزاب الضلالة وشيعة الشيطان والكفران
وشرارهم علماءهم هم شر خلق الله آفة هذه الأكوان
وسبل العياذ من التكبر والهوى فهما لكل الشر جامعتان
ما يصدان الفتى عن كل طر ق الخير إذ في قلبه يلجان
فتراه يمنعه هواه تارة والكبر أخرى ثم يشتركان
والله ما في النار إلا تاع هذين فاسأل ساكني النيران
والله لو جردت نفسك منها لأتت إليك وفود كل تهان

يا من يريد ولاية الرحمن دو ن ولاية الشيطان والأوثان

فارق جميع الناس في إشراكهم حتى تنال ولاية الرحمن
 يكفيك من وسع الخلائق رحمة وكفاية ، ذو الفضل والإحسان
 والقلب ليس يقر إلا بالتعبد فهو يدعو إلى الأكواف
 فترى المعطل دائماً في حيرة متنقلاً في هذه الأعيان
 يدعو إلهاً ثم يدعو غيره ذا شأنه أبداً مدى الأزمان
 وترى الموحّد دائماً متنقلاً بمنازل الطاعات والإحسان
 ما زال ينزل في الوفاء منازلها وهي الطريق له إلى الرحمن
 لكنما معبوده هو واحد ما عنده ربان معبودان
 فالفضل عند الله ليس بصورة الأعمال بل بحقائق الإيمان
 وتفاضل الأعمال يتبع ما يقو م بقلب صاحبها من البرهان
 ياخاطب الحور الحسان وطالبا لوحالمن بحنة الحيوان
 في جنة طابت وطاب لعيمها فنعيمها باق وليس بفان

لا يلهينك منزل لعبت به أيدى البلاء في سالف الأزمان
 فلقد ترحل عنه كل مسرة وتبدلت بالهم والأحزان
 طبعت على كدر فكيف تنالها صفواً أهدا قط في الإمكان
 فاسمع صفاتها وصفات ها تيك المنازل ره الإحسان

هذا وفتح الباب ليس بممكن إلا بمفتاح على أسنان
 مفتاحه بشهادة الإخلاص والتوحيد تلك شهادة الإيمان

سلام والمفتاح والاسنان
من حل إشكال لدى العرفان
كالبدر ليل الست بعد ثمان
في الأفق تنظره به العينان
بك خالص باذلة الحرمان
مثل الكواكب رؤية بعيان
لهم وللصديق ذي الايمان
من طهرها والظهر من بطنان
م وطيب الكلمات والاحسان
وعبادته أيضاً لهم ثنتان

أسنانه الأعمال وهي شرائع الا
لا تلغين هذا المثال فكم به
هذا وأول زمرة فوجوهم
والزمرة الاخرى كأضواء كوكب
أمشاطهم ذهب ورشحهم فسه
ويرى الذين بذيلها من فوقهم
ما ذاك مختصاً برسل الله بل
غرفاتها في الجو ينظر لطنها
سكانها أهل الصيام مع القيا
ثنتان خالص حقه سبحانه

قد جوفت هي صنعة الرحمن
كل الروايا أجمل النسوان
بعضاً وهذا لاتساع مكان
ذهب ودر زين بالمرجان
وشواطىء الأنهار ذي الجريان
للنيرين لقلت منكسفان
للقلب من علق ومن أشجان
فيهن حور قاصرات الطرف خيرات حسان هن خير حسان
خيرات أخلاقاً حسان أوجهاً فالحسن والاحسان متفقان

للعبد فيها خيمة من لؤلؤ
ستون ميلاً طولها في الجو في
يغشى الجميع فلا يشاهد بعضهم
فيها مقاصير بها الابواب من
وخيامها منصوبة برياضها
ما في الخيام سوى التي لو قابلت
لله هاتيك الخيام فكم بها
فيهن حور قاصرات الطرف خيرات حسان أوجهاً

وثمارها ما فيه من عجم كأمثال القلال فجلّ ذو الإحسان
 وظلالها ممدودة ليست تقى
 أو ما سمعت بأصل ظل واحد
 مائة سنين قدرت لا تنقضى
 أنهارها في غير أخذود جرت
 حراً ولا شمساً وأنى ذان
 فيه يسير الراكب العجّالان
 هذا العظيم الأصل والأفنان
 سبجان ممسكها عن الفيضان

وطعامهم ما تشهيه نفوسهم
 وفواكه شتى بحسب مناهم
 لحم وخمر والنساء وفواكه
 وصحافهم ذهب تطوف عليهم
 وهم الملوك على الأسرة فوقها
 ولباسهم من سندس خضرو من
 ولحوم طير ناعم وسمان
 يا شبعة كملت لدى الإيمان
 والطيب مع روح ومع ريحان
 بأ كف خدام من الولدان
 تيك الرؤوس مرصع التيجان
 استبرق نوعان معروفان

لا تقرب الدنس المقرب للبلى
 والفرش من استبرق قد بطنت
 صرفوعة فوق الأسرة يتكى
 يتحدثان على الأرائك ما ترى
 هذا وكم زرية ونمارق
 والحلى أصفى لؤلؤ وزبرجد
 ماذاك يختص الأنث وإمّا
 ما للبلى فيهن من سلطان
 ما ظنكم بظاهرة لبطار
 هو والحبيب بخلوة وأمان
 حبين في الخلوات ينتجيان
 ووسائد صفت بلا حسابان
 وكذاك أسورة من العقيان
 هو للإناث كذاك للذكرا

أو ما سمعت بشأنهم يوم المزيد وإنه شأن عظيم الشأن
هو يوم جمعتنا ويوم زيارة الرحمن وقت صلاتنا وأذان

والسابقون إلى الصلاة هم الالى
ولهم منائر لؤلؤ ودرج
هذا وأدناهم وما فيهم دنى
ما عندهم أهل المنابر فوقهم
فيرون ربهم تعالى جهرة
هذا وخاتمة النعيم خلودهم
يا سلعة الرحمن لست رخيصة
يا سلعة الرحمن ليس ينالها
يا سلعة الرحمن ماذا كفؤها
يا سلعة الرحمن سوقك كاسد
يا سلعة الرحمن أين المشتري

يا سلعة الرحمن كيف تصبر العشاق عنك وهم ذووا إيمان
لعة الرحمن لولا إنها
ما كان عنها قط من متخلف
لكنها حجبت بكل كريمة
وتنالها الهمم التي تسمو إلى
فاتعب ليوم معادك الادي تجد
حجبت بكل مكاره الإنسان
وتعطلت دار الجزاء الثاني
ليصد عنها المبطل المتوان
رب العلى بمشيئة الرحمن
راحاته يوم المعاد الثاني

تم ثقل المقصود من غرر أياتها الجارية مجرى الأصول والضوابط
الجوامع والفوائد الضرورية لتكون غرة وختاماً لهذا المجموع الجليل
الذي حوى من الأصول المهمة والقواعد المتنوعة ما لم يحوه كتاب ،
وذلك بفضل الله وتيسير الملك الوهاب ، جعل الله هذا العمل لوجهه خالصاً
ولاديه مقرباً وللعباد نافعاً ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على
محمد وعلى آله وأصحابه وعلى التابعين لهم إلى يوم الدين ، قال جامع الفقير
إلى الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى غفر الله له ولوالديه ومثائله
وجميع المسلمين ، وذلك في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٠ هـ

وقد نافت والله الحمد على الألف ما بين أصل وقاعدة وضابط جامع
وتعريف مهم ، وفائدة ضرورية ، وترغيب في كمال وتحذير من نقص ،
وتوجيه إلى المنافع الظاهرة والباطنة ، وترهيب من المضار الدنية والدنيوية
ومخبره يغنى عن وصفه

وجملة ذلك أن هذا المجموع قد انتقيته بعد التروى الكثير وك
التأمل والتفكير من جميع الكتب الموجودة من كتب الشيعين فت
صفوتها ، واحتوى على جواهرها وغررها والحمد لله والفضل لله

فهرس كتاب طريق الوصول

المختار من كتب شيخ الاسلام

٦	أصول من العقيدة التدرية	٩٤	ومن رسالة العقود و قتال الكفار
٩	ومن كتاب الإيمان	٩٦	ومن كتاب السوات
١٨	ومن رسالة العمودية	٩٩	ومن الصرقان بين الحق والباطل
٢٢	ومن رسالة الواسطة	١٠٣	ومن رساله الارادة والامر
٢٣	ومن رسالة الحسنة	١٠٤	ومن الواسطية
٢٧	د د المطالم المشتركة	١٠٦	ومن الحموية
٢٨	ومن رسالة معارج الوصول	١٠٩	ومن تفسير المعودتين
٣١	ريارة القبور ورساله رفع الملام	١١٣	ومن فواه في السماع والعناء
٣٤	تنوع العبادات ورسالة الدسعيديه	١١٤	ومن كتاب الاختيارات
٣٦	ومن رسالة السععيديه	١٢٧	ومن الفتاوى المصرية
٣٧	ومن رسالة الاصفهانية	١٣٤	ومن كتاب اقتضاء الصراط المستقيم
٤٠	من الرد على تأسيس الراى	١٣٧	ومن الرد على السكرى
	العقل والنقل	١٣٨	ومن الرد على الاحائى
	ب مباح السسه	١٤٨	ومن حواب أهل العلم والايمان
	ج رسالة نقص المطلق	٤٩	ومن الحواب الصحيح
	ومن شرح حديث البرول	١٥٥	ومن كتاب السياسة الشرعية
٩٠	ومن تفسير سورة الاخلاص	١٥٨	ومن التوسل والوسيلة
٩٣	ومن الرد على الفصوص	١٦٢	ومن كتبه وفتاويه

فهرس المختار من كتب العلامة ابن القيم

- | | |
|-----------------------|---------------------------|
| ٢٣٦ أصول من البدائع | ٢٧٨ من كتاب عدة الصابرين |
| ٢٤٦ من أعلام الموقعين | ٢٧٩ من كتاب الفوائد |
| ٢٥١ من حادى الارواح | ٢٨٦ من كتاب الطرق الحكيمه |
| ٢٥٤ من مدارج السالكين | ٢٨٧ من كتاب الفروسيه |
| ٢٦٠ من كتاب الصلاة | ٢٨٩ ومن الصواعق المرسله |
| ٢٦٣ من الوايل الصيب | ٢٩٣ ومن الجواب الكافى |
| ٢٦٥ من زاد المعاد | ٢٩٥ من مفتاح دار السعاده |
| ٢٦٨ من إعانة اللهان | ٣٠١ ومن روضة المحبين |
| ٢٧٠ من سفر البحرتين | ٣٠٢ ومن حلاء الافهام |
| ٢٧٥ طبقات المكلمين | ٣٠٤ ومن الكافية الشافية |

